حاشية الحفناوي

حواشي على شرح العلامة الأشموني لألفية بن مالك

محمد بن سالم بن أحمد الحفني

٦ الجلوس للتجويد

بالمنصة

الرقم ١٦٦

حاشية الخضاري

على الأجرومية

هذه حاشية الحفناوي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمد المن وفع عمام من انتصب لنفع العباد وحفض
بالبراهين الجازمة اعلام اهل الزيغ والعناد
وصلاة وسلاما عما من ميز بسنى افواله واحو
بين الهدى والضلال وعلى من انتمى بالاضافة
لاجنابه الشريف من صحب والى وبعد
فهذه حواشي شريفة وتعليقات منيفة
على شرح العلامة الاشموني لالفية بن مالك
تشتمل بها واوضح المسالك جرد تها
من تهامش نسخة العلامة الاوحد والفهامة
الامجد قدوة السالكين ومحط نظر الواصلين
المشار اليه في الافق بالبنان والمبرز على اقرانه

بكر

بكر فضيلة بالستر البياة الشيخ محمد الحفناوي
لازال نظيم النبوي. لكلوم تتلوه بداوي
ومنع الله المسلمين بحياته واعاد علي وعليهم
من وابل نحائه امين اصابهم الله
اقول قلت بل يكون نهنة الحمد ونهولم يحمد وانما
ذكر فيه شيء منه الحمد قلت نعم فان الاخبار
عن الحمد حمد ولذا جوزوا ان تكون جملة الحمد
خبرية نقله الاسقاطي عن شرح دخ النواصي
للشهاب لكن هذا لا يتوجه في الصلاة والسلام
لان المخبر بها ليس مصليا ومسلما فتامله اي
بل تكلم عما قالا نسلم ان الواقع من المصنف
اخبار لانه مفرد سلمنا انه اخبار باعتبار المتعلق
والمستلزم لكن لا نسلم ان كل اخبار حمد انما يكون
كذلك اذا كان اخبارا بثبوت المحامد اما
الاخبار بوقوع حمد منه فيما مضى فلا يكون
حمدا كما يظهر بالتامل فما قالوه نحن نوجبه
كون الاخبار حمدا فتامل من اسماء البيان
البيان هو المنطق الفصيح المعرب عن ما في الضمير
اي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف

اصابهم الله بسعي ما ابتغى

سمى اسماء البيان وسمى

بالفصاحة واسبابه كالمنظر والفرم من ابواب
البيان وهو ابلغ من البيان عما تقرر من ان زيادة
المبنى توجب زيادة المعنى وهو دليل وهو بهما قوله قال
الخطابي والتاس فتح التاء في التبيان كالتمار وكسرها
شاذ والمراد بابوابه اصالادراكات التعويفية والمدر
فيه استعارة مصرحة وبالكناية في التبيان على
من رفع نتازعه كرم الصلاة والسلام وانما التاني
لقربه هكذا قيل وفيه نظر لان التنازع لا يكون الا
في عاملين مختلفين او اسمين يشبههما تماما سياتي
وما ذكر ليس كذلك بما مضى العزم العزم عقد
الضمير على الفعل والماضي الناقة او القاطع واضافته
من اضافة الصفة الى الموصوف قواعد الايمان
اذا اريد بالايمان التصديق القلبي على ما هو المتبادر
فقواعده براهينه الدالة على حقيقته لا بنائه
عليها واذا اريد به الاسلام لاتحادهما صدقا
فقواعده ما ابتني عليه من الامور الخمس وعليه
ففيه تلميح لحديث بني الاسلام على خمس
عامل الجزم الجزم القطع وعامله النية كالسيف
والبهتان الكذب والمراد بكلمة الكفر المنتصب

الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله

كانت

بما مضى العزم منه

منوا عقد الايمان وعقد

بعامل الجزم كلمة الشهادة

محمد المنتخب من خلاصة معد
وليد عدنان وعلى آله واصحابه

ايي المختار والخلاصة والباب بمعنى واحد في عبارته
تفنن وصعد وعدنان من اجداده صلى الله عليه
وسلم والى الثاني ينتهي نسبه الشريف اللذين

الذين هاجروا فصدوا السنوح عجزوا
المسلمون شر

احرزوا اي حازوا والمضمار الميدان اي محل ركوض
الخيل وهو في الاصل الموضع الذي تضمر فيه الخيل
اي تعد فيه للسباق كان من عادة العرب ان تقرن
فتبتدئ في اخر هيدان سنابك الفرسان فمن اعدى
فرسه واخذه عد سابقا ففي الكلام استعارة تخييلية
حيث شبه حال الصحابة في علمهم لمن قاواهم
في الاحسان بحال المتسابقين على الخيل في الميدان
الى قصب بنصبها امامهم ليفوز بالغلبة فمن سبق
اليه ووجه الشبه الظفر بما به العلو والشرف او
شبه الاحسان بساحة ذات هيدان على سبيل
الاستعارة المكنية واثبات المضمار تخييل واحراز
قصبات السبق ترشيح او شبه ما به الشرف والعلو
بقصبات السبق على سبيل الاستعارة المرشحة
الاصلية بجامع ان كلا يحصل السبق باحرازه والا
يصح ان يراد به الانعام واذ يراد به معناه العرفي
وهو ما فسر به في حديث جبريل وابن نزوا

حسان

وابن نزوا اي فعل القفز والشدن

ای اظهروا والمراد بهم العقلة والسنان کلمة التوحید
واطلق علیها ذلک لانها فسرت الضمیر المذکور فی نحو
قوله تعالی فاعلم انه لا الٰه الا الله وهو من اطلاق اسم
المفسر علی المفسر او فی الکلام مضاف محذوف ای معنی
ضمیر الخ وعلیه فلا تکلف بما تقدم بسنان
اللسانة السنان نصل الرمح وفیه استعارة بالکنایة
حیث شبه اللسان بالرمح فی القوة والاعتدال
واثبت له السنانة تخییلا والمراد بلسان السنانة
طرفه الذی به التاثیر وفیه استعارة مصرحة فی
اللسانة او مکنیة فی السنانة کما لا یخفی وقد اشتمل
کلامه من انواع البدیع علی العکس وسیراد تقدم
ما اخرت وتوخر ما قدمت کقولهم عادات السادات
سادات العادات وهذا الخ استخدم الالفاظ
والمعانی التی سیذکرها علی وجه الاجمال واورد
اسم الاشارة لبیانها واسمها الاشارة ربما تستعمل
فی الامور المعقولة وان کان وضعها للامور المبصرة
الحاضرة فی مرای المخاطب لکن لا بد من نکتة وهی هنا
اما الاشارة الی اتقانه هذه المعانی حتی صارت
کالمرئی علمه بها کانها مبصرة عنده وتنبیهه علی الاشا
رة

البها

البها واما الاشارة الی کمال فطانة الطالب الی انه بلغ
مبلغا صارت المعانی فهمه کالمبصرات واستغنت
بیشار لها الی المعقول بالاشارة الحسیة وفی ذلک
مبالغة فی حث الطالب علی تخصیل المعانی افاد ذلک
العصام بدیع فعیل بمعنی مفعول ای مخترع
لا علی مثال سابق فانه بالنسبة لهیئته الخصوصیة
لم یسبق له مثال وبای بمعنی فاعل کقوله بدیع
السموات والارض علی المنیة بن مالک منغلق
بمحذوف خاص ای بعد الحکم علی ما ذکروا وعلی بمعنی
اللام منغلقة بشرح بمعنی شارح ای کاشف
مذهب المقاصد ای منقاتها من اضافة الوصف الی
مرفوعه بعد تحویل الاسناد عنه الی ضمیر الموصوف
ونصبه علی التشبیه بالمفعول کما سیاتی بیانه فی
شرح قول الناظم وقد یضاف ذا الی اسم مرتفع الخ
امتزاج الروح الخ ای امتزاجا سریانیا کالامتزاج
المذکور وبجل بضم الجیم مضارع حل بالمکان
ای نزل به واما حل بمعنی رحل فمضارعه یحل بکسر
الحا محل الشجاعة ای محل الجراة من الاسد
وهذا کالذی قبله کنایة عن وصف شرحه بجودة

بدیع

علی المنیة بن مالک

مذهب المقاصد وواضح المسالک

یشرح بصدد امتزاج الروح بالجسد

وبجل منها

علی الشجاعة من الاسد

المسك وحسن التركيب مع الفاخة المتن حتى صار كانه
سار في اجزايها غير متميز بعضها كما يدل عليه التركيب
الاول او يجيئ تلوينا الاشارة الى احدهما عن الاشتا
يا الاخر كما يدل عليه التركيب الثاني تحد نشر التحقيق
الخ النشر الرائحة الطيبة والتحقيق اثبات المسيلة
بدليلها وقيل او علتها مع رد قواد جها والادراج فتح
الهمزة جمع درج بسكون الراو وفتحها ما يكتب فيه
وقولهم انعقدت بهذا في درج كتابي اي طير كما في
المختار ويصح فتح الباء ضارع عبق الطيب
عبقا من باب فرح ظهرت ريحه وفي كلامه استنا
بالكناية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق في
نقاسته وتفوقه بالمسك ونحوه والنشر تخييل وتحقيق
ترشيح وبدر التدقيق الخ البدر القر ليلة كماله
والتدقيق اثبات دليل المسئلة بدليل اخر وقيل
اثبات المسئلة بدليلها على وجه فيه دقة سوا
كانت الدقة لاثبات دليل المسئلة بدليل اخر او
غير ذلك والادراج جمع درج وهو محار سير الكواكب
وفيه ايضا ملمعة وتخييل وترشيح حيث شبه
التدقيق بالسما من حيث الرفعة والعلو والمنا

نحو نشر التحقيق يثبت ادراج عبارته
بالعبق

بدر التدقيق يضيئ بانشار ائته
بشرف

وعدم

وعدم نطق الخلا واثبات البدر تخييل وبشرق ترشيح
وبين التحقيق والتدقيق والادراج والابراج الجناس
اللاحق وهو هما ابدل من احد حرفي مخرجه فيه
من مخرج الاول ومعنى قرب المخرج ان فيكم مما جنس
المخرج ويختلفان في شفعه ومعنى بعده ان يختلفا
في جنس المخرج وفي السجعتين من انواع البديع التر
وهو ضد بلة كالعقطة من صدر البيت او من فقرات النثر
بلقطة عجز وزنها وروي فيها واعرابها غالبا من عجز البيت
او فقرة اخرى من النثر كقوله تعالى انه الينا اوبهم ثم
ان علينا حسابهم وكقول ابن النبيه
فخر بتجرة سيفه لمعتدي ورحيقه حرق كبير للمتقي

خلا من الافراط الخ والافراط مجاوزة الحد والاجمل
من الملل وهو السآمة والتفريط التقصير في اداء الصلاة
حقها وبابه جلا وعلا الحق كالمضارع وقولها
ابعد عدلا ولم الجهد الخ الزعم الابزة من الاشو
بجعلها امة يكون بمعنى اعتقدوي الاثنين حذف
احدهما لعدم تعلق الغرض بهما والتقدير ولم
امنع احدا جهدا ايا اجتهاد او بجعلها امة يكون بمعنى
انفر فيكون قاصرا وعليه فجهدا منصوب بنزع الخا
فضا

خلا عما فوق الى الحمل على الاجتهاد
الحمل
وكذا يقال في ما بعده وغير لفظه
لمنهج السالك الى العبد الاجل ملك
وقوله الاجتهاد ابتهجه وتفرجه
وزهو وتفرجه وتفرجه

والله اسال ان يجعله خالصا
لوجهه الكريم وان ينفع
به من تلقاه بقلب سليم
انه قريب مجيب

اوعلى التمييز وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفرا فقال
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وعن ابي البقا
انه لم يجئ من الافعال الناقصة تمييز لم ازل فيكون جهدا
خبرا تمييزا جاهدا   واسئله اسئل الله ان كان
تمييزا استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فاسمه
مفعول اول قدم لافادة الاهتمام او لافادة الحصر وانه
بجملته مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول
بنفسه وللثاني بعن نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
او ما بمعناها نحو فاسئل به خبيرا اي عنه والمراد با
الذات العلية   وما توفيقي الا بالله التوفيق
جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد
التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل في جميع
اسباب الشر ولا يخفى ان فاعل التوفيق هو [illegible]
وقد استشنع اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل با
لانه يوهم الالة فلا يحسن ضربت بزيد اذا كان
زيد ضاربا وانما يقال ضربني زيد فالعربي وما تو
الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف
في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث
قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه افاد

ول
الوجه
فيتي

وما توفيقي الا بالله عليه

ذلك

عليه توكلت واليه انيب

ذلك بن قاسم   عليه توكلت اي اعتمدت في جميع الامور
كما يؤخذ من حذف المعمول لا على غيره والاعتماد في جميع
الامور مختص بالله تعالى لان بعضها لا يكون الا به فلا
حاجة الى ما اطال به بعض الحواشي وانيب اي ارجع
قال محمد فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب
الجمهور وان ردعلى متعلق الجار في البسملة وعلى مذهب
السكاكي انه مراع   جمال الدين لقبه لا يقال كل من
محمد وجمال الدين مشعر بالمدح فجعل احدهما اسما
والاخر لقبا تحكم لانا نقول اعتبار الاشعار والتعدد
بادي الرأي انما يكون بعد وضع ما يدل على الذات فقط
ابتدا والذي يظهر ان الموضوع للدلالة على الذات ابتدا
لفظ محمد فاعلم   بن مالك الكثير حذف الفه خطا
لانه علم مشتهر كثير الاستعمال قال بعضهم واثباته جيد
واما ما في اخر البيت فلا يجوز حذف الفه لانه صفة
وبينهما الجناس التام اللفظي والخطي كقوله
اذا ملك لم يكن ذا هبه   فدعه فدولته ذاهبه
الجياني بفتح الجيم وتشديد اليا نسبة الى جيان
بلدة من بلاد الاندلس   دارا ووفاة بعدها الذي
قبله نصب على التمييز من الفاعل وفي بعض الحواشي انه من

قال محمد هو الامام العالم
العلامة ابو عبد الله
جمال الدين بن عبد الله

بن مالك الطائي نسبا
الشافعي مذهبا

الجياني منشأ الاندلسي
اقليما
الدمشقي دارا ووفاته
لانه توفي ١٢ ليلة خلت
من شعبان عام اثنين وسبعين
وستمائة وصاحب خمس وعشرين سنة

تمييز المفرد وسيأتي ان تمييز المفرد لا يكون محولا عن شئ
وفيه نظر لان فاعل الوهشي مثلا هو المضمر وهو غير الفاعل
واللغة قلبي بفتح ان اذ تمييز المفرد يعين مفسر
في المعنى كفقيه بر افاللظاهر انه تمييز نسبة على مذهب
ابن هشام ومن وافقه ممن لم يشترط في تمييز النسبة
النقل عن مبتدأ احمد الخ بفتح الميم مضارع حمد
بكسرها وكان مقتضى الظاهر ان يقول ليحمد بها الغيبة
لكنه التفت من الغيبة الى التكلم كما في المغرب جلاد
عظيمة الخ من اضافة الصفة للموصوف كالذي يليه و
بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي بهذا التعلم اشرحني
اثارها لانه ليس اثر الشئ بمعنى المنعم به بل بهذا
فرد من افراده واختار صيغة الخ اي على الاسمية
والماضوية لما فيها من الاستمرار بلا استمرار التجددي
اي المناسب للمقام كما يشير اليه وكل من الاسمية والماضوية
لا تفيد ذلك فان الاولى واذا اشعرت بالاستمرار لكنه
لا تفيد التجدد والثانية وان افادت التجدد لكن لا دلالة
لها على الاستمرار كما هو ظاهر او تفاؤلا اختارها لابلغيتها
اذ هي تصدق بالشائع اسم جميع صفاته وبيعضها الاعم
بخلاف الاسمية فانها انما تفيد الشائع اسم بصفة واحدة

وهي

(اخبرنا به الشيخ بركات
(اخبرنا الشيخ عليه الشاه الحبيب
الله
(حدثنا الشيخ حسن بن العلامة
(بن محمد الله الصفوي الخ
(آثاره

والمضارعية صيغة المضارع الدالة
لما ابتدئ بها الاشعار على استمرار
بالاستمرار التجددي وقصد
بذلك المواظبة بين الحين

المراد

وهي ما لكثرة الحمد واستغراقاته وانما ابتدئ القرآن
بها لانه المقام مقام تعليم والمناسب له المتعين ليس
احدهما ابلغ على الاطلاق كما حققته في قاسم
والمحمود عليه وعلى ما يقتضيه اذ المضاف قد يحمد في هذه الحالة
نعم مع انه لم يذكر ذلك ويمكن ان يقال المراد بقوله المحمود
عليه اي الذي يثيب وقوع الحمد في مقابلته فتدبر
كذلك تأكيد على ما تفيده من قوله كما الخ اي بحامد
الخ بجعل الجملة انشائية كما مر به بعد لا يظهر ما ذكر
لان احد الانشائيين ينقطع بانقطاع التلفظ به فابين
المتجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لبقاء معنى
ويرجع الى الاصل اي اختيار ما ذكر المرموم من
اختيار وهذا وجه ثان لاختيار المضارعية على الا
فقط ودون الماضوية ثم عدل الى الرفع الخ وهذا يقتضي
انه لو لم يعدل الى الرفع لا تلقت الدلالة على الدوام والثبوت
وهو كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدأ الا بدا النصب
صريح في ملاحظة الفعل وتقدمه وهو يدل على التجدد
فلا يستفاد الدوام الا بالعدول المذكور ولا يكون وجوب
النصب كما في افادته كما ذكره الرضي في باب المفعول
المطلق لما علمت والله علم على الذات الخ اي بالغلبة

والمحمود عليه اي كذا في
نعم الا نزال تثيب بحمد عند
كذلك تأكيد الخ يحمد بحامد
تتجدد

وايضا محصور جوع الى الاصل
اذ اصل الكم ان احمد الله
سنية مصرية
ثم عدل الى الرفع لتفيد الدلالة
على الدوام والثبوت فزادت
عليه الاستمرار التجددي
المالك

والله علم على الذات الواجب
الوجود له الاسم المستجمع
الجلالة ولم يسم به سواه فال
تعالى هل تعلم له سميا اي
اليه يحمد الله وهو يحمد عند الكثير
واختار الاعلام النووي تبعا لجماعة انها الحمد
بالثلاثة مواضعها البقرة والانعام ولقمان والله اعلم

الا انه قبل حذف الزم الادغام غلبته تحقيقية وهو
ذلك غلبته تقديرية وفي توصيف الذات بالواجب
الوجود اشارة الى طريق احصار الذات المعينة اعني
اللازم المساوي له في نفس الامر وان كان لحيا عند
المعتزلة قال السعد وهي زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي لا يحصل له فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سبى الاش
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق مع
ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم
المعبود بالحق والواجب لذاته لا علما للفرد الموجود
منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة اوقع الماضي الخ اعلم ان الماضي في مثل
ذلك مستعمل في حقيقته وانما التجوز في التنزيل على
طريقة النحاة واما اهل البيان فالتجوز عندهم
في الفعل فقوله لتنزيلا الخ لا يصلح علة للاتباع المذكور
على شيء من الطريقتين لان هذه مذهب النحاة كما علمت
انه المجاز في التنزيل ولا تجوز في الفعل وحينئذ فهو
واقع موقعه لا هو وقع المستقبل كما ادعى الشارح وهذا
البيان لان التنزيل فيه بالنظر الى تشبيه احد المصدرين

بالاخر

تنبيه اوقع الماضي موقع
المستقبل تنزيلا للمقول منزلة
حاصلا ما اشتمل بالحصول
الخ هذا ما ذكره الى ما في عنه
من تحقق الحصول في المستقبل
امر الله جلا استعجلوه

بالاخر واستماع الفعل بتبعية ذلك التشبيه الزم الا
ان يراد بالتنزيل التشبيه عما مر من المسامحة وقوله
اما التنافي الخ لا يصح ايضا لانا لا نسلم التنافي المذكور لاحتمال
معنى التنزيل والتمكن فكان الاولى ان يجعل مقابلا
للتنزيل علة ثانية للاتباع تامل وجملة هو بها
مالك قال في الكشاف وكان حق ابن ان يتبع محمدا على انه
نعت له ولكنه قطعه عنه وجعله جزء الكلام وانما يجوز
ذلك اذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او
ادعاء وحيث قطع فاما ان كان لمدح او ذم وجب حذف
العامل وان كان لغير ذلك جاز قال الشاطبي وقول
النظم هو بها مالك بالقطع واظهار المسند الذي به
كذلك لان الصفة التي هي بها مالك صفة بيانية وذلك
بها جائز وان كان قليلا معترضة فائدة الاعتراض
بها تميز المدح عن غيره لما في اسمه من الاشتراك ويصح
جعلها حالا لازمة اي حال كونه منسوبا لها مالك
بالبنوة خبر بالنصب ايضا بدلا اي هو من ربي او من الله
على ما هو مذهب الجمهور من جواز الابدال من البدل قال السعد
والاولى ان يقال فيه بدل من ضمير فاعل يعلم
والاظهر فيه لان قصده وعدمه باعتبار بنوته وهو مذهب

وجملة هو بها مالك

معترضة ضمير فاعل يعلم الاصل
يعلمانه ربي وربكم الله فغير
الخبر بالاضافة والاصل منسوب
الي ربي او ربكم
وجعل نصبها ايضا بدلا

الجمهور الى منعه في غير بدء البدا او حالا اي لازمة
كما يوجد مما قبله ويصح ان يكون منصوبا على المدح بفعل
لائق كاهدح لا اعني لاهتناع التقدير به عند المحققين
في غير نعت التخصيص وكل من هذين الاعرابين اولى من
الاول لان الغالب في المحمود على انه يوخذ من كلام ابن
هشام وجوبه حيث قال في مقام بيان حد النعت
والمشتق والموول به مخرج لبقية التوابع فانها
لا تكون مشتقة ولا موولة بها ولا يصح ان يكون
بيانا ولا توكيدا لانه نكرة والمتبوع معرفة وموضع
الجملة اي مع ما عطف عليها من اجل نظر المصنف لانها
تقتضيه قواعد النحاة وبهذا يلحظ قول بعض الحذاق
ملخرا احاجكم معشر جمع نبلا المربيا صفرا وجملا
ما الذ بيتا غير شطر بيت بوتد منها رقيتم للعلا
مفعول للقال اي هنود به على المختار لا مفعول مطلق
كما سياتي ايضاحه ويجوز ان يكون نصبها على الحالية
ومنعول القول الكلام وما يتالف منه لغ اي حمدة
يعني المغرونة بالتعظيم لان الرحمة اعم كما قدم في قوله
نبيا اولبك عليهم صلاة من ربهم ورحمة من النبوة
اي فيكون نبيا واريا واصله نبيو قلبت الواو ياء لاجتماعها

مع الياء وسبق احدهما بالسكون وادغمت احدى الياء
في الاخرى اي الرفعة هكذا في كثير من الكتب
والمنقول عن كتبة اللغة ان النبوة هي المكان المرتفع
لانه مخبر عن الله بهذا ظاهرا ان فسر النبي بانسان
اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه سواء كان له كتاب
او نسخ لشرع من قبله اولا واما على مذهب من لم يعتبر
الامر بالتبليغ في صدوره فلا يظهر لانه لم يوم بالتبليغ
لا يلزم كونه مخبرا فمناط التسمية غير موجود بهذا
قيل وقد يقال الاخبار لا يخص رتبة الاخبار بالوحي على
لسان الملك او دونه بل يعم الاخبار عن الله بناء
والاخبار عن الله بمعجزاته وقايعه في خلقه وغير ذلك
من الاعراض المحمودة فيكون مناط التسمية موجودا
افاده النجاري بمعنى مفعول ويصح ان يكون بمعنى
فاعل لخصوص الرفعة به لاصحابه بل ولسائر امته ايضا
وعلى الثاني بمعنى فاعل ويصح ان يكون بمعنى مفعول
لانه مخبر عن الله مع لسان الملك او دونه هنوية
اي هنودة كما في قوله تعالى لندخلنن المسجد الحرام ان شاء
الله الاية بالنسبة الى الحلق والتقصير لكن يلزم عليه ترك
الصلاة لان المقصود وجودها بالفعل لا تقديرها

فالاوجه حملها على المقارنة وهي مقارنة لفظ لاخر معناها
البعدية قال ركبنا اوحال التحقيقية بمعنى احرم بلبيك
واصلي بقلبي وقد يقال اذا اشتغل اللسان بالحمد بتم
القلب فلا تتناقى الصلاة قال سم قوله واصلي بقلبي
فيه ان الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا تؤاب فيه وقد
وقد يقال لم لم يعلم باعتبار الغالب والا فقد يقوم
بالقلب شيء ويتلفظ اللسان بخلافه وحينئذ فما
ان يراد بكونها تحقيقية المعبر عنها في كلام بعضهم
بالمقارنة ان الصلاة عقبت الحمد اذ مقارنة لفظ
لاخر معناها البعدية وهو الخلوص ذكره لهم
لما قاله ابن الحاجب من ان كل لفظتين وضعا لشيء
واحد واحدهما مونث والاخر مذكر وتوسطتهما
ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره فجاوز الصاد اعني التي
هي احد حروف الاطباق الاربعة التي ذكرها ابن الجزري
في قوله وصاد ضاد طاظا مطبقة والقاعدة ان
التاميتي وقعت بعد احد هما قلبت طا قال ابن مالك
طا تا فتعال رد اثر مطبق اي اقارنه بالحمد الاولى
تفسيرهم بالاتباع ليشمل سائر الاضحايا اذ هي احد
معنيي الاضحاة اذ العصام وح فلا يلزم على المضاهما العموم

بل

وهو الخلوص على الكمر قلبت
تاؤه طاء

لصلاتي الصلاة والعبد المبهم
بد نعتاج ما فيها او معتاده
مختار (ره الله)

اي افاريه في بعض الشهر
والكتب

بل يكون فيه من انواع البديع التورية وهي ان يذكر لفظ
له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لترشيحه والقرينة
هنا على ارادة البعيد وهو الاتباع عدم ذكر العجب
للمستكمل من صفة كما شفعة للاربعين مستكملات لشيء استثنى
والمعنى على الكمال اي التامين الشرف فالسين
ليست للطلب اذ لا يلزم من طلب الكمال حصوله وهو
حاصل لهم بل يقتضي عدم حصوله لان الحاصل لا يطلب
وقد يقال يصح ان تكون للطلب بان يراد بالكمال الزايد على
ما حصل لهم اذ الكمال مقول بالتشكيك فالشرف على الاول
منصوب على التشبيه بالمفعول به كالحسن الوجه وعلى
الثاني منصوب على المفعولية وبعضهم ضبطه بضم
الشين جمع شريف فيكون وصفا ثابتا قصر للضرورة
ويكون هنا المستكمل محذوف اي كل مجد ونحوه وبهذا
الضبط اولى لما في الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام
المدح ثم قلت الهمزة الغالم تقلب الها ابتداء الا لازمة
لم يجيء في موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فضا
واذ كان شاذا وقد صرح ابن الحاجب بانه يقول اختصا
بالولي الشرف مانع من التصغير ويجاب بانه المشبه فيه الشرف
باعتبار المضاف اليه دون ذاتهم وبوسلم فالتصغير

ثم قلبت الهمزة الواو الساكنة
بعد واو مفتوحة بعدها الف كما هو
صنيع والدي هذا فيما يظهر وهو
مبني على ان الساكنة اذا وقعت بعد
مثلها انقلبت الفا

وفرضي على الاصل
وهو ضعيف

التردد والمضجازم لتردده في الفعل على وجه خاص الثاني
ان ارتكاب الجوز في الحرف اخف منه في الفعل وجعلها
اشار بذلك الى ان في كلام المصنف حذفا وان المراد بها
المهملة لا هي نفسها وغيرها وقصد بذلك دفع التنافي بين ما
هنا وبين قوله اخرا نظما عما جل المهملة استعمل وانما ترك
هنا لانه ما سيأتي هو المطابق للواقع لانه خص في
المقاصد باب القسم وباب انتما الساكنين وغيرهما
اي فيها اشارة الى ان الباء بمعناها في الظرفية من ظرفية المدلول
في الدال لان المقاصد معان والالفبائية اسم للالفاظ باعتبار
دلالتها على المعاني ويصح ان تكون الباء بمعنى وصلة محوزة
محذوفة اي محوزة للمستقل بها بسببها محوزة اصلها
محوو زة قلبت الواو الثانية ياء لاجتماعها مع الياء وسبق
احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء الخ
في الاصل الخ اي تعريفه الرسمي هاذكر لان تعريف الادبا
كلها رسوم لا حدود كما بين في محله وبهذا احد الامور
التي يتوقف الشروع على ابحث عنها وهو موضوعها
وفائدته موضوع علم العربية من حيث نعرض لها الاحوال
والهيئات التي بها تكون على ما ينبغي وقد لا تخص الولا يتم
دلالتها على ما يقصد من معانيها الا بها فان البحث في هذا

المقاصد

بالفعل اي بيدها

محوزة اي محوزة

تنبيه العلم الاصطلاح
العلم المستخرج بالقياس
مستنبطة من استقراء كلام
العرب الموصلة الى معرفة احكام
الكلمة العربية التي ليست بلغة
ولا حد جانب الغرب

العلم

العلم عن العوارض التي تلحق الكلم حال افرادها كجميع
الماضي والمضارع والامر والمصادر والصفات والجموع و
المنسوب والمصغر ونحوها من التصاريف وكالاعلال
والادغام والحذف والابدال واصالة الحرف وزيادته
وشبه ذلك وعن العوارض التي تلحقها حال تركيبها
من الاعراب والبناء كالرفع والنصب والجر والجزم والضم
والفتح والكسر والسكون وغايته الاستفادة عن كلام
الله ورسوله وفايدته العصمة عن الخطا في الكلم مفردة
ومركبة وبهذا لعله حينئذ على ان المراد بالعلوم ما يشمل كلا من
الاعراب وعلم الصرف كما هو مذهب المتاخرين ان النحو خاص بعلم الاعراب والبناء وعليه
فيعرف بانه علم يبحث فيه عن احوال الكلم من حيث
التركيب المودي الاصل المعنى ويعرف بانه علم باصول
يعرف بها احوال اخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه
الكلمات العربية من حيث تعرض لها احركات الاعرابية
والبنائية والجار والمجرور اما صفة بتقدير العامل
معرفا على ما يفهم من كلام السعد في بحث ترك المسند
او منكرا نظرا الى ان اللام في العلم للجنس والعلم للجنس مطلقا في حكم النكرة واصاف في نحو مختلف

المتن

بمعنى النسبة التي تشتمل عليها الجملة واما حال عما
بعض النحاة من مجيء الحال من المبتدا العلم المستخرج الخ
اعلم ان للعلم عند المحققين ثلاثة معان القواعد
وادراكها والملكة وهي الكيفية التي يقتدر بها على معرفة
جميع المسايل اما بالاستحضار لها كانا معلوما مخزونا
منها او باستحضار ما كانه مجهولا لا يجاز ان يراد واحد
منها لعدم استخراجه بالمقاييس المذكورة فتعين ان يراد
به فروع العقضايا اي المسايل الجزئية المستخرجة عنها
بالطريق المشهور وهو ان يجعل القضية الكلية كبرى
لصغرى بسيطة المحمول هكذا زيد من قام زيد فاعل والفاعل
مرفوع فزيد من قام زيد فاعل مرفوع وهو قام المراد من العلم
المعلوم اي ما من شانه ان يعلم لا ما ثبتت معلوميته
لان الجهل حقيقة في نفسه سواء علم او جهل وهو
جنس يشمل جميع العلوم نقليها وعقليها والمستخرج
بالمقاييس اي القواعد مخرج لغير النظري والمستنطة
من استقراء كلام العرب مخرج للعلوم النظرية صاعد النحو
والعروض والموصولة وما بعده مخرج للعروض واطلاق
العلم على تلك الفروع مجاز عند محققي الفلاسفة لان
قواعد كلية تنطبق على جزئيات تعرفية عند علماء الشريعة والادب

العلم المستخرج بالمقاييس مستنطة

جوز

كما

كما صرح به الفاضل سعد الدين في حاشيته على شرح تحفة
الفكر وبهذا لا حاجة الى جعل الباء في بالمقاييس للتقوية
او للسببية متعلقة بالمستخرج فانه جعلها للتصوير
كان العلم بمعنى القواعد الكلية اي القواعد المستخرجة
اي التي هي المقاييس من استقراء كلام العرب من اضافة
الصفة الى الموصوف اي هي من كلمات العرب المتتبعة ولا بد
من تقدير مضاف اي هي من احكامها كما يظهر بالتامل
الموصلة اي بالشبهة الى احد الصدور الاولى كما ان
استخراجها من تلك الاحكام بالنسبة الى الصدور الاولى
الدور الذي يورده بعض المحققين الذي يتوقف هنا
صفة للجزء والضمير العصلة للكلام فكان الواجب ابراز
الضمير لكونها صلة جزء عاقل من جهة له هكذا اقتبسوا وقول
نقل الرواجعة الى باب المبتدا والخبر كما افاده البهوتي ان
البصريين لم يحصلوا في وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان
المتحمل للضمير وصفا لو فعلا فاوجبوه في الاول دون الثاني

فعلم اي من قوله الى معرفة احكام اجزايه لان المراد
بالاحكام ما يشمل الذاتية كالاعلال والصفية كالرفع
فالاول مدخل لفن الصرف والثاني لفن الاعراب ما اراد في
قولنا علم العربية فيه ان علم العربية اسم لاثنين عشر علما

من استقراء كلام العرب

الموصلة الى معرفة احكام اجزايه بالرفع

الخ ايتلف منها قواعد حاصرة للعربية

في

معلما الاول حصد بالنصر

ما يراد به عند علماء العربية

لا النحو والصرف فقط وعبارة البهوتي فيه نظر فتدبر ح

في الاسكي والقسطاس بان علم العربية ينقسم الى اثني عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشا الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا قسما برا فلعلها قاله الشارح بناء منه على ان غلبة الاستعمال خصته بذلك كما خصت علم النحو فليحرر وعلم العربية من اضافة العام للخاص فتدبر لا قسيم الصرف الخ تقدم لك ان هذا عرف الفقها الا انهم هنا والاحكام الافرادية من النحو بغير الصرف والتركيبية منه بعض الاعراب وان اشتمل على مباحث البنا ايضا تغليبا وهو مصدر الخ قال البهوتي انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى المفعول كما استعملوا المصدر كذلك اولا اقول لا مانع من الجواز وكان عليه ان يقول بهل وقع استعماله كذلك اولا وحاصل اللغة لمعان خمسة الخ قال المرادي للنحو في اللغة اربعة معان الاول ان يكون مصدر انحو نحوت كذا نحوا اي قصدت قصدا والثاني ان يكون ظرفا استعمله ابو الحسن مجيدا وبها في فتى بهيان وهو نحو البيت عاهد قال ابو الفتح واصله المصدر وذكر الثالث بمعنى مثل والرابع بمعنى القسم وظاهر ان الذي في الاول في كلامه هو المعنى الاول

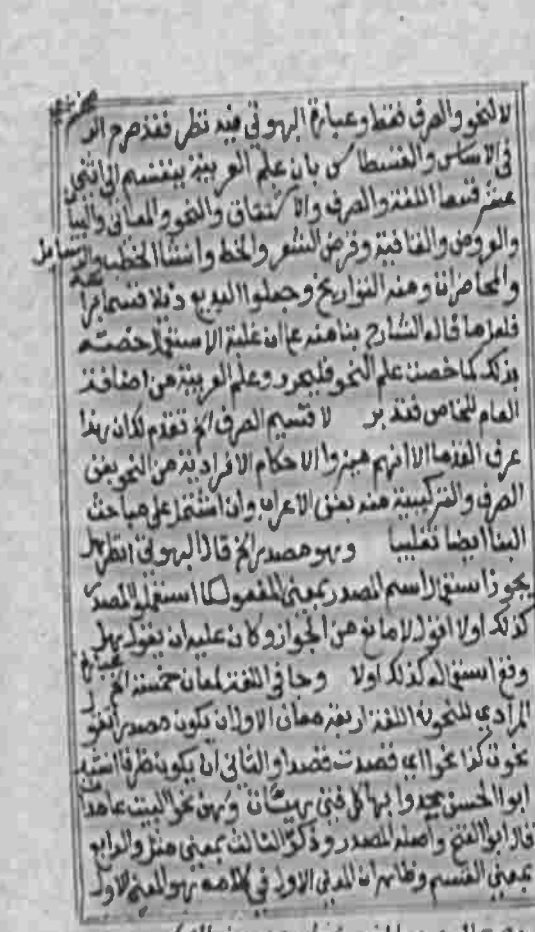

وهو مصدر اريد به اسم المفعول اي النحو للخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال الشيء العلم وان كان كل علم نحوا اي يقصد ضعت اللغة بعلم الاحكام بية العربية وان كان كل علم ا يقصد به معنى الخ

لعل ان خمسة اقصد يقال نحوت كذا اي قصدت مقصده والثاني كقولهم رجل نحو اعتلى والخصلة نحو هذا نحو البيت اي بحذائه او هذا نحو ذاك اي مقدارا لالف والفتح نحو هذا على نحو ما ذكرت اي على ناحية الحذاء اي الجانب

في كلام الشارح وان الثاني هو الثالث لانه هو في وهو نحو البيت عاهد انه وهن جهته البيت فلا يقال انه للعين فتدبر وان يراد بما الخمسة المذكورة ويجوز ان يبقى لا على الجميع وهيهات صياح وهو هيهور صفة لفتى والبيت للكميت وهن هيفا اجر نحو البيت وعاهدات نصب على الحال وقيل تمييز اشتري عيني قال بعض المحققين وهو جعله تمييزا فليس عنده من التمييز شيء لانه ليس عددا ولا لاجمالية الخ انواع التمييز وهي احاطة بمدارك التمييز لم يحصل تمييز او زاد وكونها الخمسة المذكورة انه يطلق على البعض كالكلمة نحو السمكة وذكر ان اظهر معانيه والكثير بها قولا القصد ولذا صور به الشارح وسبب تسميته بها العلم بذلك اي اطلاق ذلك الاسم عليه وليس المراد بالتسمية وضع الاسم للدلالة على مسماه لان المذكور علم بالغلبة كما يؤخذ من قول الشارح وخصته غلبة الاستعمال الخ ولذا قال فيه الدربلي ضبط بعض المحققين بكسر الدال المشددة وسكون الياء التحتية تقريبه لانه الخ مشتق القريب اليها مجاز عقلي من اسناد القرب الى سببه الفاعلي للملابسة والا فالقرب بحقيقته هو ما قابله اي الابعد من المعاني فاذا بعضهم فالبعيد اولى وقد يقال لا يلزم ذلك لانها قد تتقارب

وسبب تسمية هذا العلم بذلك

مقروءة على الشيخ عبد الله الفاداني بما اسند عن مشايخه الى ان وصل الى مؤلفه وكتب عليها بخطه ما نصه الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وبعد فقد قرأ علي هذا الكتاب الجليل والمؤلف الفاضل الخ

الابعد لشدة خفائه اهتماما به ولاقرب البعيد وبين
الناظم اخرجه عن بابه حيث قال بمعنى القاضي قال محشيه
انما فعل ذلك لعدل عن البعيد والابعد بالمطابقة اي لان
البعد هنا بالتشكيك الباء هنا مع يصح ان تكون
للسببية ايضا كما اشار لذلك بن الناظم وعدل الشارح عنه
لما قاله البرهوتي من ان وجازة اللفظ لا يظهر كونها سببا
لتقريب المعنى فتدبر مع وجازة اللفظ اشار بتقديم
المضاف لدفع اتحاد للصاحب والمصاحب كما ذكره بعض
ارباب الحواشي ونقل عن ابن قاسم ان المصاحب بكسر
الحاء الملغية والمصاحب بفتح الحاء اللفظ الذي يجري الملغية
وعليه فلا حاجة في دفع الاتحاد الى تقدير ذلك للمضاف
وبسط اليد الخ قال بعضهم هو كناية عن الايتاء فيها
بالقرائن والمتروجها او الايتاء فيها بالكلام المقصود من
غير تسويف ولا تشويق ويحتمل ان يكون في الكلام استعارة
تمثيلية حيث شبه حال الالغية في سرعة الايتاء فيها
بالمقاصد عقب التزوجة بعمارة عذبة ينوء مما فيها
الى تلك المقاصد بسهولة بحيث لم يجد سابلة ونو فيه
ولا بمطلوبه او كيفية حيث شبه الالغية في سرعة ايصالها
عند سماع الفاظها الى الفهم السامع باسناد ينبي بما يبعد

تشبيها

تشبيها مضمرا في النفس عما جهة الاستعارة بالكناية
واثبت لها الوعد تخييلا والايخاز وما معه ترشيحا
مخبر بينه وبين الموجز الخاص الا حقا لبعد الخ
بين الواو والنون تاتي بعض الحواشي من انا الجماعي معناه
غير سديد لما علمت ووعد الخ اي عند اطلاقه ايضا لما
ذكره العلامة السندوبي وينتفي اي تطلب استاد
الاقتضاء بمعنى الطلب اليها مجازا لانه الطالب حقيقة
ناظمها ويصح انه يكون معنى يقتضي تستلزم لانها
عند المحاسن يستلزم الرضى بمعناها عقد كما لها في الواقع
وقال البرهوتي الظاهر انه بمعنى تزلف هو من قبيل ملقت
الحال تكذا اي دلت على جهة الاستعارة التبعية او المجاز
المرسل التبعي كما حققت في محله قال بعضهم ويحتمل ان يكون
استعارة بالكناية حيث شبه الالغية بما قر تشبيها مضمرا
في النفس واثبات الله لها تخييل ومتعلق الفعل محذوف
اي من اتاها ومن قارنها وضي بكسر الراء مصدر رضي
على غير قياس والقياس فتح الراء بغير سخط صفة لرضى
او متعلق بتقتضي والباء للمصاحبة والسخط بغير فسكون
مصدر سخط كفرح على غير قياس اذ قياسه فتح السابق
والخاء كفرح وهو تغير النفس وانقباضها الناشئ

بلغ محمد بن ابي بكر الحبشي ... ابن عمر بن ابي بكر الحبشي ... ابن عمر بن ابي بكر الحبشي ... ابن عمر بن ابي بكر الحبشي

فان اطلقت في حق الله تعالى فالمراد لازمه وهو ارادة تعذيب
المعفوة عليه وفائدته الجواب عمن يتوهم انها تطلب
رضى ما ولو من وجه ومثله قوله تعالى ولا يقبلهم من
قوله ويعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم وفي الله من انواع
البديع المقابلة فان يقتل اسم فاعل من قاتل ايجاز على
بالشرف وادغامه لتنها يضعفه الاشتقاق وفي بعض النسخ
فان يقتل من قضاه بقضوه قضوا اي انبعه وعلى المسند وبي
كونها فائدة ما ذكر بانها من بحر بين السريع والوافر وهذه
من بحر واحد ويكونه احكام الخلاصة اكثر من احكامها
الملقبة بزين الذين يوخذ منه قوله في لو بيا جذوة
لغتنه بمنهج السالك ان لقب بقدري بنفسه تاريخ وبالجب
فارم اخرجي لاقل الادبه هو لقب لاثني عشر علما فيكون مراد قا
لعلم العربية وهو له كتة الخ ان جعل المصدر المبني عينين
الحدث فسنة منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف
وان جعل بمعنى زمان الولادة فسنة مرفوع على الخبرية
كما هو ظاهر خبر المبتدا محذوف اي والجملة في محل نصب
على الحال بعد النعت والجملة اي جنسها فتصدق بما زاد
على واحدة كما هنا ولو حيد بعضهم فان غير كيف يصح هذا
البعض والاية لعله يجعل مبارك فيها جنس مبتدا محذوف

قوله

بمعنى الوصول الى الشيء واصله التقدم في السير ثم
يجوز به عن كل تقدم واشار بهذه الجملة لامر شرعي بينه عليه
السلام بقوله من سن سنة حسنة الخ اذ له اجر بها واجر من عمل
بها الى يوم القيامة ولقول الشارع لما رايه جماعة تفوح ريح
ولو قتل صبرا بها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفس قبل
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم
وح فقيه من انواع البديع التمليح جايز بتقديم حا على اسم
فاعل جاز الشيء اذا اصبح في عينه وحسنه والتفضيل هنا
فضلته على غيره اي حكمت له بالفضل او صيرته فاضلا والفضل
والفضيلة خلاف النقص والفضيحة فان قلت قوبت البه
التفضيل الذي هو الحكم بالفضل او تصريح كذلك وذلك محض
للمفضل بكسر الضاد لانه هو الذي فعل فلا يكون جايزا لان الناقص
لا يكون صفة غيره وبان سلم انه صفته له لا يلزم ان يستحق
التفعيل ينتجوز للمفضل الذي هو المدح قلت اذا اخذ للمعنى
الذي هو التفضيل هو المبني للمفعول كما ان صفته اي كونه
محايزا افاده الشنواني او يقال هو مجاز من باب اطلاق المسبب
واراده السبب لان الفضل في العادة سبب للتفضيل وقوله
ولين سلم الخ قد يقال لا نسلم عدم التزوم بل يلزم عادة من
حصول المنة الاولى حصول المنة الثانية اذ المعتبر عند

التقدم

العقلا انما هو التفعيل ممن يعتد بتفضيله وهو لا يفضل
الا من اتصف بالعقل مستوجب السبق والتالي للجم وهو
اي صار يجب له على ثناي اجميل على احد اسقي الطعن
اما صفة للمصدر اي كاشئة على اظهر القولين من ان الثنا
يختص بالخير او مخصصة على هذا بلده من الاشتراك واما
مفعول له اي صفة لمحوله المحذوف الذي هو مفعول اطلق
والتقدير ثنائي الثنا الجميل او مفعول به بواسطة اسقط
الخافض اي ثنائي باجميل لان ثنى اسم مصدر ثنيت وهو
يتعدى الى مفعولين بواسطة الحرف اجيء على في الاول والبا
في الثاني والاول اولى لان المقصد بنزع الخافض هو مفعول
به السماع هو الطبقة الثانية من المراتب الاربع سواء كانت
علية او دنية فهي اعم منها كما تفسير ابي عبيدة وقوم بعض
ارباب الحواشي بهذا بناء على ما في الصحاح فان المراتب تقال في
العلو عن سعد بذ اذ كما قال في ما ذكر تقال في مقابله فيقال
مرتبة علية ومرتبة دنية كما هو ظاهر لان بهما تجمع قلة
اي للوفور جمع سلامة وجموع السلامة عند سيبويه وابتاعه
من جموع القلة والافصح في جمع القلة ان يتم ذلك الا جهري
فقال وجمع كثرة لما لا يعقل الا لقلة الافراد فيه يا فل ه
وفي سواه الاكثر للمطابقة نحو بهمات وافرات لا يفه

واما كان الاكثر الافراد في الاول لان عدم الاعتناء بشان ما
لا يعقل اقتضى عدم التفريط فيه فلم يطابق والعاقل اعطى
منظورا فيه فاعتني بشانه في المطابقة فان قيل يرد عليها
ذكره جمع القلة من غير العاقل فانه يطابق قلت لا يرد لانه
انما طوبق جمع القلة وليلا يتوهم لزوم كونه مفردا قاله
عما لا يعقل اي من جموع ما لا يعقل وقال نقلا عن الحكاية
لعلها انما لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام للاشارة الى انه
ما ذكر لا يصلح دليلا لكونه متروعا من قبلنا وانما ذكر للاستيناس
لما عرفت اي من انكاره عيسى الافصح في وصف بهمات بوافر
ولان المتوهم مطلوبا اجابه عنه السيد وبي باحتمال
انه عمم لفظا واسقط حظا

ما واقفة على الكلم والضمير في العلة عائد على الكلام وعلات
الواجب ابراز الضمير عند البصريين لكونه علة جرت على غير من
هي له ويجاب عنه بما نقلناه عن الداعي سابقا في هذا المقام
تفريغ الفعل اخلص للوضوح اي جزة المتداعيين جزء اليب
عنه متروح ثم شرح واليب عنه الكلام ويطلع في حذف المضاف
قوله نقلا فنبعت قبضة هي اثر الرسول والاصل هي اثر
حافر فرس الرسول فجعل به هاء كوها للتفريع ويقال دفنة
واحدة والاول اوقع في النفس والثاني اقل مما افاده في

التمتن نور وعلى الثاني نور فوع الكلام عما هاذا فهل لشيا ينبئ عن
المبتدا لكونه اتم ملاحظة من البيتية او عن كل المحذوف
ويلزم بنا بنية مرفوع عن مرفوع ومجرد هما وهو مشكل و
حينيذ عن حكم رفعه ونصبه او تسليم قرانة باجرايضا
حرج قاله البهوتي وقد يقال هو بالرفع ليس الا وحكمنه
شرف الرفع عما الجر لكونه حكم الجد فيكون اولى بالملاحظة
ايها الحماة اي حينيذ عما الضم في محل انصب باخص
وجوبا وبها للتنبيه والحماة نفت لم عما اللفظ كما سيا
في باب الاختصاص مشتمل عما بعض الحروف عن اشتمال
الكل عما جزيه المادي لان استغال اللفظ عما المقيد او العام
عما الخاص عكس ما توهمه بعض ارباب الحواشي كما يظهر
ذلك بالتامل تحقيقا امين يدو من ذلك المحذوف وانا
كالضمير المستتر فانه ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ اذا
عبر واعنه باستعارة لفظ المتصل له للتذريب وحينيذ
فليس في امن به هنا الا الفاعل المعقول والتقي بوجهه عن غير لفظ
عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في حمله جزء اللام المنوية
ايضا فجعلا جزء الكلام المعقول فهو ليس من معقولة معينة مل
فارغ يكون واجبا وفارغ يكون ممكنا جسما او عرضا وفارغ
يكون من معقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم

الجامي

كالجامي ليس من معقولة الصوت والحرف اصلا ليس عما ما
ينبغي افاده المرام فانية يحسن السكوت على المراد الشارح
بذلك بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا الكوتيد زايد
عما في الحتن لبلا يلزم كون التوبيخ قاصرا قاهرا والمراد بالسكوت
سكوت المتكلم وبحسنه عدم السامع اياه حسنا باذ لا يحتاج
في استفادة المعنى من اللفظ مشتملا على المحكوم عليه وبه
فخرج بالفظ غير الخ قال البهوتي فيه انه كغيره لم يخرج غير اللفظ
الاعتبار مع انه كان الظاهر ان يقال الخرج باللفظ غيره سوا
اطلق عليه كلام لغة كالدوال اولا فليتنظر وما الحكمة في بسطه
لما اشتركا في عطف الاطلاق كان نوابه اشد اعتناما لم يطلق
عليه كلام وانما صح الاخراج بوان كان جنسيا وشان الجنس
ان يخرج هنه لابه لما علم من ان الجنسي اذا كان بينه
وبين فصله عموم وخصوص وجهي جاز ان يخرج بكل منهما
ما دخل في عموم الاخر كما بهنا اذ يجتمعان في زيد قايم ويتردد
اللفظ في زيد والمفيد في الاشارة من الدوال عما يطلق
الخ من الاولى بيانية والثانية تبعيضية كما هو ظاهر والا
من عطف العام عما الخاص لان الرمز الاشارة بالحاجب او الرمز
او الشفة خاصة كما في كتب اللغة المعلوم هو لوله بالحروف
وهذا خلاف التحقيق والحق انه ما علم بالحروف كلام والالزم

كالجامي ليس من معقولة الصوت والحرف اصلا ليس عما ما
ينبغي افاده المرام فانية يحسن السكوت على المراد الشارح
بذلك بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا الكوتيد زايد
عما في الحتن لبلا يلزم كون التوبيخ قاصرا قاهرا والمراد بالسكوت
سكوت المتكلم وبحسنه عدم السامع اياه حسنا باذ لا يحتاج
في استفادة المعنى من اللفظ مشتملا على المحكوم عليه وبه
فخرج بالفظ غير الخ قال البهوتي فيه انه كغيره لم يخرج غير اللفظ
الاعتبار مع انه كان الظاهر ان يقال الخرج باللفظ غيره سوا
اطلق عليه كلام لغة كالدوال اولا فليتنظر وما الحكمة في بسطه
لما اشتركا في عطف الاطلاق كان نوابه اشد اعتناما لم يطلق
عليه كلام وانما صح الاخراج بوان كان جنسيا وشان الجنس
ان يخرج هنه لابه لما علم من ان الجنسي اذا كان بينه
وبين فصله عموم وخصوص وجهي جاز ان يخرج بكل منهما
ما دخل في عموم الاخر كما بهنا اذ يجتمعان في زيد قايم ويتردد
اللفظ في زيد والمفيد في الاشارة من الدوال عما يطلق
الخ من الاولى بيانية والثانية تبعيضية كما هو ظاهر والا
من عطف العام عما الخاص لان الرمز الاشارة بالحاجب او الرمز
او الشفة خاصة كما في كتب اللغة المعلوم هو لوله بالحروف
وهذا خلاف التحقيق والحق انه ما علم بالحروف كلام والالزم

ان يكون التركيب الواحد كلاما وغير كلام في اذ واحد اذا اخبر
به عن بعلم وعن يجهله وغير المقصود عندهم اشتراط
القصد في الكلام واحتج خلافا لابي حيان في الارتشاق
ليس من شرط الكلام قصد الناطق ولا كونه صادرا عن
ناطق واحد ولا افادة المخاطب شيا يجهله خلافا لزاعمي
ذلك بل اذا حصل الاسناد كما مر كلاما ولو من غافل وساه
ومخطئ وناطقين او تركيب لا يستفيد به المخاطب شيا
يجهله وقال في شرح التسهيل ما اظن احدا يمنع قال زيد
النار حارة ولا قال زيد اكل اعظم من الجزا قال وكان بعض
اهل عصرنا يقول العجب من رؤوسا النحاة يجيزون ان اصدق
المقضايا ما فيجعلونه البتة بلام كقولك التنفس حيوان
ولا بين تنافيهما والضدان لا يجتمعان وقد يتنافيان والكل اعظم
من الجزا على القول بعدم اشتراط القصد فالمراد بالمسند ما دل
على النسبة ايجابا او سلبا سواء كانت حاصلة قبل ذلك او لا
تامل بمعنى المنقول لا الموضوع خطئا او على الغلط لانه فعل الراوي
والكلام مستقلة وبما ذكر اندفع اعتراض ابي حيان باب
اللفظ جمع لفظة فلا يصدق الا على ما وجد فيه تلفظ كلمات
فاكثر كما ان المعنى المعلوم اي من حيث اطلاق المصدر
وارادة اسم المفعول في كلامنا وان كان استعمال اللفظ بمعنى

المنقوط

المنقوط حقيقة عرفية بخلاف الخلق بمعنى المخلوق فانه
مجاز لغوي والفرق بينهما انه ان تجرد المعنى الاصلي يحيث لا
من اللفظ الا بقرينة فالحقيقة العرفية والا فالمجاز اللغوي
وبهذا اندفع ما يقال ان استعمال اللفظ مرادهنه المفعول
مجاز فكيف يعسن تقسيم الحد به والحد لا يكون الا بالحقيقة
لان الحدود تكون كاشفة للحدود وايضاحه يجيبان
يصار عن العبارات عند اهل الميزان والاولى صيانتها عنها
عند غيرهم ان يكون تمثيلا وعليه فهو خبر مقيد احترز
وبجرور الكاف محذوف والتقدير وذلك كقولك استدلالا
على ان الافادة تستلزم ما ذكر لان المفيد الغاية المذكورة لا يكون
الا كلاما وحسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا
لما تكلم به لكنه لم يستدل بما ذكر على قوله فانه اقتضى الحال دفع
توهم اقتصاره على ما ذكر في بقية كلامه ايضا ص ح بهما اما
تقريحه بالافادة فظاهر واما التركيب فلذكر مرادفه وهو
الاسناد للمسند بضم كلمة الى اخرى من الكلام من يتعين به
لا يبانيه وهي وبجرورها في موضع الحال من الضمير المستتر
في تضمن والمراد بالكلام الكلمات وبعضها صادق باثنين فاكثر
وبهذا اتضح ايراد التفريع بما جرى المارسية في احد وجهي
حمل الشارح الخ قال البهوتي في نعم ان ولد الناظم لم يصرحا بذلك

واحدها لاجتماعها في الوجود ليوجد المنقسم كما هو ظاهر
فليست الواو فيه بمعنى او ولا الانقسام الى الجزئيات لان
احدها ليس مخصوصا بهذه الثلاثة اي بحيث تنتفي هذه
الانواع الثلاثة لتحققه بدونها جميعها في نحو تولكز يد
قايم ابوه بل هو مقول على الاثنين كلمات الخ اي سواء كان
من الانواع الثلاثة او من نوع واحد منها او مختلفة قال
بعض المحققين في النظر في ان المراد بالكلمات التي يستعمل
فيها هذه الالفاظ حقيقة فلا يطلق على الكلمة المفاهيم
او اعم فيطلق عليها ذلك فعلى نظر ويظهر الثاني لان الظاهر بيان
معنى الكلم لغة لا اصطلاحا ويوخذ من قول النحويين كغرض
ان القول عبارة عن اللفظ الدال على معنى وانه اعم من الكلام عموما
مطلقا لا وجه بما ان المراد الكلمان الاصطلاحية اذ لو لم يرد ذلك
كان اعم منه عموما من وجه وهو ظاهر وجه ان لو كان
كذلك لزم وجود الكلم في واحد من الاسم او الفعل او الحرف
وهو باطل قال سم ويمكن ان يجاب باختيار الاول والمراد
التقسيم الى اجناس الاخر اني اجملة اي فلا ينتفي عدم تحقق
الكلم بدون اجتماع الانواع الثلاثة او يقال كما في البعض
هي اقسام اي اجزاء اعتبارية وهي لا يجب اجتماعها ويجاب
باختيار الثاني والمراد والفعل والحرف الاسم والافعال

بالاسم والحرف

ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات من اي مادة كانت تقسيما الكلي الى جزئياته

الكلمة

وجه ظهور وجه ان لو كان الكلمة ... الكلمة

والحرف ولا شك في صدق المنقسم على كل من الاقسام حينيذ
لكن يرد عليه انه يبقى اقسام اخر غير خارجة كالثلاث كلمات
هي اسم وفعل وحرف وكاسمين وفعل وعكسه وحرفين
واسم او فعل وعكسه تامل اما ان تفلح الخ اصا حرف
تفصيل وان تفلح بتاء تانيث مصدر جز ان على تقدير
مضاف اي ذات صلوح لان الكلمة ليست هي الصلوح كما
هو واضح وهذا اولى من تقدير المضاف في الاول اي بحال
الكلمة او صلوحها لان تقدير ذلك لا يناسب المقام
اذ الظاهر من تقسيم الكلمة ولانه يبقى عدم صحة
قوله الثاني الحرف الخ الا بعد فيه عن الظاهر وعدم صحة
الحصر اذ حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه ويجيء
يكون المصدر المولد هنا محذوف الخبر اي اما صلوحها
ثابت والجملة جزاء ان وان يكون المصدر المولد هو ولا باس
الفاعل على ما ان السيد فرق بينهما بتصريح المصدر وان والفعل
حيث قال من رجح المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالثاني
من غير تقدير او تاويل بخلاف الثاني الثاني الحرف
الخ استيناف بياني كانه قيل ما الاول والثاني فاجيب
بما ذكر وكذا يقال فيما بعده على هذا اي بما انحصار الكلمة
في الثلاثة الا من لا يعتد بخلافه من هو ابو اجعفر بن صابر

املاح تفلح ركنها الاستاذ ابو

الكلمة الحرف والاول الاسم والثاني الفعل
حاجة بالاول الى الثاني لان الاسم لا يدل على الزمان
والفعل يدل عليه فاحتاج الى ما يدل على الزمان
وغير الاسم لا يدل عليه

فانه ذهب الى ان الاقسام اربعة بزيادة اسم للفعل وحطت
وسماه خالفة والحق انهما صرفان نوع الاسم
لكيفية تالف الخ الاضافة بيانية اي كيفية هي التاليف
المذكور في قوله بانه في محل نصب على الحال والباء للتصوير
اي حال كون التاليف مصورا بما ذكر والمراد بالضم الانضمام
من باب اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد
انه ذكر انه للتعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم ان
التاليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حاصل
من الضم والمراد به الحكم باحدهما على الاخر والفائدة
المذكورة التي يحسن سكوت المتكلم عليها واما يكون
عند ذلك اسما اي حقيقة كما هنا بواو حكما كزيد قام
فانه الوصف مع مرفوعه المستتر فيه حكم المفرد بدليل ان المراد
الضمير المستتر فيه لا يبرز حال التثنية والجمع بخلاف الضمير
مع مرفوعه المستتر فستة صاقيل امن زيد قايم ثلاثة اسما
فقط وقام زيد امما مثل بالماضي والاسم الظاهر لان
الماضي على الاقوى يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
لانه شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المستتر ان يكون
الضمير واجب الاستتار افاده في الشرح ولعله محمول على ما
اذا لم الفعل المتحمل للضمير المستتر جوازا وافقا جواب سوال

والا

كيفية تالف الكلام من الكلمة
كلمة الكلمة واكثر علم وجوب تحمل
تحمل يرد الكلمة الضمير

افاد بكون عند ذلك اسما حقيقة
بخلاف ما هو فعل واسم
فهم

وفعل زيد يشتمل على الاستقرار والاسناد
بالاجمال

والا فقولك قام جوابا لمن قال ما فعل زيد كلام قطعا
فانه من الثاني اي هي المركب من فعل واسم لانه يفيد بنسبة
معناه ادعاوية وهو فعل واسم واما المفاد به فهو حقيقة
زايد على ما يتحقق به الكلام اذ لا معنى للشراحي الخ اي
لانه رتبة الحرف من حيث كونه قسما لا تراخي بين رتبتي
رتبة عمرو وانه تراخت في نفسها عن غيرها ويكفيه الا
خ رد على المراد به حيث جعل تم على بابها للتشبيه على تراخي
رتبة الحرف عن الاسم والفعل ان الكلام اسم جنس على
المختار اي لانه يدل على الماهية من حيث هي اورد عليه انه
جعل الكلام فيما سلف على ما يتالف الكلام هنا وهو الكلام
المخبر به والكلام بهذا المعنى غير الكلام الذي هو موضوع بهذا
الخلاف لانها تركب من ثلاث كلمات فصاعدا افاد او لا
ففي كلامه نوع تناف فليحرر افاده البهوتي وقيل الجمع
رد باذ الغالب على ما هم الذكير كرجل هنقر فالجمع بفتح
عليه الثابت وقيل اسم جمع رد بانه واحد اريد به الجنس
والغالب على اسم الجنس خلاف ذلك والفرق المبني على هذين
الامرين على ما افاده بعض المحققين ان الجمع حاد على افراده
دلالة تكرار الواحد واسم الجنس حاد على افراده دلالة
الكل على اجزايه كقوم وزيد واسم الجمع الافرادي حاد

فعل
ما فيه من الخفة تنبيه
المعنى والواو
اذ لا معنى للفعل الخ وبعد الاسم
شعار بكونه الاوشعور بالحرف حيث
راعى عدد الاسم حيث
قد يقال الاولى ما ذكره
لانه اي الحرف
لا الكلام
الثاني
بالتشديد
فليتامل

وفي قول الجمع
وقول الاسم الجمع هو على الجواز والاختيار

على الماهية المطلقة اي من غير دلالة على قلة وكثرة كما مر في
والجمع ما دل على اكثر من اثنين كلم وتمر انه اسم جنس جمعي
قال اللقاني في اعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية من
حيث هي ولا يخفى ان ذلك هذان كلون جسما وجوابه في الرضي
في باب اجمع من انه وضع للماهية واستوفى اية اجمع فهو اسم
جنس وضعا وجمعي استعمالا وقيل لا يقال الا على ما فوق
العشرة ظاهره انه غير يقال للكلم لا مطلق اسم الجنس احترز
لانه جعله مقابلا للقوله لانه لا يقال الا على ثلاث الخ وتسليم
ذلك متوقف على اثبات قابل بهذا القول من علماء العربية ولم
نسمع ولم ير من ذكر هكذا قيل وقد يقال الشارح ثقة وقد
نقل ذلك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وعلى مختار يجوز
في ضميره اي الكلم كما هو الظاهر لا مطلقا اسم الجنس احترز
لانه منه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التانيث
كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم فافهم بعض
ارباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس احترز
وبني عليه ما بني غير سديد لانه بخلاف الظاهر كما علمت
ومن المخلوقات اعيانا ليس للعبد صدر دخل فيه والا فالعبد
وصفته مخلوقان لله تعالى فاسم الجنس الخ مقابل
على قول المتن واحده كلمة هو الذي يميز بينه وبين

واحده

رفعه اسم جنس جمعي لانه قال الاسم
ثلاثة كلمات ما اكثر يستعمل الا في ما فوق العشرة
اولم يتجاوزوا عشرة الخ منه

وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة
الخ اي لا يقال على الكثير والقليل
خلافا لما في القاموس وغيره من انه
يقال على القليل ايضا فقد جمع كثرة
وقلة وهو الصحيح خلافا للخلاف
الخ منه

وعلى المختار يجوز عود ضمير التانيث
ما دلالة الجمعية والتذكير على الواحد
والعدد الاكثر يحوجه الى ما بعد الكلمة الاولى
لكن هو الكلم موانعه وفيه اشارة الى
معطف الجملة على الواحد الكلمة
الثانية مقال واحد الكلمة وضمير
الصوت الخبر والبيت

وقرئت نبوة نبغة

اسم الجنس الجمعي

هو الذي يفرق بينه وبين واحده
بالتاء غالبا بان يكون واحده
بالتاء غالبا

واحد الكلمة قوله او عرض

واحده بالتاء ولم يغلب عليه التانيث كما علم مما سبق فرقا
فاندفع ما قيل ان هذا التعريف غير مانع لدخول تمر فان
واحده بالتاء انهم صرحوا بانه جمع تكسير وحاصل
الرفع ان اسم الجنس اعتبر فيه مع ما ذكر قيد عدم
غلبة التانيث عليه وتمر قد غلب عليه التانيث فيكون
جمعا لا اسم جنس كما صرح بذلك في التصريح والاحسن
بقاء الباء على التانيته وما هجنه زغالبا الاولى فقد ذكره بقوله
وقد يفرق الخ فيكون في كلامه نشر على ترتيب اللف
ورنخ طايفة من السودان تسكن تحت خط الاستوا وجنوبه
وليس وراءهم عمارة تعلم بلادهم من الزنج الى قرب الحبشة
وبعض بلادهم على بحر القلزم وهو بكسر الزاي والنون لغة
اتى به مصباح واحد الكلمة قوله او عرض اي صفة لم يوضع
الخبر يعني ان شرط التطابق موجودة وبيكونه محتملا
او مؤولا به وكونه راجعا للضمير المبتدا وعدم استوا التذكير
والتانيث فيه لكونه مصدرا واعتبار الاصل جايز في مثله
قيل مقتضى اللام الجنسية الدلالة على الكثرة ومقتضى
التاء عدمها لكونها للوحدة واجيب بانه التانيث نظرا
في الوحدة فيجوز تخلو بها عنها على انه لا منافاة بين الجنس
والوحدة لجواز اضافة الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية

والاصح ان يقال ان ما وضع للماهية
بقيد الكثرة كالكلم والتمر
يجوز تانيث ضميره وما لا فلا
منه

بل افاد العصام ان التاليست لوحدة جنس اشار اليه اللام
بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة بناء كونها افراده
حتى لا يصح جعل كلمتين مثلا مصاديق له وبهذا لا ينافي الكثرة
التي هي مقتضاه وتطلق في الاصطلاح مجازا الى الصواب
استفاد قوله في الاصطلاح لانا كلامنا الخ يعني ان رد في حاله
قبل العلمية كان كلمة حقيقة لغة واصطلاحا وان رد في حاله
هذه العلمية كان اصطلاح الكلمة عليه مما يسمى مجازا لغة واصطلاحا
لانه حينئذ جزء الكلمة بمنزلة الراي من زيد ويجمع على كلم
الخ هذا على قولهم العقولين المرجوحين المتقدمين او تعالى
مراده بالجمع ما دل على متعدد لا الجمع الاصطلاحي فلا ينافي
ما تقدم من ان المختار كونه اسم جنس جمعي وقول بعض الحواشي
الحواشي اي واسم جمعها الخ لا داعي له لانا بهذا التاويل نخرج
الى خلاف المختار الا ان يراد باسم الجنس الدال على الجمع
اي المتعدد هنا وان كان خلاف الظاهر وكذا يقال فيما يجيء
على ما سيذكر بسكون الواو فيه وانه اسم جنسه وفيه
في الثاني خطا لان ذلك يقتضي كونه جمعا يفرق بينه وبين
واحده بالصفة لا التاء ويجمع المسذرع على سذرات بسكون
الدال وكسرها وسدر بفتحتين وسدور وفي كلامه ان على
فعل اي من الاسماء بخلاف اللغة الرابعة فانها جارية فيها

وفي

وفي الافعال كما صرح به الشارح وحينئذ فكونها رابعة لا ينافي
الا بالشبيه للاسماء تامل ويروى التصريح اي المقول بمعنى
المقول فهو مصدر بمعنى المفعول لفظ الذي اعم من ان يكون
مفردا كانا ومركبا حسنى السكوت عليه اولا والمراد باللفظ
ما يشمل الحقيقي والحكمي فتدخل الكلمة اذ لا معنى لشانية
ان يتلفظ بها بل هي ملفوظة بالفعل بالنسبة لغير تعالى
والمراد بالوضع الدال بالوضع الشخصي كزيد وعمرو والنوعي
كالمركبات والمجازات وبهذا اضمحل تشكيك صاحب المنهج
فانه بناه على ما اختاره من انه دلالة المركبات بالعقل لا الوضع
ونص عبارته وفي بعضها تشكيك وهو انه يقال دلالة اللفظ
على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقة والى
عقلية كما في المركبات وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كالاح
فانه يدل على الم الصدر فانه اراد والا ولكنا هو ظاهر قوله
في شرح الفطر والقول خاص باللفوظ خرج عنه المفردات
المجازية واما اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقة وقد
قال انه القول اعم من الكلام والكلم والكلمة واما اراد مطلق
الدلالة دخل نحو اح واللغة المعجف اذ افهم معناه كزيد
فانه يدل على حياة الناطق بوذلك لا يسمى كلمة فضلا
من ان يسمى قولا ووجه ضعفه انه ان يقال استغنار الاول

وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية لانسلم لانا نختار
انها موضوعة بالوضع النوعي كما صرح به والمعنى مصدر
ميمي بمعنى اسم المفعول اي ما يبين به اللفظ ويقصد وارد
عليه انه تكرار بيان الاثبات فيلزم ان لا يكون للمشترك قولا
واجيب بان الموضوع لمعنيين او اكثر موضوع لمعنى فيكون
واحدا عم يشمل كثيرا من الالفاظ المستدرة الواقعة في الشعر
يجب تخفيفه ولا يجوز الوقف عليه بالتشديد لئلا يتغير
الوزن كما افاده بن غازي وهو فعل ماض بمعنى شمل اي
شمل الثلاثة ثم يحتمل ان المراد مطلق الشمول فلا يستلزم
انفراده عنها في مادة سواء يشمل الثلاثة اي مجموعها
او شمل كل واحد منها ويحتمل انه المراد شمولها شمولا مطلقا
يستلزم ما ذكر او اعم من كل واحد فلا يستلزم الحقيقة الانفرا
في اخرها فان قيل الهمزة لا تحذف الا من خبر وشرقط اجيب
بانه يجوز ان يكون محذوفا لكثرة في السعة اما في النثر وقع ويجوز
كما ههنا افاده اللقاني ويجوز ان يكون اسم فاعل اي عام
حذف النون للضرورة كما قاله السندوبي او كما حذفت
في برا الاصل بارئ كما قاله حالدا فاد بعض المحققين ومن
حيث النقل المفعل المتقدم ومن حيث المعنى خبر الامور
او سائرها الافادة انه ينفرد عنها في المركب الاضافي كغلام

زيد

عم الكلام والكلم والكلمة

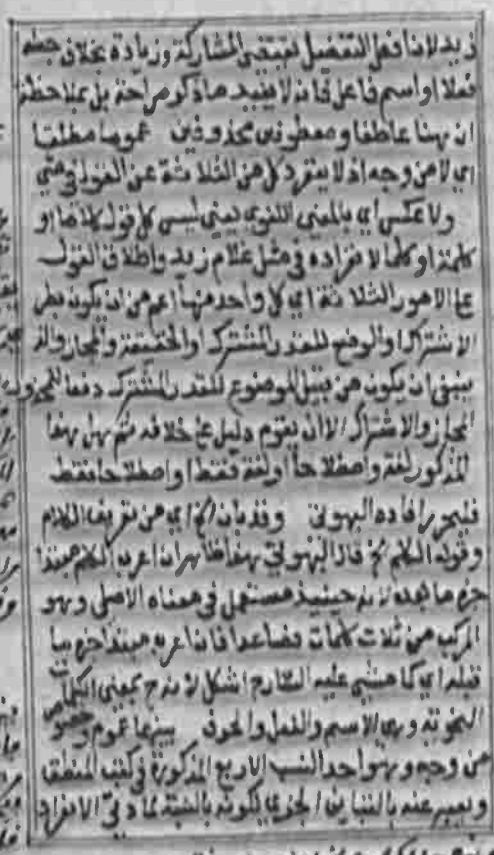

زيد لانا فعل التفضيل فيقتضي المشاركة وزيادة بخلاف جعله
فعلا او اسم فاعل فانه لا يفيد هاذكر مراحة بل عملا حظة
ان ههنا عاطفا ومعطوفا ثم محذوفين عموما مطلقا
اي لا من وجه اذ لا يتردد في المثلثة عن العود في هي
ولا عكس اي بالمعنى الثنوي يعني ليس كل قول كلاما او
كلمة او كلما لا فراده في مثل غلام زيد واطلاق القول
على الامور الثلاثة اي كل واحد منها اعم من ان يكون بطل
الاشتراك او الوضع للقدر المشترك او الحقيقة والمجاز والمع
بمعنى ان يكون من قبيل الموضوع للقدر المشترك دفعا للمحذور
المجاز والاشتراك الا ان يقوم دليل على خلافه ثم ههنا
المذكور لغة واصطلاحا او لغة فقط او اصطلاحا فقط
فليحرر افاده اليوسي وقد بان لك اي من تعريف الكلام
وقوله الكلم الخ قال اليوسي ههنا اظهر اذا عرف الكلم عند
جرهما بجده لانه حينئذ مستعمل في معناه الاصلي وهو
المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فاذا عرفه حينئذ اخرج ما
قبله اي كما هو على عليه الشارح اشكل لانه يخرج بمعنى الكلمة
المفردة وهي الاسم والفعل والحرف بينها عموم وخصوص
من وجه وهو احد النسب الاربع المذكورة في كتب المنطق
ويعبر عنه بالتباين الجزئي لكونه بالنسبة لما في الافراد

وتعريف الكلم مخصوصا دون زيد فتنبه

عم الكلام والكلم والكلمة

قول

فوله

فقط وبهذه النسبة بها يظهر ما قاله بعض المحققين بعد من
الكلام وذلك بقوله الكلام والكلم تشوقت النفس الى بيان
النسبة بينهما ليستغنى بذلك عن اية الانضباط قال بن جماعة لابد
في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة امور معروضين وعارض
وثلاثة ما صدقات وصادقة ومتعلق وبيانه ذلك يقال
لنيقال كلمة يعرض ان المعروضين الكلام والكلم والعارضين التحو
والخصوص والثلاثة ما صدقات اجتماعهما وانفراد كل
والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة
من اجتماع كلمتين فاكثر على الصحيح الاولى استظهار بها هم
انه على ما قبله وبهما القول بمرادفة الكلام والقول بانه
اعم مطلقا منه ومن الكلم ليس كذلك تامل لانه اقرب
من اللفظ اي لكونه اقل افرادا منه كما انه حقيقة عرفية
يستعمل بانه مجاز فيهما وبه صرح بعض المحققين وقال الماتن
يطلق على اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك
وكلمة بها كلام قد يوم كلمة جيدا اول وبها متعلق
بيوم وكلام جيدا فان وسوغ الابتدا به كونه نائبا عن فاعل
في المعنى وجملة قد يوم جر المبتدا الثاني وبهو وجزء جر
الاول والرابط بين المبتدا الثاني وجزء الخبر به يوم وبين
الاول وجزء مجرورا والباء والاصل وكلمة كلام قد يوم بها في اللغة

وقد

اي المتعارف الصحيح اخذ من الاصل
مطلقا مكلة وحقيقة ان يراد من حقيقة
في تعريف الكلمة وقوله الكلام
للاشارة الى الاصل والمعنى عند
قوله شروع والاستعمال على الاول والاعتقاد
كونه كلمة حقيقة عرفية واللغوية
الى

اي الكلام قد يوم اي بعضه
شر اخبر الجملة بعد فاء الكلام
وجاز الابتداء بالكلمة

وقد اشتمل كلامه على جملة كبرى وهي وكلمة الخ وجملة صغرى
وهي قد يوم وجملة صغرى وكبرى باعتبارين وهي بكلام قد
يوم فانها كبرى باعتبار وقوع الخبر فيها جملة وصغرى باعتبار
وقوعها خبرا عن ما قبلها وفي كلامه حذف متعلقا يوم
والفصل بين المبتدا الاول وجزء مجموله جزء المبتدا الثاني والقياد
واحد كلمة وقد يوم بها الكلام لغة والقول عم لحرر العبارة
للتنويع حمل الكلمة على التنويع يقتضي انه اريد بها معنا
دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها نفس اللفظ وحينئذ
فما قاله المكودي لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط ويمكن ان يجاب
بان لفظ الكلمة فرد من افرادها يصح كلمة فان هايسمى كلمة
صادقة بلفظ الكلمة لانه صادقة وبمعناها كزيد وعمرو
وبهو معرفة اي بالعلمية على مذهب السعد من ان الالفاظ
موضوعة لانفسها وتبعا لوضعها لمعانيها ورده السيد
بما يعلم من محله وعلى علميتها فتنوينها للضرورة لانها حينئذ
ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث على اجل اي جنسها
الصادق بالواحد والاكثر المفيدة قال يس ليس بمعتمد
فان العلاقة الاتية تفيد ان اطلاقها على الجمل لا يحتاج لذلك
وانما اعتبرها في كلامهم التقييد بها قال بعض المحققين فيه
ان اعتبار العلاقة انما يناسب اذا الاصل الاطلاق حقيقة فيشمل

التنويع ولعله نوعها الى الكبرى
اصوات الكلم والكلام وتقابلها
بما ذكره والله اعلم

والمعنى معرفة اي بالعلمية والله
اعلم كلمة بطلانه

على الجمل الاسمية فيلزم ان كان قائلا
صدورا بالاسمية اشارة الى ان جميع
العلائق والصلاح ان يقول هذا
الاشارة الى كلمة

ذلك بل هو على كبيا الحقيقة عند القوم بن اصدق كلمة
قالها الشاعر قالها هم والكذب بيت قاله الشاعر قول بعضهم
فما نالهم احسابهم ووجوههم ... دحا الليل حتى نظم
وبعده نجوم سماكما انتضى كوكب ... بدا كوكب تاوى اليه
كلمة لبيد هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة
عثمان قيل انه لم يقل شعرا بعد اسلامه وهو الصحيح عند
الاخباريين وقد عمر في الاسلام دهرا وكان يقول ابدلني
الله بالشعر جنى قال له عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى
عنه في خلافته يا لبيد انشدني شيأ من شعرك
فقال ما كنت لاقول الشعر بعد ان علمني الله البقرة والعمران
فزاده عمر عطاءه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام
بهذا البيت ما عابته المرأة كثرم لخيمه والمراد بحكم القرآن
افاده بعض المحققين الاكل شيء ما خلا الله باطل كما مه
وكل نعيم لا محالة زايل لا محالة بالفتح اي لا بد وقيل لا
لا حيلة واعترض بان الجنة نعيم وهي لا تزول واجيب
بانه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة ولا دوام
لها او يقال اراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان
يصدد ذهرا والشاهد انه اطلق الكلام على الكلام قال
شيخ الاسلام وعرف عليك ان الجواب الاول لا يلايم قوله

الجزء الثاني
كوكبه
فة

كلمة لبيد الاكذب بيت ... الشاعر

عليه

عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة الخ لان الكلام حينئذ اي
حين اريد به ما يشمل الجنة غير صادق فضلا عن كونه
اصدق فتامل فاعلمناه فوجدناه غير ظاهر لان معقول
النبي هو الشطر الاول فقط وهو الواقع جوابا عن قوله اصدق
دون الشطر الثاني وهو من باب اطلاق الكل فيكون من
المجاز المرسل الذي علاقته الجزئية وقال بعضهم هو
استعارة تصريحية لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصل
له بذلك وحدة فصار شيئا واحدا فكلمة كسميتهم بيضة
القوم بالهمز وتشديد الياء التحتية وهو من يجلس على مكان
عال لينظر القوم وقد يسمون القصيدة التي هذا القول
من ابوات المرثية في ابن اخته لحمله الرماية كل يوم فلما
اسند ساعده رماني وكم علمته علم القوافي فلما قارق قافية
اسند بالنصب المرحلة اي قوي والمعنى اظهار المعايب وكم
جزية وهي بها محذوف اي كم تعليم علمته افاده زكريا
وهو مجاز مرسل الخ عبارة السيوطي في الهمع وبهذا الاطلاق
منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض له في كتبهم بوجه
كما قال ابن عاصم في شرح التسهيل وذكره في الاتقان قيل انه
من مراضاة اليهود والنصارى قال بعض المحققين اي نظرا لظاهر
والا فيمكن قبل ان مراده حكاية هذين القولين والله ورسوله

وكلمة ... الشاعر

كتسميتهم ... بالهمز

وقد يسمون ... خاصة

بالجاني

وكلمة ... الشاعر

كلام قد يوم لفتة وبهذا ايه لشروع في الكلام الاتي ليصح الحمل
ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في الخبر
اي ذو اشروع لشرفه اي بوقوعه محكوما عليه وبه
بخلافها او بكونه عمليا لمسماه او غير ذلك بالجر وقوله
بانه الكسرة التي يجدثها عامل الجر او ذو او عليه ان فيه فتور
او دورا اما الاول فلعدم تناوله ما يبب الكسرة من فتحة او
غيرها واما الثاني فلا خفاء المعرفي في التعريف المستقيم قو
كل ما الاخر واجيب عن الثاني بانه تعريف لفظي لمن عرف
الطرفين نحو جهل النسبة او يقال انه الجر ليس من تمام التعر
واما ذكر ليبيان العامل وتبيينه ثم بهذا التعريف جاز على
المختار من ان الاعراب يتغير وعلامتها بنه يعرف بانه تغيير
مخصوص بملاحظة الكسرة وما نابه عنها وبهذا وفي من
التعبير بما قال في الشكت قال بن هشام يرجح ذكر حرف الجر
بانه عن وعلى والكاف يستدل بما لزمتها بدخول حرف
الجر لا بالكسرة التي هي الجر انتهى لكن يرد عليه نحو من ان
تقوم ويوم ينفع الصادقين صدقهم فان من دخول اداة
الجر فيه ليس باسم الا ان يراد ان الملاحظة دخول الاداة من
غير تاويل فيخرج ما ذكر لاحتياجه الى التاويل والاضافة
بومها فالعامل وهو خلاف الصحيح واجيب بانه اطلق المضاف

واراد

واراد اسم المفعول اي المضاف وذلك كثير واما عكسه فقليل
كقوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة وهو في الاصل ايه الشر
فمعناه اللموي ادخال نون في الكلام ويطلق في اللغة على الصوت
ايضا من قولهم نون الطاير اي صوت ثم غلب حتى صار
اسما الخ اي فهو علم بالغلبة وبهذا اندفع اعتراض السعد على
بانه التنوين فعل المنون فلا يصح حمل المنون عليه بما قال
اربابه الحواشي بينا الظاهر عبارة الشارح واشتهر بانه
ذكر لا يصح اعتبار كونه علما بالغلبة لانه عارضه ملحق في
وغلب استعماله في بعض جزياته وبهذا يسقط كذلك لان الذي
مغايرا لا دخال لها بانه وان كان اشتراكهما في اتباع فكان الصواب
ان يقول الشارح ثم نقل وجعل اسما الخ كما يظهر بادنى تامل
ولا يرد على بهذه الملاحة قوله اليوم مع انه لو لا ان نويها علم على
لفظة لو ولذلك شدد اخرها وجب تنوين للتنوين اي الاول
التي هي زايدة ملحقا بجعفر نون رعشن وهو المرتعش
واما الثابتة فتنوين مع الضيف يستقل بلفظ واحد للذكر
والمونث مفردا كان او مثنى او مجموعا على الافصح فيه قال
تعالى هو لا ضيفي فلا تفضحون للتنوين في اللغة نحو قافية
وهي عند الخليل من الترنم قبل الساكن في اخر البيت وعند
الاخفش الكلمة الاخيرة منه قوله ذو من ابيات عشر قولا لشعر

وعليها الفقر الخ ريحي حيث قاد وقافية البيت الاخرة بالنون
المحركة قبل الساكنين الى آخرها عوضا الى علة اللاحقة بنافع
انه كيشترها في نصب المنصول له كونه قليلا او تقدير الاضافة
كما قدرت في ضربت ابي تاديبا تامل في لغة تميم اي اكثر
او بهم وقيس اي كثير منهم واما الحجازيون فلا يلزمهم هذا
القرائي على حالها في الترنم فاده في التقريب كقوله افقي
على اللوم الخ قاله حين لامه عطية التميمي من قول شوال الا
وجرير في اللغة الحبل اللوم العذل وعاذل منادى مرخم
اي يا عاذلة والعتاب معطوف على اللوم وقوله لقد اصابني
مقول القول وجواب الشرط محذوف تقديره ان اصبت فلا
تلومني وتوبيخي لقد اصابه واصبت بضم التاء كما في المفتاح وبكسرها
كما في المشجي وكقوله لما تزل الخ صدره اقد الترحل غير
ان ركابنا قائله الذبيان يقول زياد بن صادونة سمي بذلك
لانه ينتج على قومه بالشر اجود هاكبر اقد بوزن قعدمناه
قربه ودنا والمترحل الرحيل والركاب الابل ولما فائدة وتزل
مضارع زال الشاهد والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل
ومنزله وكانا قد اي كان قد زالت وذهبت بغزيرة مائها
والا كنشا مستقطع اي قرب ار نخا لكن رحالنا بعد لم تزل
مع عن هضاع الاربحال اي قطع الترنم الخ وهذا هو بي علي

وهذا هو مذهب

هذا هو مذهب من يقول ان التنوين بدل من الترنم وعليه فقيل
الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم وقيل يجوز ان يقال
تنوين الترنم على حذف المضاف وبهذا اختار ابن مالك
وجرى عليه الشارح وذهب بعضهم الى ان هذا التنوين حاصل
للترنم مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف
غنة قال شارح التسهيل انما جيء به لوجود الترنم وذلك ان
حرة الغلة هنة في الحلق فاذا ابدل هذه النون بها حصل
الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم كقوله اجارين عز
الخ اجار هنادي مرخم واصله جاريت وجر بنع فكسر اجلي كما في
خاري بي داود وجمع من الحر بفتحتين ما يستر من شجر او بنا
وهنا الحر لانه يستر العقل وهما يتمارنا فاعل يعد واو واوها
مصدرية اي ويعد واعلى الرجال بتمارهم وفي الظلام تقدير
يدل عليه المقام اي هما الرئيس بن شبيه ولا شك انا يتمارى من ذكر
يعد واو يمك والواو بمعنى ان تكون للاستيناف وان تكون
للتعليل على رايي هنا ابنة ذكك وان تكون زايدة على رايي الاخفش
والكوفيين وقوله وقائم الاعماق الخ قال يلمر وبذا القائم المقام
المظلم المتبر من التمام وبه الغبار والاعماق جمع عمق بفتح فسكون
وهي ما بعد من اطراف المفازة والخافي والمختبر للراكب
الذي تخفله الرياح لان المار يختبر قعره وبهمهم قائم الاعماق

كقوله اجارين عز الخ اجار هنادي مرخم واصله جاريت وجر بنع فكسر اجلي كما في خاري بي داود وجمع من الحر بفتحتين ما يستر من شجر او بنا وهنا الحر لانه يستر العقل وهما يتمارنا فاعل يعد واو واوها مصدرية اي ويعد واعلى الرجال بتمارهم وفي الظلام تقدير يدل عليه المقام اي هما الرئيس بن شبيه ولا شك انا يتمارى من ذكر يعد واو يمك والواو بمعنى ان تكون للاستيناف وان تكون للتعليل على رايي هنا ابنة ذكك وان تكون زايدة على رايي الاخفش والكوفيين وقوله وقائم الاعماق الخ قال يلمر وبذا القائم المقام المظلم المتبر من التمام وبه الغبار والاعماق جمع عمق بفتح فسكون وهي ما بعد من اطراف المفازة والخافي والمختبر للراكب الذي تخفله الرياح لان المار يختبر قعره وبهمهم قائم الاعماق

وعلى هذا حرف الاطلاق

الغة تميم وقيس

كقوله اقفي اللوم عاذل الخ والعتاب وقيل الكلام لفد اصابني الخ على حذف مضاف

كقوله لما تزل برحالنا الخ وكان قد

الاصل قربي وبعدي تنوين الترنم عوض عن ياء المتكلم

الم وجواب يريد محذوف اي قطعته او جبيته قالت بنات
العم الخ فاريد روية ايضا ما قيل وقبله

قالت سليمى ابيت لي بعلا يمن يغسل جلدي ويشيني الحزن
وحاجتها ان لها عندي يمن ميسورة تقضاو بها عندي ومن
البعل الزوج ويمن من المنة ومن اصله وهي حذفت يا وه للضرورة
ونونه الثانية لصحة الوزن وقوله وان كانه فقير اي وبيبيا
من الي هو بمعنى الجزء وقوله يمن جملة في محل نصب صفة بعلا
وما بعده جملتان كاشفتان له وحاجة بالنصب عطفا على
بعلا واراد بها قضاء الشهوة بدليل ما بعده وجواب الشرط
الاول محذوف تقديره نرضين به وفي الثاني للشرط والجزاء
محذوف تقديره بهما وان كان فقيرا رضيت به فان بها بين
النونين اي الالف الحقتا للمطلق والمقيد هي القوافي وكان
الاولى ان يؤخر هذه الجملة عن قوله وسيبي التنوين الخ الى
كما فعل صاحب التوضيح لتتصل الجملة الثانية بالنون الثانية
التي الكلام فيها وتفصل الاولى بالنونين جميعا وهو زيادة
على الوزن اي مما يزيد عليه قرينة اخر البيت كالجزم في اوله وما
زيادة حرف او اكثر الى اربعة في البيت قال الخزرجي
وان زد نصر الشعر صادفه حشو فذاك خرم وهو اقبح جرما
وتم بن الحاجب بهذا الذي قبله هيئة لهذا النوع الخا

ص

من

ت بنات العم يا سلمى وان
وما فقيرا مؤثلا ما قالت واش

من التنوين وتاه السيرافي والزجاج زاعمين ان الشاعر زاد ان
في اخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاج
ابن مالك قال الموضح وفي هذا نوع بهيم الاخفش والفراء
وغيرهم يجوز الظن والمشهور تحريكها قبله بالكسر كسره
ويوميذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على اخر كما قيل نونه
التوكيد لاهن ومن هذا اشبه قيل ان اصل المعنى في جواز
بعضهم متشكين ما قبله زاعما ان الساكنين يجتمعان في الوقف
وهو خلاف ما اجمعوا عليه واختلفوا في بدئه على القول
ما شاذ فقيل فابدئه التنوين ايضا فلا يمتنع ان يكون قسيما
له وقيل حذف اضافة على الوقف اذ لا يعلم به الشعر المسكن اخره
او اصل انتظام واقف وقد عرفت ايهن خرج وحرما يتبدد
معتبرة مفهوم التنوين ان اطلاق اسم التنوين ايضا على
النون كما يصرح به قول الموضح مع شرحه وزاد جماعة من
النحويين اللام وقوله مجازا اي مما سلامة قافية المشابهة
تغريبة على قافية الصورية على ما قيل وهو الحق
اي على هذا مذهب غير البصريين لانهم لا يسمونها تنوينا
وعليه في خارجة بقوله لاخطا وحينئذ فيستغني عن قوله
ليس توكيدا افاده زكريا كما يستغني عنه على المذهب الصحيح
في خروج الواقفة بدهمة او كسرة فانها تصور نونا اجتماعا

ص

ف وجر بحرفي

ا ان الاولى اسم التنوين على الحقيقة
عبارة ابن يا على ان التنوين
تنوين ومعلوم ان
نحو لسعد ونحو الف
انواع التنوين

فتكون خارجة بقيد لاحظ ايضا منطبقا على انواع التنوين
اعم المشترك الغالب ونوعها في الكلمات العربية فصح حصر
نه المعدد المذكور وبطل ما اورد واعليه من تنوين الحكا
كان شبي رجلا بما قلة لبيبة فانك تحكي التلفظ بتنوين
وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وكتنوين المنادى المضموم
في قوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كجوار
قوصك بالتنوين فانه ليس من هذه الاقسام وان كانت خاصة بالا
وداخلة في حقيقة التنوين لكنها ليست بمتمكنة ولا غالبة
الوقوع نه الكلمات العربية عم اندراج بعضهم ادخل الاولين في
التمكين زعما في النوع الثاني من القسم الثاني انه الضرورة
لما اباحت التنوين اباحت الاعراب وبهذا ربما استظ
بعضهم تنوين المقابلة ووجهه بعضهم بانه يراد تنوين
جمع المؤنث السالم تمكين وبعضهم اقتصر على الاولين قال بعضهم
ولم يذكر المقابلة والعوض وان اتفق اختصاصهما بالاسم
لانه مراده ذكر خواص تقتضي ذاتها الاسم وان اتفاقا لا تقتضي
الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام
التي استقط لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة فانه لم يقل ولم
يرم ولم يخش وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في الفعل المضارع

المذكر

فلم يكن المخاطب الواحدة مقابلة التنوين في الواحدة المخاطبة
لكن انتفاء عدم دخول علامة الفعل واما تنوين التمكين والتنكير
فتقتضي ذاتهما الاسم لانه هيئ الاول كونه محدثا له لا يشبه
الفعل وفي لك لا يكونه الا في الاسم وهيئ الثاني كونه محدثا له
غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا يحتاج اليه تنوين الا
مكنية هي اضافة الدال المجرد لو ويسمى تنوين الصرف ايضا
كتنوين رجل وقاض اي وزيد لانه يدخل المعارف والنكرا
وتوهم بعضهم ان تنوين المنكر للتنكير ورد بانه لو كان كذلك
لم يجز زوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع
بطلانه بانا نتنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين عا
انه لا اضافة بينهما فهو للتمكين لكون الاسم علما فالتنكير
كونه موضوعا لشيء لا بعينه تامل فيبقى هنا مصروفا بانا
ممنوعا وجوبا بوجود السببية الواقعة في جواب النفي ولذا
يقال له صا بدره وهو الاحق لبعض المبتدئين اذا اراد
بذلك البعض العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت
وهو قياسي في الاول وسماعي في الاخيرين وانما تركت تبيين
البعض لشهرة ذلك فيه فانه يدفع حينئذ ما اورد هنا ان تنوين
هو لا لحق مبنيا وليس للتنكير ولا حاجة الى الجواب بانه
صا ذكر شاذ وهو لا يرد نقضا تامل وانه لغير التنوين

راجع بعضهم التنوين

الاثبات

وقيل هو عليه ايضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت الضمة
على الياء فحذفت ثم وجد في اخر مرید ثقل لكونه بالكسر فحذفت
وفعل مع الى في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فا
خلا من ال والاضافة تظرف اليه التغيير واكثر فيه التنوين
فحذف بحذف الياء وعوض عنها التنوين ليلايزال اللفظ اخلاف
بالصيغة في نحو يومئذ قال الملخص اضافة يوم الى اذ من
اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال الدماميني لعل الاضافة
للبيان اي يوم هو وقت كذا ومثله حينئذ فحذفت
الجملة اي جوازا لا وجوبا والمقصود بذلك الايجاز والتحسين
وبانها كسرت الخ اي وبانه كيف لها حكم البنا فيستصحب
الى ان يقوم دليل على خلافه وبان العرب بنت صا اضيف
اليها ولا علة للبنا الا الاضافة لمبني لعدم وجود شبه الحرف
فيه وبانهم قالوا يومئذ بالفتح منونا وهو مضاف اليه
حكما اجرفلوا لانه صرح بانه مبني تذل على انه وجد بناؤه على
الكسرة لالتقا الساكنين وعلى الفتح مرة اخرى للتخفيف
في قوله نهشتك الخ اي فلو كانت معربة لنفيها وقال وانت
اذ لانها ظرف واجابه الاخفش عن بهذا بان الاصل حينئذ
فحذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي
ثواب الاخرة افاده في المغني قيل ومن تنوين العوض الخ

حكاه يقتضي ما قالم في الشرح من ان التحقيق ان تنوين عا تنو
تمكين يزيد مع الاضافة ويثبت مع عدمها قال بعض المحققين
ولا مخالفة بين القولين لان تنوين منهما عوض عن المضاف عليه
بلا مزية وتنوين تمكين لان هذا حوله مرة بخلاف تنوين
حينئذ هنا فانه تنوين عوض لا غير لان هذا حوله طرفا غير
ولم يذكر ما هو عوض عن الف كنون اصله جناد بغير
تنوين حذف هذه الالف وعوض عنه التنوين لان المختار
كما في المغني انه تمكين لان في مقابلة النون الخ قال الرضي
معناه انه قايم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى
الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام
الاسم كما ان النون قايمة مقام التنوين الذي في الواحد
في ذلك ومراده بالتنوين ما يشمل النكاير والمقدر ليدخل
فيه ذلك حالا ينصرف ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبته
بل هو احط منها يستوطم مع اللام وفي الوقف دون
النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها لكن ذكر
البيضاوي في شرح قوله فاذا انتظم من عرفات اذا ادخل
فيها فيه تنوين المقابلة وقيل معنى كونه في مقابلتها
ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفا مد وهي الواو ثم يزد
فيه الا حرف واحد لانا التا هو جودة في مفرده فزيد التنوين

يغير ليوازي النون في جمع المذكر السالم كما ان الحركة في صيلمان
موازية لحركة العلة في صيلمين ورد بان التا التي في المؤنث
هي التي في الجمع ونوسلم فهذا الجمع لا يختص بما في هذه التا
بل تكون فيما تجرد عنها كهند ان وزينبات وفي المذكور كاهطيلات
والحكم في الجمع واحد للثبوت فيما لا يعرف الا اجيب عنه بان
التا التي لا تثبت لمحض التانيث ذهبت وخلفتها علامة الجمع
فالتا بتث ضعيف ورد بان عرفانة حقلا هونث لتقطع المتقل
عن علامة التانيث لانه لا يعود اليها الا هونثا مردود
بان الكسرة الخ اي وبان لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد
حالة الوقف والجر والمدا بالفتح لغة في الممدود قال الرائي
والمدا يقصر ويمد وتضم تو نمو تكسر وفي الضم يوجد فيه
والكسر مع القصر يوجد مصدر سماعي لان قياسي مصدر فاعل
الفعال والمفاعلة قال في الخلاصة لفاعل الفعال والمفاعلة
ومما ذكر علم ان قول بعضهم بالفتح لمزيد التخم غير سديد
وهو الدعاء اي طلب افتا رد حولها بحرف من هذه الحروف
وليس المراد دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في
شرح الخلاصة لان النداء فعل مباشر للفعل والحرف حين يحذف
المنادى يارب سار بات صاحبة سدا اي ربه مجتهد في تحصيل
شيء منقطعا قلبه به يبيت من غير وسادة بل يضع راسه

عما كنه ليلا يقلب عليه النوم فيثير مغضوده تقديره
هو لا اي في الايثار اما في البيت فيقدر ما يناسب الواقع
وهو صفيس اي حذف المنادى والا بتقطع الهمزة لنقلها
الى الاسمية والاخبار عنها مراد المتقلها وهو فهمزتها همزة
قطع كهمزة الاسماء غير المستثناة افاده في شرح الجامع وهذا
التقدير مبني على انه ثنائي الوضع وهمزته همزة قطع وصلت
لكثرة الاستعمال فانه لا يحسن حينئذ المذهبا الا التغيير بالف
وعلى القول بانه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة معتد بها
في الوضع يجوز انه يغير بالف نظرا لاعتداده بها في الوضع وهو الا
وان يغير بالالف واللام نظرا لكونها زائدة وقد استعمل سيبويه
كثيرا به العبارتين وعلى القول بانه للتعريف اللام وحدها لا يحسن
الا التغيير بالالف واللام افاده المرادي وسيأتي الكلام على
الموصولة حاصله ان المختار اختصاصها بالاسماء ودخولها
على المضارع ضرورة بل قيل انه من قبيح الضرورة وقيل لا تختص
ودخولها على المضارع جائز لكنه قليل وسيأتي في الموصول
بيان ذلك وتمام الكلام فيه لعذرتها اي قلتها وقدم هوا
بانه النادر لا يرد نقضا فلا حاجة الى استغنا به وقيد
به من حيث المعنى كما في الامثلة الاتية او من حيث اللفظ كما في زيد
القائم وعمرو فعل ماض ومن حرف جر وما اشبه ذلك لانك

تقدير يا هؤلاء

وهو يفيد ما هو كالاداة مع ما بعدها
كقوله الا يا اسلمي يا هند هند العامر
والربع وما حلت بكاظمة النعم
وهو منادى ليس له حكم المنادى

فيس

وسيأتي الكلام على الموصولة وتستثنى
الاستفهامية وما تعجبية وما بعد
نعم الموصولة وهي ما وقعت بعد
واما كم فيستثنى

لعذرتها

ومسندا اليه كمكوم به ما اصله ومسندا اليه

اذا سميت حكما لاداة حكيت باسميتها قال في الكفاية وقد
سبت لاداة حكما فاحكي اواعربه واجعلها اسما فان حكيتها
ابقيتها على ما كانت عليه من حركة او سكون وادام يبتها
رفعتها على الابتداء وما اقتضاه كلامه من ان للمسند اليه لا يكون
الا اسما احد اقوال ثلاثة وهو المختار لديها جواز الاسناد
الى الجملة مطلقا ثالثها الجواز بشرط كونه المسند قلبيا واعتبر انه
بعلق نحو يحيني اقائم زيد وجعلوا منه قوله تقاع مني بدالهم
من بعدها والايات ليست بمحفوظة واوله الاكثر بان في بداهم الهوا
نحو انت قائم الخ على اللف والنشر المرتب على الاسناد هو
التعليق الخ مجرد عنه في الاخبار او ملتبسا مطلوبا عنه في الانشا
ولشموله القسم القسم الثاني اختير التعميم بعلى العنيهم بالاخبار
فاقام اسم المفعول الخ قال البهوتي لا حاجة الى هذا التكلف
اذ حصور المزيد يستعمل صيغيا كما يقال ادخل يدخل ادخالا
ومدخلا فوزن فعل هنا مشترك بين المصدر واسم المفعول
واسم الزمان والمكان وحذف صلته اي اجار والمجرور
المتعلقين به اعتمادا على التوقيف نظر فيه المرادي بان الا
عتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ويرد بان هذا
ذلك لا يتوقف كما في الجيشاني افاده زكريا وانما اعتبرت تلك
الصلة لان الاسناد يبقى النظر عنه لا يختص بالاسم بل

بشاركه

الفعل فيه اذ كل منهما يسند وقيل قوله للاسم متعلق بمسند
واللام بمعنى الى ولا حذف في الكلام لانه صحيح لكنه بعيد
فتسمع هنيئا مع ان للحذوفة اي وحينيذ فتسمع مرفوع
كما يدل عليه كلام الرضي فانه فرق بينما بحذف واضمارها
بان الفعل يرفع مع الحذف وينيب مع الاضمار لان الضمير
في قوة المذكور بخلاف المحذوف زعموا مطية الكذب
انهم بهذا اللفظ مطية الكذب الى القول المحسن كما يركب الرجل
الى سيره الى بلد مطية ليبقى عليها حاجته قال بعضهم
لم اقف على هذا اللفظ في شيء من كتب الامثال وروي مطية
الكذب بالظاء المثالثة والنون مثل من حرف جر الخ اي اذا
وقعت من في غير هذا التركيب كسرته من البصرة والا في
في هذا التركيب اسم فلا يقال كيف حكم عليها بالحرفية
مع انهم حكموا بانها اسم حينيذ ومثل ذلك يقال في ما
بعده اسم للفظ هنيئا اي من قبيل علم الجنس على الصحيح
كما افاده البهوتي تمييز هنيئا والجملة بعده صفة الخ
هذا احد اعاريب في البيت حاصلها ان تمييز هنيئا جر
بالجوار لا اسم او حصل او مجموعا على الاول فيحتمل
في الظرف الثاني ان تكون خبرا بعد خبر او متعلقا بحصل او
الظرف الواقع خبرا او في محل نصبه على الحال من الضمير في الخبر

يخرجات فلا يوقف وانا فخر لذا الاكرم
تنبيه حمل الشارح لعلك بمسند اليه
على اسناد دنا او بمسند اسناد اليه
ما ظاهر اسم المفعول مقتضى العدد
على التوقيف
اعتمادا
الى جهة الاسم الكلف فان
على ما في المطول والمغني
الكلمة اذا بوجد معها مسند تكون
فيه بمسند اليه او الا يسند اليها الى الاسم
واما الفعل فالمعتبر فيه ان لا يسند
متشبع منسبك مع ما الحرفية
والاصل في تشبع الا اسماء على
وجس على ما ذهب اليه
اذ تشبع على ان الجار والمجرور
ملحقة الكلام معلق بمحذوف
مثل من حرف جر وضمير
وسماء وضب
اسم الفعل منتهاه والمعرفة
لاسم تشبيه فيه معطيه منتهاه
والجملة بعده صفة
منتهاه وضمير فيه
لمنوع من الصرف
الاسم الذي تضمن معنى

اوقعت للمبتدا او حالا منه عما رايي كسيبويه او مفعولا له وعلى
الثاني فيحتمل في الظرف الاوجه المذكورة وهذه اربعة
عشر وجها ويتوجه في جعل خمسة اوجه كونه خبر المبتدا
او حالا من الضمير في الظرف الاول او الثاني او مستانفا والجامل
من ضرب الخمسة في الاربعة عشر سبعون وجها وعلم تقدير
ما عليه تبين بما فعه عما الواو الكوفي نزيد العدد افاده
بعض ارباب الحواشي بالمعنى المجموع صفة مجرور وبابيه
الفاعل غير مستتر يعود على الموصوف اي تقدير مضاف اي
المجموع تقديمه مجرور في المعنى مثلا اذا قلنا ضرب زيد
فزيد المجرور محكوم عليه في المعنى بانه ضرب وربما قلت
زيد ضرب وربه وقس عليه نظايره فلان معانيه الاربعة
اي المعاني المتعلقة بانواعه الاربعة وهي الاعلمية والتنكير
وحالة بالتنوين جمع المذكر السالم وكونه عوضا في اضافة
المعاني الى مطلقة التنوين لا دني ملابسة لا تتاتى في غير
الاسم اما الاعلمية فلان معناها كون مدخولها التنوين
اعلن اي لم يشبه الحرف فينبني ولا الفعل فيمنع من الصرف
وذلك مختص بالاسم كما هو ظاهر واما التنكير فلان معناه
دلالة التنوين على كون مدخوله منكرا وذلك المعنى لا يكون
الا في الاسم واما مقابلة نون جمع المذكر فلان الفعل واحرفي

ليس

ليس لها جمع حتى يتصور فيهما ما ذكر واما كونه عوضا فان
الموصوفية قد تكون عن مضاف اليه والمضاف لا يكون الا اسما
فتلك المعاني الاربعة مما استاثر به الاسم بهذه البنية
يقرر بهذا المقام والمفعول به لا يكون الا اسما اورد عليه
انه قد يكون جملة نحو ظن زيدا ابوه قايم واجيب بان
الجملة ليست مفعولا به حقيقة بل المفعول المفرد الذي تؤول
به فالمثال المذكور في معنى اظن زيدا قايم الاب لكن بهذا
بعيد في مقول القول فان قيل كان ينبغي التعريف بمطلق
المفعولية لا بخصوص المفرد اجيب بان علامة المفعولية
حقيقة لا يدركها المستدعي لتكثر الانواع بخلاف المفرد تامل
وهو لا يكون الا للاسم اي لان المقصود به الاشارة
الى تبيين المدلول وغير الاسم لا يصلح لذلك لانه يتوقف
على التوجه للمنتي وملاحظة بالذات واورد على ذلك ان
معنى الفعل المتضمن وهو الحدث ملاحظ بالذات فلم لم
الى لتعينه كما دخلت للمشتقات لتعيين ذلك اجيب بان
المعتبر في تعيين الفعل الحدث المبهم فلو عين خرج عن اصلي
وضعه بخلاف المشتقات او يقال وهو الاحسن لما كان المراد
اولا في المشتقات هو الذات جاز دخول اللام عليها بخلاف
الافعال بنا الفاعل اي الدلالة على من قام به الفعل مطلقا

قيام او وقع منه وليس المراد التا التي هي فاعل اصطلا
اولغة والا خرجت التا في نحو ليست فانها اسم للفعل اصطلاحا
وليست فاعلا اصطلاحا وهو ظاهر ولا لغة لان الفاعل لغة
من وقع منه الفعل وهو لو كنا منتي عنه الفعل وبما ذكرناه
يندفع الدور الذي اوردوه وهو انه اخذ الفاعل في علا
الفعل وقد اخذ الفعل في ما سيأتي في تعريف الفاعل ووجه
الاندفاع ان الفاعل المأخوذ في علامة الفعل من تعلقه به
الفعل لا الفاعل الاصطلاحي الذي اخذ في تعريف الفعل لكن
يرد عليه انه يصدق على التا من انت وبما قام الا انت انها
تا الفاعل لانها حسنوبة اليه فلا يصح جعلها من علامات
الفعل فكان عليه ان يقول بتاء هي الفاعل كما قال صاحب
المفتاح لدفع هذا الايراد صنكلما كانه نحو فعلت قال
البهوتي مسبعه كالمفتاح في ضبط التا في كلام المصنف بالفتح
على انها تا المتكلم حيث اوقع المتن هذا لقوله صنكلما
والرواية بالفتح والدراية تقتضي الضبط بكل ما يشمله
الاطلاق ويحتمل ارادته من الفتح والكسر وهذه
طريقة المحققين وعلى الشارح كالمصنف بما خالف الرواية
والدراية نظر للاعرف والا شرف وذلك هو المتكلم والفتح
السماكنة قال الشنواني انما سكنت للوقف بيانا للاصل

صنكلما كانه نحو فعلت بفتح التا للاعراب وهذا الحمل
نحو تا اركب بالله بفتحها للاعراب وهذا الحمل نحو
الله لاكسرن كذا

ونا الاسم ولم يعكس ليلا يتوهم تعلق الحركة الى تعلق الفعل
والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة فانها البهوتي كان
لفظ بها ان يقول وادخل بقوله اصالة التا في نحو قالت امة
لها فانها وان كانت متحركة الان لكن بطريق العروض او نحو
هذه العبارة يدل على ان قيد اصالة مدخل لا مخرج الا ان
يجاب بما اجاب به شيخنا التشنواني هو ان المراد بالاحتراز
بالاصالة تمحض خروج المتحركة بالحركة العارضة كما قالت امة
عندنا وليكون المراد بالاحتراز التعبير بالاحتراز المصطلح
عليه الذي هو بمعنى الاخراج بفتحها لذلك كانا الظاهر ان يقول
لطاسبة الالف فان القطع من التقاء الساكنين كما يحصل با
الفتحة يحصل بالكسرة بل الاصل فيه ان يكون بالكسرة وان
كانت غير اعرابية حركة بنا كالمثال الاول والثالث او حركة
بنية كالمثال الثاني حرفية ليس ايجابيا ساكنا ما قبل التا قبل
يجامع النفي حرفية عيسى ايجابيا ساكنا ما قبل يجامع النفي

اسمية نعم ويمكن نظير فيه بان تا التانيث الداخلة على
محذوف فعلا نحو الدالة على تا نيث فاعل الفعل والفعل نحو
المدح او الذم وفاعله المتكلم لاحد قول المرفوع عبده واجب
المراد الدالة على تا نيث الفاعل بحسب الاصل والغالب ولا شك
ان الاصل والغالب دلالتها على ذلك ان تباشر تعبل الساكنين

الساكنين

ونا

الخ فان صاحب الفرع وبهذا ان كان مسموعا فذاك والا فانا
لا اثبت بالقياس اقول انت خبير بانه بعد تامل ما ذكر
ليس من قبيل اللغة بالقياس كما يعرف ذلك من له ادنى
معرفة بالاصول بل فيه ادخال علامة في فعل يعلم لدخولها
ومن المعلوم ان مثل ذلك لا يتوقف على سماع بل يهتدي فيه
والا لتوقف دخول التاء في كل جزئي من جزئيات الفعل الماضي
على ورود ذلك عن العرب اذ لا فرق بين تاء تاركت وغيرها من الافعال
ولا قائل ويا افعلني بالعقرى ونحوه الوزن واتمام بقل وما لغيم
او يا المتكلم لانها يشترك في لحاقها الاسم والفعل والحرف
نحو مربي اخي فاكرمني وبهذه العلامة رد على من قال الزمخشري
ان بهان بكسر التاء وتفاعل بفتح اللام اسمان فعليان للامر فانها
بمعنى تاول وتفاعل بمعنى اقبل قال في العقرى والصحيح
انهما فعلا امر لدلالتهما على الطلب وقبول هما ياء المخاطبة تقول
بهاي بكسر التاء وتفاعل بفتح اللام وبهاءين على حذف
حرف العلة من اخرهما فالمحذوف من بهاي الياء كما في ارم والمحذوف
من تفاعل الالف كما في اخشى ومحل بهذا في ام المؤلوا صاد في ام المؤمنين
نزلهما جميعا منزلة حذف التنوين يعني يا التي هذه اي زيدي بدليل
اطلاق الاخمص وارادة الاعم وذكر احتراز للمسافة واما
لحاقها اسم الفاعل الخ المسموع لذلك مع شذوذه يشبهه بالمضارع

لفظا ومعنى ولم يبني كالمضارع لكون الياء خلفا في الاصل في الا
اشاهرت بعد فالسيوف صوارم يا ليت شعري عندكم حنينا
شعري مصدر علي والحنين المسلم وقوله اشاهرت من شهر
سيفه اذا انتضاه من غمده ورفعه يا ليتني اشعر فانا شعري
هنا بالجر وهو اشعر وتابت الياء في شعري هنا باسم ليت
وحنينا مفعول المصدر وعندكم في محل النصب على انه صفة
حنينا بحذف المضاف والعيني وغيره خالفه فقال اولى اعرابه شعري
اسم ليت ولي خبرها وعندكم حنينا معمولاه واخر محذوف اي هو
نحو ذلكم والمعنى ليت شعري بوجود علمكم عندكم شهر
بعد شهر السيوف المتناهية الاعداء موجود تامل اقايلي احضر
الشهود اقايله روبة وقبله ارتني انا جانة به اطلودا مرجلا
ويلبس البرود اربت اصله ارتبت حذفت منه الهمزة الثانية
تخفيفا والاطلود بضم الهمزة الضعف الناعم والمرجل بالجيم
الذي شعره بين الجعودة والسبوطة تقول اخرى انا جانة
هذه بشاب بشر وجها رجل الشعر حسن المجلس كالضعف الناعم
امرانثا باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه بنكر وقوع
ذلك منه وقايلي يحتمل ما يكون مفردا مؤنثا كالعقرى
مما من امر نون التوكيد انما تقتضي البناء في الفعل ويرشد
اليه الظاهر ولعله بهم لقوله اولا اربت لها وانه يكون جمعا والا

به فوله شاهرت اي بمعنى السيوف

جودا

وقوله افاعل اي حضرا المقصود

افا يلوين حذفت نون اجلهم لتوالي الامثال والواو لالتقا
الساكنين فشدة اي كشدود لحاتها الماضي في قوله
داهن كمدك لو رحمت صبتما لولاك لم يك للصبابة جانحا
اي ما بلا قصد للجنس اورد عليه ان الجنس الذهني ماهية
الزهنية لا تلحقها العلامات لعدم وجودها في الخارج واما
تلحق الماصدقات ويمكن ان يجاب بانا نجعل الجنس والكشا
تلك العلامات باعتبار انكشاف ماصدقاتها لكن يرد عليه
انه اذا اراد انه جنس الفعل يخلي بكل واحد من المذكورات
فغير ان الفعل المضارع مثلا لا يخلي اي لا يتميز عن الاسم
والحرف بنا فعلت فلا يتميز الجنس لانه في ضمنه ولم يتميز
عما ان ذلك غير صحيح لانه المقصود بيانه ما يعرف به كل فرد
من افراد الفعل عن غيره واما اراد الجنس في ضمن جميع الافراد عما
سيأتي الاستغراقي الحقيقي والمعنى انه لكل فرد من افراد الفعل يتغير
بكل واحد من تلك العلامات فهو غير صحيح لانه المضارع كما علمت
لا يخلي بنا فعلت تأمل اذا علمت ذلك فالاولى ما ذكره في التمرين
من انه المسوغ التنويع اي لانه نوع من الكلمة وقد نوعه
الى ما من ومضارع وامر وبنا هنا بيخلي يلزم عليه
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا ويجاب بانه ظرف فيتسع
فيهما ذكر او يقال قدم للضرورة كما قاله في التمرين على ان

ذلك

مبتدأ

يعمل ان يجعل مبتدأ وخبره ما بعده فيكون الجنس
اورد عليه شيء آخر

ماهية

ليس بصحيح اي لان الفعل

ولا يرد ان تعريفه بهذا الاعتبار
لا يفيد اصلا لانه حينئذ يكون
اليه الاشارة اذ المقصود تمييز
علامة الاسم وما يعمل بعده

ذلك ليس ممنوعا اتفاقا بل على احد مذهبين للنحاة فتكون كلام
الناظم جاريا على المذهب الثاني سواء من باب احكم بالجمع اي
كل فرد فرد لا بالمجموع اي الكل والجملة سواهما الحرف سويه
مبتدئ واخره خبر بنا على الاسم سويه منفرق كما في قولهم اذا اتباع
كريمة او تشتري بسوءك بايعها وانت المشتري سندد وما
على انه لا يتصرف فالعكس وسواهما لا ناخر فهو الجزء عنه في المعنى
افاده في التمرين وتقدمه العلة ان العكس اوفى حتى على الاول الراجح
واورد على كلام المصنف انه لم يفد امرا زايدا على ما افاده الكلام السا
لانه تقسم الكلمة او الكلم الى اسم وفعل وحرف فقط وذكر الاسم
وعلاماته والفعل وعلاماته فعلم ان الباقي فيهما هو الحرف
قال الماوردي وبهذا العمل تظهر صحة ما ياتي في قوله وما سواهما
ناقص وقد يقال فايدة قوله سواهما الحرف بعد ما سبق
التمهيد لتقسيمه الى الاقسام الثلاثة كما انه فايدة قوله وما
سواه ناقص والتفصيل في فتح التمهيد لقوله والمتفعل الخ
لا يقال بهذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيئا مما ذكر لانا
نقول جنس بهذا التعريف هو الكلمة بتعريفنا ان الحرف من
اقسامها فانه قال الحرف كلمة سواها والجملة ليست بكلام
واورد ايضا ان لنا كلمة لا تقبل العلامات التسع وليست
بحروف كمنذ الى واخواتها وقط واجيب بانه بهذا التعريف بالاعم

سواهما الحرف سويه
مبتدئ واخره خبر بنا
على الاسم سويه منفرق
او سواهما بالعكس الاول
بنا على الاسم سويه

وهو جائز عند المتقدمين لا فادته التمييز في جملة العلامات
التسع المذكورة واورد عليه ان الغرض عما ذكر مورد لحظ المبتدي
اذ يعتقد حرفية بعض الاسما واجيب بان التوقيف
كاف في بيان اسميتها انتفت عنه العلامات التسع المذكورة
اي علامة الحرفية ان لا تقبل الخ وهذا بيان للمعنى المراد
وذا يعنيه كلام المصنف مطابقة ان الحرف عبر لما قبل العلامات
من الاسم والفعل ويلزم بهذا ان علامة الحرفية عدم قبول
العلامات المذكورة فهو تفسير باللازم واورد عليه ان عدم
قبول ما ذكر من قبيل الاعدام والحرف وجودي وقد يجاب بان
العدم لا يصح ان يكون علامة للوجودي واجيب بانه محمول ذلك
في العدم المطلق وما نحن فيه عدم مقيد لا يقبل علامات الاسم
والفعل حروف غالبا فلا يكون عدمها علامة للحرف والا لزوم
توقف الشيء على نفسه وذلك دور لانا نقول الحرف جهتان
جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا مهملوما ومن البين بنية يكون
عدمه علامة للحرف لا من الاولى بيد لكن عا ذكر ان اللزوم بين
في علامات الاسم والفعل بالحروف بل بعين الفاظها يمكن هو
بدون عنوان كونها حروفا وحكم بكونها علامات ثم
الحرف على ثلاثة انواع اي اصناف لان الحرف نوع والانواع
المندرجة تحت النوع اصناف لا انواع وتوجه بالتشبيه

الثاني

الثالث نوعا مما تقدم لان المشترك اما مهمل لا يدل شيء على الاصل
فيه كهل وبل واوما هو على خلاف الاصل كما ولا تزان المشبهة بليس
والمختص بالاسماء اما هو العمل الخاص كفى او اعم المشترك
كان واخواتها او مهمل كلام التنزيه والمختص بالافعال كذلك
كم ولن وقد وما جاء على الاصل منها وهو المشترك المهمل والمختص
الذي يعمل العمل الخاص لا يسأل عنه وسيأتي سبب عن حكمة
خروجه عن الاصل وسيأتي بيان ذلك في الشرح والكلام فيه
لا ينقل الى اصلها من الاختصاص بالفعل انما كان اصلها ما ذكر
لانها في الاصل كسائر ما تذكر في بعض الاسماء وقد مختصة بالفعل
فكونها لما تطلعنا عليه من الاستقراء لاحظت رتبتها عن الاختصاص
الا ترى دليل على اختصاصها في الاصل بالفعل في نحو بل
زيدا الكوفة بعد والذي نجده بل لانه على انه بل يجوز ان يليها
اسم بعده فعل اختيارا ام وجوبا كان او منصوبا وهو مذهب
الكسائي وهذا يدل سيبويه انه لفعل متى وجد بعدها لا يجوز
ان يليها الاسم اختيارا وان رفع بفعل مضمر يفسره المذكور
وذلك لانها اي بل وما اخواتها مشتركة تنقل الى ما هو في
لها في الاستعمال مختلفة بحسب اصلها الثابت لاجل انها فيه
زيادة بيان على قوله الا تقبل الخ في جزء اي الجزء الجامد
لانها لا يتأتى وجود مشتقا في جزء واحد وعقل ان يراد بجزء

التركيب الذي استعمل عليها وعليه فلا حاجة الى التاويل لاستعمال
التركيب على لاصلها تامل سئلت عنه ذا بلغة اي ناسية اخا بيه
قائلة من غاب عن العين غاب عن الخاطر وذلك لما فيها
من الوضاعة وخسة القدر لكونها مستلزمة للجهل بمعنى
صار خلقا عليه وذلك سبب اختصارها في الاصل بالوضع وبحسب
الفعل لان الطبع محمول على حاجب الملائم والمناسب لكسرتها
ارادة ان تتشبث باذيال الكرام وتتحبب الاسم ويحوالا شرف
بغرة من البهرة فخجلته هنة غيبة الغها عنها فاذا راته حنت
اليه وحنت اليه ورجعت الى طبعها الاصلي لسابقة الالفة
في الالفة السابقة ونحو من اضافة العفة للموصوف الا بما نقلته
اي من غير فاصل بناء على هذا مذهب كيبو به المختار او هو على بناء
على مذهب الكسائي الذي ممشى عليه الشارح سابقا حتى الحرف
المشترك الا بعمال نقل الظاهر ان حتى عدم العمل الخاص لا عدم
العمل مطلقا وذلك صادق بالاعمال وبعمله العمل المشترك
ان يعمل العمل الخاص لا اي ليظهر اثر الا ختصاص اذ اختصاص
الشيء بالشيء دليل على تاثيره فيه معنى فيوشك لفظا فيكون
اللفظ على طبق المعنى لعارض حتى ان العمل العارض اولما عرض
هو الاصل اي الغنياكس على ليس يخامر ان لا اصل من يفيد النفي
بها التشبيه بالنقض ولا يجوز الدلالة على الكلمة المركبة

من

من بها والف ثم تكرفك العلم واضيف للتشبيه ليتضح المراد به
ولو قرع يا المد اعتقبي ان لنا بها تكون للتشبيه وليس كذلك
افاده يسن والا لعرفة كان الاولى حذف الوصف ليعم الزيادة
والموصولة لانهما مختصتان بالاسما ايضا كما سلف لكن لا
انه يقال ارادة للعرفة بحسب الاصل والغالب لتنزل من مترلة
الجزاء اما بها للتشبيه والواو حرف للمصاحبة فلان العامل يتعلق
ويعمل في ما بعدها واما فذ فلانها تدخل على الماضي والمستقبل ثم
انها تقرب الماضي من الحال وبهذا تباين قد من القرب وسوف
السين وسوف فلان الفعل كان دالا على الزمانة المحتمل ومعها
يختصانه فرعاهما عمل فعل موضوع للدلالة على الزمان
المستقبل من غير اشتراك لما يذكر في موضعه اي من بينا بتها
عن الفعل لانه يعني انا وكد ولبث اتمتي ولعل ارتجي وكان
اشبه ولكني استدرك واحرف النداء دعوا لانها بمعناها
اورد عليه ان لا نفي الجنس ولا مطلقا النفي واجيب بان المراد
بالمعنى مطلق النفي بمعاريعنه الاسم اي الصوغ للفاعل
من جهة اللفظ والمعنى اما الاولى فلجريانه عليه في الحركات
والسكنات وعدد الحروف مطلقا واما الثانية فلدلالة كل
منهما على الحال والاستقبال افاده الشنواني لم الثانية وهي
كاشفة لانها لا تستعمل لغير النفي وجا ايضا من باب نصر ينصر

من ذلك قول فاطمة رضي الله عنها في رثاء ابيها عليه الصلاة والسلام ماذا عسى من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمانة غواليا
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام عدن لياليا

وما مضى الامثال

وهي الافعال وهو اضافة الخاص للعام اذا اريد به الخاص اما مطلقا او من اضافة الصفة للموصوف اذا اريد به نوع منها

بدا لها هاتف الذكرى فاندبعت وانت من لاعتناقها كالمنتظر
مرت بربعان فاستبكت بمدمعة ومرت بربعين فاستبكت بمدرار

وهو معقول مقدم نحو بالتا المذكوع فيه اشارة الى ان التا للعهد الذكري وصرح به في المرة قال السندوبي الاولى ان تكون للجنس لانها اذا جعلت للجنس شملت المتحرك نحو اذا فعل لا يتعين بها لانا نقول المقام مخصص لتا الفاعل وتا التانيث الساكنة وقال يس نقلا عن الرامي قال للعهد الذكري ولا يجوز ان تكون للجنس لدخول التا الخاصة بالاسماء فيه وفهم من اللفظ اي من صيغته فلا يرد الامر بالقام لانه دال لغة وفهم من اللام اي من الصيغة او ورد عكاهما ان لا يشمل ما استقل من صيغ فعل الامر في غير الامر كالاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين والندب نحو اعملوا ما شئتم واجيب بانا استعمناه في غير الامر اي الطلبي مجازا واستعمال اللفظ في معنى مجازي لا يمنع فهم المعنى الحقيقي منه كما تقرر في محله فالدور هنا في الخاص من توقف النون على الامر وتوقف الامر على النون ووجه الشبه فيه ما ذكره ان ما توقفت عليه النون هو الامر لا مطلقا حتى يكون قيل وفيه نظر لانه

بدا لها هاتف الذكرى الخ اشارة الى ان التا للعهد الذكري

وهي الافعال الخ اشارة الى ان الاضافة في الافعال من اضافة الخاص للعام

المتوقف

المتوقف عليه الامر هو المتكلم بالنون كما يستفاد من قوله وسم بالنون الخ لا النون ذاتها حتى تكون حينئذ فالاولى ان يقول الدور باخوذ الامر في تعريف فعل الامر ويجاب باختلاف الاعتبار تامل

نحو احسن بزيد كما مر الاولى ان يمثل به لان دخول نون التوكيد على فعل التعجب شاذ كما مر جوابه وليس بامر اي على المختار من جواز بنائه للمفاجاة بل هو فعل ماض هيئ على فتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض لتهيئته على صورة الامر والامر هنا جزم بلام واسم وجوابه الشرط محذوف دل عليه الخبر وغلط من قال ان قوله للمغرم بواسم جزاء الشرط حذفت هنا للضرورة لان القاعدة انه متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا هنا خاصا لم يقترن ما وقع بعده بالفا ولم يكن صالحا لان ينبا شرط الاداة كان جزاء لمحذوف وان اقترن بالفا او كان صالحا لان ينبا شرط الاداة جعل جوابه الشرط وكان الخبر محذوفا اي اللفظ الدال على الطلب اشار به الى ان المراد بلام الامر الامر اللغوي وهو الطلب على ما قدر به مصنف ابو دواد الامر ووهم الامر حينئذ فلا تنافي بين قوله والامر وقوله بعد بواسم لكن يرد عليه ان لام الامر لفظ دال على الطلب وضعا فهيئة في كلامه انها اسم وليس كذلك بل هو ظاهر لان المراد بها الامر او هو فيه استخدام فلا تنافي لان اللام لا تفتقر بنفسها الى

نحو وصبر جميل على ما تصفون

بواسم

بدا لها هاتف الذكرى الخ محل

وهو مرفوع ويمكن ان يقال ايضا ان المراد بالمعرب ذات المعرب لا
وصف الاعراب فالواجب حينئذ تعريف المعرب بالموجود ادراكه لكن ادراكه
يمكن من غير وصف الاعراب وكلام الشارح يوهم ان المضاف اعتبر
الكلام مع الاعراب وهو انه سيأتي في قوله والرفع والنصب اجعلي
اعرابا وانما قدم للعرب مع الاعراب ضرورة تقدم المحل مع الحال
اذ الاعراب عرض لا بد له من محل يقوم به وهو المعرب وايضا فلا
يهتدي الى معرفة الحكم بقبول الاثر الا بعد معرفة القابل لكل
ذلك عن بدايع بن قاسم اي ابان قال بعضهم وبهذا المعنى
انسب بالمقصود اذ الغرض ابانة المعاني المختلفة او اجلاؤها
عن بنة الرابعة اي جالت به مرعاها وانتقلت من مكان الى مكان
واعربها صاحبها اي اجلاها او ازال العرب الذي وجد في
بعض النسخ فيغير وله وسكونه تابيه وقال بعض شيوخ الذي
سمعناه فتحهما تقول اعربته اذا ازلت عربه فالعرب نسب
صاحبي به هما موصولة او نكرة موصوفة والمعنى شيء نطقت
به وليس المراد حدوثه بعد ان لم يكن لعدم صدقه حينئذ
على ابوك هطلا اذا دخل عامل الرفع عليه اذ الواو كانت موجودة
قبل دخوله لبيان مقتضى اسماء اخر حركة النقل
والاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فلا تكون اعرابا وكذا ان
تقول ان التعريف غير هنا والاعراب النقل اذ هو تعريف العامل وقال

الفاعلية

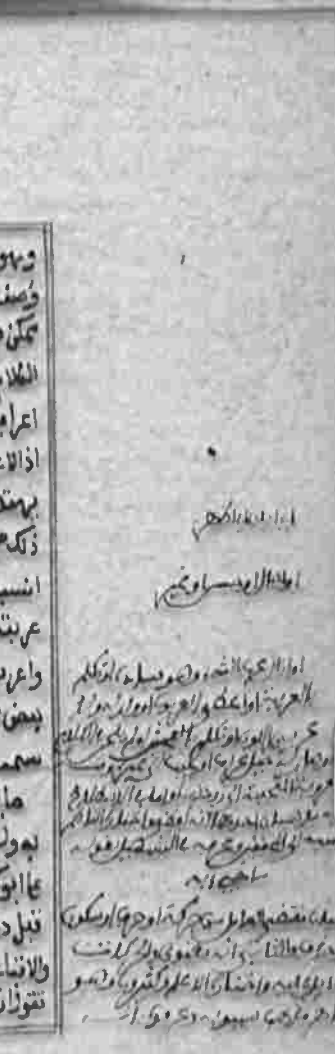

لغا علم والمفعولية والاضافة لا تاتي فيه فلا يكون جامعا واجيب
بعض المحققين انما اقتضى هذا الثلاثة المذكورة في المقتضي هو كون
تعريف العامل سنا هلا لعوامل العمل ليكون الاعراب اصلا في الا
او غالبا فيها فلم يلتفتوا الى غيرها اولان المراد بهذه وغيرها الاتي
عن كل من الامرين او اجيب بينهما فقط في نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن والعامل هنا به يقتضي المعنى المقتضي للاعراب وورد عليه
انه يلزم اخذ كل من الاعراب والعامل في تعريف الاخر وذلك دور
واجيب بانه تعريف لفظي ليبان المعنى الذي وضع له اللفظ
وقوله من حركة الى اخره بيان لما والحركات اي والحروف واضيف
هذا الحركات لكونها الاصل اي في الجملة والا فقد تكون في هذه الثلاثة
فيما لا ينصرف والكسرة في جمع المؤنث السالم ومراده الحركات
وجود الا مرها فيشمل السكون تقييم ورد عليه ان التقييم
وصف الفاعل فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف الكلمة
الا ان يقال المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو مصدر المبني
للمفعول اقوله بهذا اشكل ايراده وجوابا لان الاعراب هو مصدر
اعربا اي غير لغة واصطلاحا حاز هو وصف للفاعل لا للكلمة بذلك
على هذا قوله الثلاثة بهذا اللفظ معرب بصيغة المبني للمفعول
وقد صرحوا بانه الاصل في المعاني الا اصطلاحية كونها اخص من
اللغوية لاحيا بينتها فالذي يشوف ابتنا المصدر على ظاهره

وعدم ارتكاب التاويل فيه تامل او اخر الكلم اي او ما نزل
منزلة الاخر لتدخل الاضافة الخمسة لان علامة الاعراب فيها النون
وحذفها ولست اخرا ولا منفصلة بالاخر بل الضمير المتصل لعشرة
اجزاء من الفعل والمراد ها يعم الاخر ذاتا بان ينتهي حرف بحرف
حقيقة وهو ظاهر او حكما كالمثنى نصبا وجرا واراد بالاخر
ما يشتمل الاخر حكما ليدخل الاول من اسلم المركب تركيبا ناقصا
وصار بحذف اخر كيد ودم واضافة او اخر الكلم جنسية تشمل
معنى الجمعية فلا يبقى فيه تحقق الاعراب عما تقدير ثلاث اواخر
وانما جعل الاعراب في الاخر لكونه دليلا ووصف اللفظ بكونه
تمة او فصلة والوصف هنا اخر عن الموصوف فكذا ما يدل عليه
لاختلاف العوامل اي تغييرها ودخول احدها بعد الاخر
ووجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود فد
المراد في اول احواله والي في العوامل للجنس فتشمل معنى الجمع
وهو من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة على الاحاد
الداخلة عليها اي المتمتعة معها فيدخل العامل المتاخر
والمعنوي لفظا او تقديرا يحتمل كون ذلك تفصيلا للعوامل
حالا من اي حالة كونها ملفوظا بها او مقدرة وقدرا يشمل
ما ليس بملفوظ فيشمل المعنوي ويحتمل ان يكون تفصيلا للتغيير
حالا منه اي ملفوظا او مقدرا باعتبار علامته او فاعله او مفعوله

مطلق

مطلق اي تغيير ملفوظا الخ او تغييرا محمولا عن المضاف اليه والا
تغيير لفظا او تقديرا الخ والاضافة تاتي لادنى ملابسة اذ الاخر
محل التقدير فهو صفة له ويحتمل ان يكون خبر الكان المحذوف
مع اسمها اي سواء كان ذلك لفظا او تقديرا اقربه الى الصواب
يقتضي قربه الثاني الى الصواب وهو كذلك اذ اول الاختلاف
بقبوله او وجود العوامل كما قيل به لكن قد يقال لا هوى
لقولنا تغيير او اخر الكلم لقبول اختلاف العوامل الا ان يراد
بالتغيير قبوله وهو غير صحيح لان الاعراب التغيير بالفعل لا قبوله
كما هو ظاهر فيتعين التاويل الثاني وقوله اقربه الى الصواب
يقتضي كونه لا مرجوحا غير صواب لكن احدهما اقرب مما ذكر
من الاخر الا ان يراد اقربه ليحكم بكونه صوابا لفظة ما يرد
عليهم وقوله لان العوامل الخ يقتضي فساد المذهب الثاني
لا قربه الى الصواب فيكون افعل التفضيل ليس على بابه وهذا
التاويل السابق يكون انه هنا مساويا لا اقربية لاحدهما
من الاخر الا ان يقال الاقربية باعتبار عدم الاحتياج على
الاول الى تاويل تامل على صفة يراد بها التنوين في موقع
الحال من وضع احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة فانه يسمى
بناء لكن كوضع نون بعد وكاف الاولى التغيير بالبناء لكثرة
استعمال التنوين في مقابل النفي تامل للبيان هنتفي العامل

خرج به الاعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما وهو بكسر الشين
وسكون الباء وبفتحها بمعنى الشبيه اي الامر المشابه له في كونه
حركة الخ وليس حكاية ايا ما جيء به لاجل الحكاية نحو من زيدا
او لالتباع نحو احمر منه بكسر الدال او للنقل نحو من لوق
بضم العين او للتخلص من الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا
فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء مع كون الاسم معربا
تقديرا للتعذر ان كان غير عشيه للحرف ومثله المضارع والا
فهو مبني واورد عليه ذلك انهم ذكروا فيما سيأتي الالتباع
والتخلص من الساكنين من اسباب البناء وهو صادق لما
ذكرنا ويجاب بانه محمول على ما اذا كان الالتباع او الساكنان
في كلمة عجز ان صار بها وبهذا يجاب لذلك قول بعضهم صار بها بنيا
اذا لم يكن اللفظ مستحقا لحركة اخرى كبيت وهند واحس
وما بهنا فانه بنيا اذا كان مستحقا لذلك او لسكون كم يكن
الذين كفروا ابتي شيء آخر وبهذا ان التقريب المذكور مشترك
بسكون الوقف او للتخفيف نحو قفوا ابا بكر ويجاب
بانه تقريب بالاعم وتقدم انه جاء عند المتاخرين لزوم
آخر الكلمة كان الاولى استقاط آخر لان المبني قد يكون حرفا
واحدا كتا للمتكلم وقوله حركة او سكونا كان الاولى حركة او حرفا
او سكونا او حذفا كهو لا لرجلين ولم اعثر على ورود عليه

حيث

وليس حكاية اوا تباعا او نقلا او تخلصا
من ساكنين وهي لغة السوءة

حيث وغيرها من المبنيات التي لم تلزم حالة واحدة واجيب
بان المراد بالزوم عدم تغيير الآخر بسبب ما يدخل عليه اللفظ
من العوامل او بقال تلك الحركات لغات وكلامنا من حيث
كونه لغة مستقلة لازم لغير عامل خرج به نحو يجاذ والظرف
الغير المتصرف والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فانها وان
لزمت حالة واحدة لكن ذلك اللزوم للعامل وهو اسم
في الاول ومتعلق الظرف في الثاني والابتداء في الثالث وقولنا
ولو احتمالا لحاجة اليه في اخراج المثقل لانه محتمل
الاخر تقديرا والمناسبة في التسمية الخ وذلك لانه صادق به
المبنيات او المبنيات من الحركات او صادق بها وبما ابقي عنها ام ملفوظ
به والتغير والزوم امر ان صدقي بانكار وظاهر وسيبين
مكملنا ايا في الاسمية وعدم التمكن غير الامكن او فيها وفي الا
وهو المتمكن الامكن اي وبعدم الاخر مبني وهذا يفيد
انه قوله ضمنا كذا وضمنه يفيد الحصر وليس كذلك بل يحتمل
انه يفيد عدم الحصر بقرينة الحدود من المفصلة الشاهية
ما مثل ذلك فقد يقال افادة ذلك بقرينة خارجية وربما يقرر
ان المبني ما اشبه الحرف وان المعرب سالم شبهه والواسطة
بينهما هو الاصح سيأتي مقابله قبيل قوله وهو به الاسم الخ
وبناؤه اي الواجب فلا يرد ما نقض انه ذكر بناء بالاضافة

لغير عامل او احتمالا او حكما او غير الامر وصوت

والمناسبة في التسمية الخ الظاهر ان هذا بعد ما ذكر الاول
وبيين مكملنا ايا ما سيأتي عن هذا الحرف الاخير
عبر به

والاسكنة سنها بين الاصح الوجهين
انه الثاني وهو ما ذكر من قوله وهو به الاسم الخ
وبناؤه اي الواجب فلا يرد ما نقض انه ذكر بناء بالاضافة
لغير عامل او احتمالا او حكما او غير الامر وصوت
والاخير ما ذكر من الشبه الخ

من اسباب البناء الاضافة لمبني لانها ممنوعة لاموجبة واشار
الشارح بتقريره ذكر الى ان قوله لشبه متعلق بمحذوف
محذوف وهو اولى من تعلقه لمبني لان مقابلته للمعرب
من غير تقييد تقتضي عدم تقييده وانما اكتفى في بناء
الاسم بشبهه الحرف شبها واحدا ولم يكتف في وضع الحرف
لشبه الفعل شبها واحدا بل لابد ان يشبهه من جهتين
جهة اللفظ والمعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده
عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا
في الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد
عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف
واورد على التعليل المذكور انه يقتضي تقدم وضع الحرف
على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على المعدوم ولا
معنى لذلك قال البرهوتي قلت لا نسلم ما ذكر بل يمكن صح
تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف صح تاخر وضعه بان يوجد
الاسم اولا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود
المشابهة ولو سلم فيجوز انه يكون ذلك باعتبار تنقل الواضع
وصار تقديره محتمل بان تنقل اولا الانواع الثلثة عند ارادة
وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق
بعضها الحمل على بعض وبما يقتضيه من الحكم وهو الذي

عارضه

عارضه شبه الحرف وذلك كاين فانها تكون موصولة وشرطية
واستفهامية وهي في هذه الاحوال مشابهة للحرف كاخواتها
ولكن عارض شبهها الحرف لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل
مع التنكير وبمعنى بعض مع المعرفة فاعربت اذا وقعت
كالشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع وذكره جمع ولا بناء فيه
نحو كيسوبها اذا صيتها بيا اضرب قلت اب بما جئتا به بهمزة
الوصل وبالاعراب لان شرط تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع
اللفظ بخلاف وضع التصغير فانه عرضي وضعه مع شرف التسمية
ضعف عن تاثير البناء لم استشكل بتا بهمزة الوصل هو متحرك
الاخر بحركات الاعراب اذ قد الطيبي واشار بقوله نحو كيسوبها
الى ما قبله وهو انه يجوز في الحرف الذي كان قبل الحرف المحمول
اسما تنوين التنكير في التسمية بالفاء نحو قمت وبالياء نحو مررت به
وقد ذكروا ما يأتي في التسهيل ولما كان التعبير بالوضع منها
على شرط تاثير هذا الشبه كان اولى من التعبير باللفظ وان
حسن ذلك هنا بالمنسوب وانما قدم الوضع مع انه لا يجري
على عدم اعتبارها تقديما لقد وضع وهو احسن ليعترف في هذه
بالمنسوب او بهما بانه كونه في منظنة النبو بان يكون قد
وضع على حرف لم يتزايد التنوين ولا اضافة على احد ربعي
درهم وقطع الله يد ورجل من قالها كما في اسمي تولكا

كالشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع ذكره جمع ولا بناء فيه
نحو كيسوبها اذا صيتها بيا اضرب قلت اب بما جئتا به بهمزة
الوصل وبالاعراب لان شرط تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع
اللفظ بخلاف وضع التصغير فانه عرضي وضعه مع شرف التسمية
ضعف عن تاثير البناء لم استشكل بتا بهمزة الوصل هو متحرك
الاخر بحركات الاعراب اذ قد الطيبي واشار بقوله نحو كيسوبها
الى ما قبله وهو انه يجوز في الحرف الذي كان قبل الحرف المحمول
اسما تنوين التنكير في التسمية بالفاء نحو قمت وبالياء نحو مررت به
وقد ذكروا ما يأتي في التسهيل ولما كان التعبير بالوضع منها
على شرط تاثير هذا الشبه كان اولى من التعبير باللفظ وان
حسن ذلك هنا بالمنسوب وانما قدم الوضع مع انه لا يجري
على عدم اعتبارها تقديما لقد وضع وهو احسن ليعترف في هذه
بالمنسوب او بهما بانه كونه في منظنة النبو بان يكون قد
وضع على حرف لم يتزايد التنوين ولا اضافة على احد ربعي
درهم وقطع الله يد ورجل من قالها كما في اسمي تولكا

ودهانه

الى الجملة لازما فصل بينها بالتنبيه اللفظي الذي اشبه الناظم
في بعض كتبه حيث قال بنائها الاسمية لشبهها بعلى الحرفية
وبنائها الاسمية لشبهها بغير الحرفية وقد يقال الذي اشبه
الناظم شبه الاسم للحرف في اللفظ لا شبه اسم باسم استحق
البناء تامل قوله في الجملة الخ اي اقول قولا مشتملا على الايجاز
والجملة الاحوال وسيأتي بها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص
كون المقصد من الحرف انه تكون الكلمة للغير فلوحظ في وضعها
التخفيف فتضمن معنى الخ اي تضمن لازما للغة في نفسه
بان لا يتقيد بمحل مخصوص كالمنادى فانه متضمن لمعنى الحرف
حال استعماله في الذات حاصة وارد عليه ان الكلمة المتضمنة
لمعنى الحرف متضمنة لمعنى اسم مبهم فلم يرجح جانب الاول
على جانب الثاني واجيب بانه الحرف قارن في بعض الاوقات
عما يستحقه ولا كذلك الاسم بدليل بناء كثير منه والقاعدة
من فيرجح بالملاحظة وانما جعلنا الالتفاتة المتضمنة لمعنى حرف
اسما لا حرفا فانكونها وصفت لغيرها بهذه المعاني اولا وبالذات
ولها ثانيا وبالعرض ولذا قال تضمن دون وضع بل تبعي
انه خلف حرفا في معناه اي في الدلالة على معناه وفي شغله
على معناه بوضح ذلك عبارة الشارح في المنوفي فيرد نقضها
تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الاول يقتضي البنا

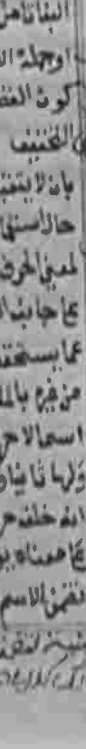

وهو ان يخلف الاسم الحرف في معناه ويظهر ضمير منصوب اليه
والثاني لا يقتضي البنا وهو ان يكون الحرف متكررا فيه
يكون الاصل في الوضع ظاهرا مرارا كما من حرام اذ يضعوه
اوره عليه انهم صرحوا بان اللام المهدية موضوعة
لان يشار بها الى مذكور سابق فقد وضعوا للاشارة
حرفا واجيب بان اللام في الاشارة الخارجية وهذه
اشارة ذهنية وقد يقال الكلمة للاشارة الى مذكور خارجا
ايضا فلا يتم الجواب الا ان يراد بالاشارة الاشارة الحسية
ولم يضعوا لها حرفا بل اسما حيث قالوا اسم الاشارة مما
وضع لمسمى واشارة حسية الغير لان الالتفاتة تحتاج بيان
ذلك ان الاشارة معنى كلي يدخل تحته اشارة الحاضر
منزلة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه خصت بين المشير والمشير
وهذا كذلك لا يستقل بالمفهومية فتحتاج ان يؤدى بالحرف
وقوله كالمخاطب والتنبيه عدل اليه عن قوله الاكثر كالتلقي
والترقي لكون المخاطب والتنبيه يكثر استعمال الاشارة في المعنى
المواضع نحو يا هذا اكرم وتفهم المتنبيه بها والمخاطب الثاني
ولم يضعوا للاشارة حرفا مع استعمالها في ذلك لضعف
وكثيرا ما تجيء للفصل الذي هو كشبه في بنائه كما تقدم ذلك
عطفه على ما قبله المقتضي كونه مثله لا الشبه في المعنى

الاسم الحرف في النيابة المذكورة بلا تأثر أورد عليه أن التأثر
قبول الأثر وهو الاعراب فهو بمنزلة أن تقول بني إذا لم يوجد
فيه اعراب وذلك غير مستقيم وأيضا عدم التأثير هو سبب
البناء وهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه عليه
هنا نيابة واجيب بأن المراد بعدم التأثر عدم تسلط العامل
قال شيخنا وفيه نظر لأن عدم تسلط العامل فرع البناء وهو
متأخر عنه فكيف يجعل سببا له والسبب متقدم ولا يتصور
كون الشيء الواحد متقدما على الشيء ومتأخرا عنه ويمكن
أن يقال المراد بعدم التأثر وعدم تسلط العامل عدم قبولهما
بحسب المعنى بأن لا يقبل معناه شيئا من ذلك لأن ما هو
كذلك لا يقبل الاعراب فيستحق البناء حتى يرد ما تقدم وقيل
لم يرد المصنف بقوله شبه من الحروف بيان سبب البناء بل
بيان ضابط تعلم به متى أن يكون سببا أولا والمعنى شبهي
عند وجود شبه من الحروف هذا في ثم فصل الشبه الذي
جعله ضابطا يوثق به البناء بقوله كالشبه الوضعي الخ لكن
بعض امثلة هذا الضابط امثلة للسبب ايضا وبعضها ليس
كذلك فقوله وكنيابة مثال للضابط الذي ليس سببا فلا
اشكال فان قلت لا فائدة في جعل عدم التأثر علامة يعرف
بها البناء لانه معلوم من وجود ما لا يتأثر لا يكون الا مبنيا

لان

احتمال
لانه من لازم الاعراب التأثر قلت يرد له فائدة وهي
ان عدم التأثر بحسب اللفظ فقط وان اعرابه مقدر افاده
الشنواني ويسمى الشبه الاستعمالي قال بعضهم في هذا الشبه
نظر لان وجه الشبه ينبغي ان يكون في المشبه به اصلا وليس هذا
الحال بأنه الغير بلا تأثر اصلا لانه الحرف وكذا نقول لا نسلم ان
ما ذكر لان الاصل في الاسماء عدم التأثر اصلا في الحروف
المقتضي كون هذا الحال بأنه الغير المصاحب لعدم التأثر اصلا فيه
تأمل ولا يخفى عليك ما فيما يوهم ان العامل قد يدخل عليها
ولا يخفى ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال
بالاتفاق فلو قال ولا يدخل عليها عامل لكان اولى ولا يرد
قول زهير فلتم حسنوا الذراع انت اذا دعيت نزال ولج
في الذعر لانه من الاسناد الى اللفظ اي دعيت هذه اللفظة وذكر ته
على التصحيح من اسماء الافعال الخ ومتى بنيا انها مضمونة بانفعال
ضمة وقيل مرفوعة بالابتدا واغنى مرفوعها عن الخبر
كالمصدر النائب الخ هي على احد مذهبين والمذهب الثاني ان
المنصوب بعده مصدر لفعل المحذوف لانه وحينئذ فهو نائب
عن الفعل هي لا محلا ومسا تي ايضاح ذلك في باب المنصوب المطلق
والتقييد بالنائب عن الفعل لتخرج الحال والمفعول له والاتي
من المصادر ينتصب بالعوامل ايضا تأمل وكذا تقدر اصلا بأي

وكشبه في افتقار موصل والمعنى كشبه الاسم الحرفي في الافتقار
المذكور نظرا سبق واصلا نفت الافتقار وفيه ضعف لنوع
على النيابة عن العامل يعود الى افتقار والالف فيه للاطلاق
ولو جعلت ضميرا عائدا على بناء والافتقار ليصح واستغني
عن قوله بلا تناقض المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله
لان بناءه عن عارضة بعض التركيب دون بعض والتراك
كان هو بالافادة للمركب وبهذا يندفع الخ الضمير راجع الى
الافتقار المنسوب اليه الشبه ليصح الحمل ويصح رجوعه الى الشبه
ويقدر مضاف اي ذو ان ينتقل الى الجملة اي او ما يقوم
مقامها كالوصف في الموصولة او عوض عنها كالتنوين في اذ
قبل اخذ الشارح التقييد بالجملة من التنوين في افتقار بحمله
للمتفق مع اي نوع من الافتقار وهو ما ذكر وفيه نظر اذ النوع
من الافتقار لا يختص بالافتقار الى الجملة وارد عما ذكره
القول مراده بحكاية ما جاء به واجيب بان القول لا يفتقر ابدا
الى الجملة تقول قلت قصيدة وشعرا اي لازما اورد عليه
ان الموصول ما ليس بعارض وغير العارض فذ يزول تكليفا فسره
بالملازم واجيب بانه من مثانة للموصل الدوام واللزوم فاطلق
الملزوم واراد اللازم كالحرف قال في التلخيص انما افتقرت
الحروف في افادة معانيها الى الجملة افتقار موصل لان مفهوم

ولو زال يفتقر الاسم
الى الجملة

افتقار ما وصل الى الازما

كالحرف

تشب

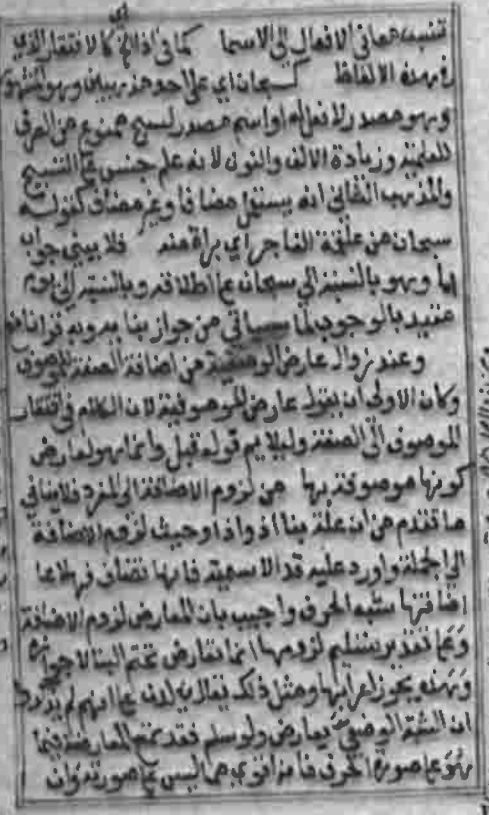

تشبيه معاني الافعال الى الاسما كما في اذا الخ كالافتقار الذي
في هذه الالفاظ كسحان اي على احد وجهين يبينان وهو المشهور
وهو مصدر لا فعل له او اسم مصدر ليس بممنوع من الصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون لانه علم جنس على التسبيح
والمذهب الثاني انه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله
سبحان من علقمة الفاجر اي براءة منه فلا يبنى حينئذ
اما وهو بالنسبة الى سبحان علم الطلاقه وبالنسبة الى اخوته
عتيد بالوجوب لما سيأتي من جواز بنا بعضه قوله اذ ظرف
وعند زوال عارض الوصفية من اضافة العلم الموصوف
وكان الاولى اذ يقول عارض الموصوفية لان الكلام في افتقار
الموصوف الى الصفة والبلايم قوله قبل وانما هو لعارض
كونها هو موصوفة بها من لزوم الاضافة الى المفرد فلا ينافي
ما تقدم من ان علة بنا اذ واذا وحيث لزوم الاضافة
الى الجملة واورد عليه قد الاسمية فانها تضاف فهلا عدا
اضافتها شبه الحرف واجيب بان المعارض لزوم الاضافة
وبما تقدم يتسلم لزومها انما تعارض تمحض البتة لاجل انه
وبهذا يجوز اعرابها وهذا ذلك يقال في لدن على انهم لم يردوا
ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمحض المعارض فيها
بنوع من صور الحرف فانتفى بها ما ليس بهذه الصورة وان

وعند زوال عارض الوصفية من اضافة العلم الموصوف
ابو الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمحض المعارض فيها
بنوع من صور الحرف فانتفى بها ما ليس بهذه الصورة وان

وجه الشبه اعارضه

كان على وضعه كما افاده البرهوني وفي البواقي من وجوه
صوغ التثنية اورد عليه ان من قال بالاعراب حكم بتثنية على
حقيقة والقائل بالبنى على صورة المثنى حكم بالبناء وهو لا
لانه من شرط التثنية الاعراب وقبول التغيير وهذا كما
هبين وهلا زم للتكثير ولان بهذه الالفاظ معارف والمثنى
ليس كذلك بدليل انك لو اردت تنويره ادخلت عليه
الاداة المعرفة بخلافها ولان نونها تشدد بخلاف
المثنى افاده زكريا وبويه ايضا ان بقاء كل تثنيته اذ بيانه
وتبيان بقية الالف بالكسرتين واللذيان واللتيان لما
ذكره الشارح ملتفت من قولين كما افاده في التصريح وجيب
بان المبني على صورة المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ قد
يصدق على فرد المثنى انه على صورته عناية الا ترى انه هو هم
فالتلفيق ممنوع على انه يمكن منه الاشتراك المذكور ولو
سلم فيكفي به الثاني تقدير التغيير وفرضه كما افاده الشوائي
فصارت كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية
فالمتنزل المذكور واما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف
اليه هم وجوده لفظا مع قيام الموجب للبناء اي التثنية له
وهو شبه الحرف شبها قويا وقوله في لاحظ ذلك اي وجود
موجب البناء هم معارض كالمتنزل المذكور وقوله ومن

لاحظ

لاحظ الحقيقة اي وجود المعارض لشبه الحرف وهو الاضافة
اللفظية من غير نظر الى التنزيل والى هذا اشار الناظم فيما
سيأتي بقوله وبعض هم اعرب مطلقا فلو حذف ما تضاف
اليه اي سواء كره صدر الصلة او حذف اعرب ايضا اي كما
اعرب حال الاضافة هم حذف صدر الصلة لقيام التنوين
مقامه اي هقام المضاف اليه ومقامه بمنع اليم لكونه من
الثاني بدليل ذكر القيام الذي هو مصدر قام وردها
من الاخرين وهما كونها مقطوعة عن الاضافة واللام
اشد هبتدا وخبر قوله بوسم للضعف الضمير متصلا رجعا
الثاني لان الضمير المتصل لا يصح الا بتقدير هو وقوله والاجود
هما انها اذا لم تضف كانت معربة رد للقول لان عدم الاضافة
فيما ذكر لا يصلح علة للبناء بل للاعراب فتبين كلامه نشر على ترتيب
اللف واذ كانا جمع من حواص الاسماء اراده باجمع ما
هم جماعة فلا يبقى في هاسيأتي من ان اللذين اسم جمع لا جمع
لانه لم يجر على سنن الجموع اي هن حيث ما ذكره من ان
الذين هخصوص باولي العلم والذي عام للعالم وغيره مختلفان
المثنى فانه جار على سنن التثنيات الممكنة لفظا وهو في
قوله لانه اخص من الذي علة للعلة ومن اعربه اي بالواو
رفعا وبالياء نصبا وجر اكقول الشاعر

عن المفرد وغير الصياغة المقررة في مجرد الصورة اي صورة
المجردة عن النظر الخصوصي من كونها اخص من صورة غيرها نحو
اي لفظة من يلفظ بالواو حالة الرفع المعلوم ذلك من المقام
للشبه الاعرابي سمي بذلك لاعرابه المشبه والمشبه به فيه عن
العمل اي كونه لا صولا ولا عاملا قال في الشرح وادخلت بهذه
الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستغنائي الاتي ووجه الاول
انه لا يراد بالمشبه المعنوي ما تقدم بل ما يعم هو والمشبه الحرفي
المهمل من حيث انها هي قبل التركيب كما ان الحرف كذلك
ووجه مرية الثاني ان يراد بالاستغنائي ما يعم ما تقدم ومشبه
الاسم الحرف في كونه لا عاملا ولا صولا وعد بعضهم من انواع
الشبه المعنوي شبه الجمود وهو ايضا يرجع الى ما ذكر هكذا قيل
وانظر اي نوع يرجع وعد بعض اخر الشبه اللفظي فقد
ذكر الناظم ان حاجة الاكمية بنيت لشبهها الحرف في اللفظ
وكذا يقال في حاجا الاكمية ولا يمني حقا وفذا الاكمية
وضل له بنواخ السور اي باتكلان المفتتح بها السور نحو
قد وص ونون وبهذا صبي عن القول بان تلك الاوايل اسما
لا محل لها من الاعراب لكونها من المتشابه الذي لا يدرك معناه
وهنا بلغ انها في محل رفع على الابتداء والخبر ونصب بافرا او جر
تقسما به هكذا قيل وانت خبير بما ذكرنا من المتشابه لا يوثق

عدم

على قوله اللفظة مشبه حرفي اي على صورة
الحرف وهي اي صورة الحرف وذات الحاشية
بالحاء المهملة والشين المعجمة ثم الالف
والياء التحتية عدم خروج الالف
والياء الشبه الشبه الاعرابي

اي صورة الحرف

عدم الحمل وعدم الاعراب لشبوته ذلك في غيرها من المتشابه تامل
والمراد الاسما هطلقا قبل التركيب ودفع به ما يرد عليه سابقة
من اختصاص بعد النوع بنواخ السور ومراده الاسما
التي تستحق الاعراب بعد التركيب ليخرج الكيانات فانها مع العامل
مبنية اتفاقا فكوا قبل د حتى [illegible] التركيب ما يعم الاسناد
والاضافي كما افاده التتبعي وبعضهم الى انها معربة حكما
اي قابلة للاعراب فاختلف بالنظر اليه ولما فيه لنظي لانه الاول
لا يبقى قبولها للاعراب والثاني لا يبقى كونها غير معربة ولا مبنية
بالفعل فالخلاف فيها انما هو بحسب التشهي وعدها تامل وقف
بعض الحواشي فقلا عن سم رح الجامع انما المتشابل يبقى للمبني
والمعرب عما بعد القول عن تقابل العدم والملكة وبينه وبين
المعرب عما المشهور وهو ما عرا خرم لوجود العوامل عن تقابل
التضاد لان المبني ما اشبه الحرف والمراد ما قبل الاعراب
سوا اتصف به بالفعل [illegible] بها وجودي تامل
وهرب الاسما الاسد عن بمبني فيما بظهر اهو وجودي وهو
ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي
افاده يسن والقول ذكروا في باب الاضافة ان من شرط بهذا
النوع صحة حمل الثاني على الاول كما تم حديد وهو غير ظاهر
بهنا الا بتكلف فالاحسن ان يكون من اضافة الصفة للموصوف

والمراد الاسما هطلقا قبل التركيب
ما يعم المبنية والمعربة والمحكية
والمهملة كما مر وقد يطلق على ما يعم
المبنية والمعربة فقط
وبعضهم الى انها معربة حكما
والاصل سكونه عجز في النوع اشار الى
عدم الحمل بما ذكر في كتاب التشبيه

وبهذا يسقط ما يقال ان القول
الاول ايضا من تقابل العدم والملكة

وهرب الاسما هطلقا قبل التركيب عن الشبه الاعرابي
الشبه الذي ذكره بعضهم اعني شبه
الحرف الاعرابي

ما قدر سببا من شبه الحرف اورد عليه ان التعريف شامل
للحرف لانه يصدق عليه ما ذكر اذ الشيء لا يشبه نفسه فلا
يكون ما بنا واجيب بان ما واقعة على الاسم وقوله بعض
ارباب الحواشي ثم ان الاعتراض يندفع النظر عن الحرف والا
فهو مندفع بقوله وهو به الاسماء كلام لا اصباغ له لان المعرف
لا ينظر اليه في الادخال والاخراج والا لكان كل تعريف جامعا مانعا
واضافة المعرف الى اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف فاعله
اي شبه الاسم الحرف وهو اي الشبه المذكور احترازي كما اشار اليه الشارح
بقوله الشبه المتقدم لان الاضافة تاتي لما تاتي له الالف واللام
والمعهود خارجا الشبه المدني اي المؤثر لم يعارض منتفي عن
جواهي الاسماء فاندفع ما اورد علي انا ابا صريفة وقد سلم عن
شبه الحرف ووجه الاندفاع انها وان انتفت لكن عارض
الشبه لزوم الاضافة كما تقدم وتعريف الناظم اولى من تعريفهم
المعرب بالذي يختلف اخره باختلاف العوامل لاندفاك تعريف
الشيء بما هو اعرف من حيث معرفته صحيح يظهر اعرابه ايا
ان لم يمنع من ظهوره مانع من نحو وقف او ادغام او حكاية
او تخفيف او اتباع وفيه عشر لغات او صلها بعضهم الى ثمانية
عشر وجمعها الطملاوي في قوله
في الاسم عشر لغات ثم ثمانية بنقل جودي حاز الناس كلها

سمي سماة سم اسم وزد سمة كذا اسما بتثليث لاولها
وفي التعليل بالمبني اشعار بانه يقتضي ان في قوله وهو به الاسماء
ما قد سلم نقيلا وفيه نظر لان هو تعريف المعرب صحيحا
كما انه قوله لشبه من الحروف هو بين تعريف معنوي كما هو الظاهر
ان يقول بدل التعليل المعرف بالاما بقبال ان تعريف الحكم المشتق
يوهذ بالعلية كما قال اعربه بعض الاسما لسلامتهم من
شبه الحرف قال شيخنا شاع مشى وغيره هذا لا يخفى افاده الهروي
فلا ان اراد معلول علة البنا الخ علة البنا شبه المبني ومعلولها
المبني اي هو موصوف معلولها لان شبه الحرف علة موجبة
كما هو ظاهر واقرار النوعية محصورة في ستة ابواب المضمرات
واسما الشروط واسما الاستفهام واسما الاشارات واسما
الافعال والاسما الموصولة ويصح ان يراد الافراد الشخصية
لا جزئيات هذه الانواع محصورة ايضا بخلاف معلول
علة الاعراب فانها غير محصورة لا بالنوع ولا بالشخص
واورد عليه اسم لا والمنادى وافرادها الشخصية غير محصورة
واجيب بان الكلام في البنا الاصلي وبنا وبما عارض
وفعا هو مشي اشار به الى ان في كلام الناظم تقديرا فقوله
بنا خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار بالفعل
المستقبل للضمير المثنى عن مفرد وبما هذا يجاب في جميع الجز

ابتداله على ما كان عليه قبل حذف المضاف لان شرط الاتي
وهو كونها نائبا للمحذوف عليه موجود ويختص الزائد
اقامته مقام ما حذف ويجمع جمع الاناث فلا يطلق
وفي بني ضمير يعود الى العقل المذكور مراد به الجنس
وهضبي مصغر هضبة واصله هضيبي كعقود وفعل
به ما قدمناه في الساعة السابعة عشرة الاول
على ما يجزم به مضارعه فيه بيان التوضيح واورد عليه
ان جمع المؤنث فانه يجزم على السكون صحيحا كان نحو
او معتلا كحشين مع ان مضارعه ليس مجزوما
بنا به لان شرط اعراب المضارع كما في النظم ان لا يتصل
بنون الاناث وكونه في محل جزم على السكون يفيد وجوه
مجزوما من نون النسوة لا يصح في المعتل لان المعتل المجزوم
منها يجزم بحذف اخره واورد عليه الامر المؤكد بالنون
فان مضارعه ليس مجزوما والامر الذي لا مضارع له
كهاته ونحوه عن سكون بيانا لما والمراد به ما يشمل
الملفوظ كاضربه والمقدر كمن يضربه او حذف اي حرف
حرف علة او نون وقد لا يبقى عند الاحركة كما اسمار به
الرضي فيلفز بقوله اقول يا اسماء لي ثم يا زيد
قل وذلك لان اصل قل قولي اي بمعنى عدة حذفت

اليا

اليا للبنا ونقلت حركة الهمزة الى اللام قبلها وحذفت
لمشابهة المضارع في وقوعه صفة الخ اورد عليه ان
الواقع صفة وحالا هو الجملة لا الماضي واجيب بانه
لما كان المقصود بالذات من الجملة هو الفعل اعتبر وصف الجملة
بوقوعه كذلك في الصورة وتمام التمثيل والمضارع مجرب
والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحقا ان يبعد
عن السكون الذي هو اصل البنا الى الحركة التي هي اصل
الاعراب واما خوض بت وانطلقا واستثنى اشارة الا
الى ان الماضي انما يسكن اخره في ثلاثة صور الاولى ان
يسند الى تا الفاعل مطلقا نحو بت بتثليث التاء وضم
وضم بتم وضم بتن التاء بيد ان يسند لنون جمع النسوة
ضميرا كانت او علامة كالهندات ضربن اوضربن الهندات
على لغة قليلة كرّ يتهم توالي اربع متحركات اي في الثلاثي
مطلقا وفي بعض احكامي كما تطلق ثم حمل الرماني والسعد
وبعض الحكامي وانما حمل الاكثر على الاقل لانه لا يلزم عليه
المحذور وهو التوالي في ذلك الاقل اورد عليه ان التوالي
لم يحمل بدليل غلبط وجندل ولو كثر نحو اذ لك وارعلوه
لم يبق فيه المحذور ومنع وجوه انه يلزم عليه سد باب التا
بالتا نحو شجرة فالاولى ان يكون الموجب تعذر الفاعل من

وصلة مع

مثلة

حظة

بيي

المضمول نحو كرهنا وكرهنا بفتح الميم في احدهما وسكونها
في الاخر وحملت التاء والنون عما قالهما واو في الرفع والا
واجيب عن الاول بان عليط وجنادل وعن الثاني بان التاء التاء
عما اصل الكلمة وليست منها واورد عليه ان نحو قلنسوة يدل
عما اعتبارها وعدم انفصالها اذ لو كانت كذلك لوجب
قلب الواو ياء والضمة كسرة لوقوعهم الواو المنفرقة المضموم
ما قبلها فيما هو كالكلمة الواحدة ظرفة للتوالي الاربع
متحركات ليلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في بعض الاصطلاح
نحو ضربت واما نحو اظلمت فلا يلزم ذلك لان الاربع في بعض
ما هو كالكلمة الواحدة فيكون من ظرفية الجزء في الكل
وكذلك ضمة ضربوا عارضة الخ سهل يأتي ضمن ذلك في ضربا فيقال في
هذه الفتحة عارضة لاجل الالف وهو هيئ عما فتحة هذه
عما الباء ونظير ذلك مررت بفلاحي قدر والكسرة للجر لان الموجودة
لاجل المناسبة ويقال هو هيئ عما فتحة ظاهرة ويعرف
بينه وبين غلامي الظاهر ويزيد بان حركة المناسبة في غلامي
سابقة عما دخول العامل فلم يمكن الا التقدير بخلاف الفتحة
في ضربا فانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي
هي الفاعل ولم يمنع الفعل من مناسبتها بل بقي على فتحه

اوجبها

اوجبها صاحبة الواو اي لانها تقتضي انضمام ما قبلها
واورد عليه عزوا وقضوا واجيب بان ما قبل الواو مضموم
تقديرا والاصل عزووا وقضيوا قلبت الواو والياء الفين
لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفا لالتقاء الساكنين
وذهب الكوفيون الى انه صورة الجزم بان حذف
الجازم ضعيف فحذف الجازم بان لمذهبهم ان علة اعراب
المضارع حرف المضارعة فبانتفائه يبقى الاعراب ويكون
انه يجاب عن الثاني بان المقدر كالثابت وينتفي حرف
المضارعة اي دفعا للبس بالمرفوع في الوقف وذلك في الجزم
وحمل المنتل عليه فحذفت اي يوديه بالحرف قد يقال ليس
كل معنى يوديه بالحرف فان المعنى هيئي والاستقبال معنى
وتوادى بغير الحرف ويجاب بان المراد بالمعنى الذي يحققه
ان لا يوديه بغير الحرف المعنى الغير المستقل بالمفهومية وكل من
المعنى والاستقبال ليس كذلك بخلاف الطلب فانه امر نسبي
بين الطالب والمطلوب ولانه اخو النهي اي نظيره في مطلق
الطلب وان كان الامر فعل والنهي طلب ترك قال في التصريح
ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وليس
امر الوجوب خارجا عن مفهومه ولا فرق بقولنا يزيد الاضرب
كقولك لتقم انت يا ابن خير قريش كي تقضي حوائج المسلمين

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وقوله الحمد لله الذي اتخذوا
ولانك تقول اغر واخشن وارم واعز باواض بواواض بن
كما تقول في اجزم ولان البنائم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الاسنة مجردة عن الزمان
كبعت اه فربما يسمع على بعضها ظاهر الرد وبعضها
نوخذ رده من الكتب المطولة فراجعها ان شئت
واعرب والي العرب او الغاة بمعنى نطقوا به هو باق الاول
وحكموا باعرابها واطلقوا عليه لفظ المعرب في الثاني
بطريق الحمل على الاسم اي بطريق هو العكس على ما يطلق
لا خصوص اسم الفاعل لمشابهته اياه في الابهام والتخصيص
اما الاول فلاحتمال الحال والاستقبال وعدم تبين احدهما
الا بقرينة فكان كرجل لا يتعين المراد منه الا بقرينة الوصف
والد واما الثاني فتقول له التخصيص باحد عشيريه كواسطة
السين او سوف كما في الاسم واورد عليه انهم ذكروا في
باب الاضافة انها اختصت بالاسم لكونها تقييدا
تعريفا او تخصيصا وكلاهما مختص بالاسم وجوابه
قوله والتخصيص حيث اثبتوه للعمل واجيب بان المراد
بالتخصيص المذكور في باب الاضافة التخصيص الحاصل بها
للمقدر فان غلام رجل مثلا سموه غلام لرجل وبهذا

المقدر

المقدر لا يكون في النعوت وبتاله ما ذكر بالنظر للمجموع ان المجموع
الامرين من التعريف والتخصيص لا يكون الا في الاسم وان فلك
لا يكون بالاصالة الا فيه وبرد المضي التنقيل المذكور بما حاصله
ان الاول يرد عليه الماضي لانه يقبل ما ذكر تقول ذهب
زيد فيحتمل قرب الذهاب بوجه فاذا دخلت قد تخصص
بالاول وان الثاني يرد عليه ان الاسم والماضي يشتركان
في قبول اللام فانه الماضي يقترن بها اذا وقع جوابا للولو ونحو
الثالث ليس بمطرد ولو سلم فالماضي قد يجرد عن الاسم
مما ذكر كفرح فرحا وفرح وانشر فرحا وشر وغلب غلبا وحلب
حلبا فحاصل ما ذكر ان التنقيل ليس بتام في نفسه وتقرير
تمامه لا يفيد لانه تلك الامور الاربعة ليست علة الحكم
في الاصل فيكون القياس فاسدا لانه من شرطه ان يكون الجامع
فيه سبب الحكم او جزءه ولئن ان تقول ما ذكرناه من قياس
العلة ورجوعها كانت العلة فيه هو جهة الحكم اي مقتضية
له اقتضاء تاما بحيث لا يحبس عقلا تخلفه عنها لكن ايس الغرض
مع التاثير لعلة ويمكن ان يكون صاحبنا من قياس الشبه
وقد مر جوابه بمنع الالحاق فنسبب الشبه بهذه ولو في غير
علة الحكم فكن بر دعليه اذ قياس الشبه لا يصار اليه هو ان
قياس العلة الا ان يقال قياس العلة ربما يستفاد بان علة

اعراب الاسم تواردا لمعاني التي لا يميز بها الا الاعراب لا
وذلك غير موجود في المضارع لما سيأتي في الشبه فاعل
فالجواب عن لفظ اسم الفاعل اي لفظا او تقديرا ليدخل
يقوم مثلا فانه جار مجرى لفظا قايم فيما ذكر تقديرا لان
اصله يقوم فنقلت حركة الواو الى ما قبلها للنقل وقوله
في الحركات والسكنات اي مطلقها لا خصوصها ليدخل
يقتل مثلا وتعيين الحروف الاصول والزوايد اي فيما
زاد على الثلاثة فانه شابهه ايضا جريانه عليه في تعيين
الاصول والزوايد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى
وهي حروف المضارعة كما يظهر لك بمقابلة الميزان الصرفي
فانه يعلم به انها قابل الفاء والعين واللام اصول وما
عدا ذلك زوايد ويعلم بذلك تعيين محالها ايضا كما هو
ظاهر يجوز تشبيهها وجيه له بهذا هنا بل قوله فيما
سبق في الابهام والتخصيص الخ تكون للمشابهة مسلطة
عليه بحسب المعنى واما في عبارة التسهيل فالجار والمجرور
متعلق بشابه ونص عبارته فانه يشابه الاسم يجوز
تشبيهها وجيه له وانما قال تشبيه لان المعاني التي اوجبت
الاعراب للاسم ليست هي المعاني المخرجة للاعراب الفعل
بل شبهها في كونها كل معاني نظرا لقيد التركيب يكون الاعراب

سببا في غيرها واراد الدماميني ان ذكر الشبه فاسد لان
الجائز ههنا عين الواجب هناك وهو الفصل للمعاني
المختلفة بصيغة واحدة وانما يصح ذكر الشبه لو نفى في الاسم
عما هما فيه مخصوصة وانت خبير بالتأمل في قوله فيما
من قوله اي الاسم هما فيه مختلفة لولا الاعراب لا لتبست
ان المعاني التي اعتبرها للوجيه للاعراب في الاسم هي المعاني
المختلفة التي لا تنفي عن الاعراب في غيرها شيء آخر ومعلوم
انها غير المعاني المختلفة في الفعل وح فيكون ذكر الشبه معينا
خلافا للدماميني تامل يعني من قوله بصيغة واحدة
معاني مختلفة واورد عليه ان الماضي قابل للمعاني المختلفة
ايضا نحو هاصام واعتنق فانه يحتمل كون المعنى هاصام
وهاعتنق فيكون التي هنصبا عما لا يزمها او هاصام مختلفا
فيكون للتي المعاجنة او وكتن اعتنق اي فيكون المتنق الاول
فقط فلم يبرره واجيب بان تواردا لمعاني عليه نادر والنادر
لا حكم له فلا يرد نقضا الى ان سبب الاعراب واجب للاسم
الخ انت خبير بان سبب الاعراب قبول المعاني المختلفة بصيغة
واحدة وذلك لا يتصف بوجوب ولا جواز وانما يتصف
بذلك الاعراب كما يرشد لذلك قوله لان الاسم ليس له ما
ينبئ عن الاعراب فان ذلك يدل على ان المتصف بالوجوب

هو الاعراب اللهم الا ان يقال هذا من وصف السبب بوصف مسببه على بين التسامح او يقال المراد بكونه ذلك واجبا للاسم كون تلك المعاني ممنوعة عليه ولازمة له كالفاعلية والمفعولية والاضافة وبكونه جايزا للفعل كونها غير ممنوعة عليه وغير لازمة له كالمعاني في المثال الاتي فانها كما تكون في الفعل تكون في الاسم كما سياتي في الشارح بهذا ما ظهر لي فتامله لان ضمايته اي معاني الاسم المحتاج في بيانها الى الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة نحو ما احسن زيدا بنصب زيد على المفعولية عند ارادة التعجب ورفعه على الفاعلية عند ارادة النفي وجره باضافة احسن اليه عند ارادة الاستفهام ممنوعة عليه اي لا توجد في غيره ولا تحمل الا بلفظه الدال عليها هو معناه فلا يقوم غير الاعراب مقامه في بيانها وتمييز بعضها من بعض لا تعلق بالبنا المفعول لانه من الافعال للمنازعة لذلك فانه يحتمل المعاني بالقوة في نحو لقاتل السمكا الخ ان تقول لا يكن ملكك الا سمكا وشربه اللبن عند ارادة النهي عن المصاحبة او ولك شربه اللبن عند ارادة النهي عن الاول فقط ومن ثم اي من اجل ان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب والفعل يغنيه عنه وضع اسم مكانه كما في المثالين السابقين خلافا لمن لكونهما

فافهم

فافهم ذهبوا الخ وذهب بعض الى ان الاعراب اصل في الفعل فرع في الاسم وهو واهي بها الاقوال واضعفها وعلى ذلك يرجوده في الفعل من غير سبب وهو لذاته بخلاف الاسم وهو تعليل باطل لما علمت من ان سبب الاعراب فيها توارد المعاني المختلفة المحتاجة في تمييز بعضها الى الاعراب اذ غير ما من غير تمييز فلا يخلوا اما عراري وهو من باب نفر ينفر ثمناه حل وترك وعلم واني لنفر وفي الذكر كهزة كما انتقض المحصور بل له القطر صباشرة اي ولو تقديرا كقوله لا مرحبا بغير عكك ان تركيبوها والذي هو قدر فعله اصله مرحبين بنون التوكيد الحقيقة ومن نون اثبات اسهل من تغيير مجرد بنون النسوة لشموله من يعقل وما لا يعقل كالكتب والاسق والمراد نون الاثبات اصالة واذا استعملت في الذكور كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب الدهنا ودارين اسما موضعين والعياب الاوعية وبجر الحقايب محتملتين لم يرد بها ما يتاثر بنحو العامل لفظا او تكون في محل نصب او جزم بما هو من خصايص الافعال اورد عليه انه يلزم بنا المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لان شبه الاسم عورض بخواص الفعل فيها ايضا قال الشنواني ويمكن الفرق بين النون وما ذكر

بانه لما اتصلت بالاخر وصارت كالجزء فقد زال الاعراب
والحرف وقد يرد بها لاحاجة اليه فرجع الى الاصل اقول
خبر بانه بهذا الفرق انما يظهر بالنسبة الى ما الحاقية اما بالنسبة
الى ضمنصلة بالاخر وكالجزء من الفعل تامل لتركيبه صوت
تركيب خمسة عشر علة لكون البناء على الفتح لا لاصله اذ لا
يحتاج الى تعليل لكونه الاصل في الافعال وقد ينال لما كان الاعراب
فيه كالمتاصل بسبب المشابهة السابقة احتاج الخروج عنه
الى علة لا المتاصل فيكون ما ذكر علة لاصل البناء اذ الشيء
لا يستدعي البناء دليل يدلك وانما يقتضي التخفيف انما
يظهر اذا اطلق الشارح في التركيب ولم يقيده بالعددي
خمسة عشر ووجه التقييد انه المؤكد بالنون لم يشبه
الا بهذا النوع الخاص لمقصد المعين في كلا بخلاف نحو هو
كونه فانه للمعين بعد التركيب واحد غير منظور اليه لمقصد
تامل حملا على الماضي المتصل بها اي في كل ساكن الاخر
لا في البناء على السكون فلا ينافي ما سبق من كونه للماضي
معها حينيا على الفتح تقديرا والسكون لكراهة توالي
اربع حركات فتسقط قول بعض ارباب الحواشي لم ان
يقال مبني على انه الماضي المتصل بنون النسوة مبني لمحل
السكون وبه ظهر ان الصحيح من انه مبني على الفتح تقديرا

لانه

لانه مبني على ما توهمه من ظاهر العبارة لانه مستويان
في اصالة السكون علة لتحمل على الماضي في سكون الاخر لا في
البناء عليه كما علمت فلا نه قال انما حمل عليه في سكون الاخر لان
كلا مبني اصالة والاصل في كل مبني السكون فاذا حرك
لعارض فاذا قلت اي حاجة لتحمل على الماضي وبه علل
باصالة السكون في المبني قال الشنواني قلت لما استحق
المضارع الاعراب الذي اصله الحركة وبني مع نون التوكيد
على حركة دل ذلك على ان الحركة هي المنظور اليه والسكون
ملغى الاعتبار فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج
الى وجه لاخراجه ولا يكفي انه يتمسك بان الاصل له البناء
السكون وانت خبير بان كلام الشنواني في السوال والجواب
صحيح في ان علة البناء الحمل على الماضي وان قوله لانهما مستويان
في علة للعلة لا للمعلول وهو الحمل بدليل عطف عليه بهذا قوله اي
حاجة اي في التقليل كالحمل على الماضي وبهذا حمل ابو المدعي
باصالة السكون وهم فلا مبنيين ولا صائغ لقول بعض ارباب
الحواشي وبهذا تعلم ما في كلام الشنواني فانه مبني على ان
قوله لانهما مستويان في علة لاصل البناء على السكون كما
هو ظاهر العبارة وهيهات عليه ذلك المبني انه ليس كما فهما
بل هو علة لكون كل ساكن الاخر ينقطع النظر عن البناء اذ هو

والصارف للمبارة عن ظاهرها نقرجه فيما سبق بان
الماضي مع نون النسوة مبني على الفتح تقديرا واذ يكون
عارض تامل حذفت نون الرفع لتوالي الامثال
اي للممنوع عندهما ورد عليه جنق فان فيه ثلاث نونا
واجيب بان الممنوع توالي الامثال الزوايد وجنق ليس
كذلك لان الزايد فيه الاخير فقط لغوات المقصود منها
حذفها اي واحدها يدل عليها عند الحذف بثلاث نون
الرفع فانها وان اتي بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذف
كونها حلا حظة عند الحذف ولوجود الدليل عليها وهو
ان الفعل ضرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فيعلم ضرورة
ان نون الرفع محذوفة لان الثابتة لا تقبح ان تكون
علامة اعراب لكونها مشددة او ساكنة ونون الرفع
ليست كذلك ليلا يلتبس بفعل الواحد اي الفعل المسند
اليه اورد عليه ان نون التوكيد تكسر لمشابهتها نون التثنية
الواقعة بعد الالف والالتباس يندفع بما ذكر فلا ضرورة
لبنائها في دفع اللبس واجيب بان الالف اذا انفتح ما
قبله في نحو اضربان لا يكون الا بعد الالف بخلاف ما ان الكسرة قد تزول
للوقف فلا يحصل التمييز وهنتقى بالمقابل المذكور ان النقا
الساكنين بنيا على غير حده وبهذا كذلك بنيا على ان شرطه

ان يكون

ان يكون الاول حرف مد والثاني مدغما والساكنان في كلمة
وهو المشهور بنا على ما ذكره من عدم اشتراطها ما ذكر فلا
حاجة الى التقليل المذكور لجواز ذلك هنا من غير هفتقى كما هو
ظاهر لالتقا الساكنين اي لدفعه لانه للعلة الباعثة على
الحذف كما هو ظاهر والضابط هنا ان رفعه بالضمة اه =
الضابط والقاعدة والاصل مترادفة معناها واحد وهو
قضية كلية يتعرف منها احكام جزييات موضوعها بالطريق
السابق بان يقال هنا مثلا كل يضرب بفعل مضارع يرفع
بالضمة وكل صحيح الاخر رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني على ما ينصب
يعني به اذا اكد بالنون بني وقس عليه ذلك وسميت تلك
القضية ضابطا من الضبط وهو الجمع لاشتماله موضوعها
على الجزييات او لاشتمالها على احكام تلك الجزييات لان
العرب لم تركب تلا فة اشيا اورد عليه انه يلزم عدم الا طلاع
على عدم تكليف ساغ له الحكم المذكور والذي سلم فالذي
يظهر ان ذلك هنا قبيل الجايز او لا ما نع هنه على انه قد وجد
في كلام العرب تركيب تلا فة اشيا في قولهم لا هابارد بينا
الوصف هو على الفتح كما سياتي في باب لا واجابوا بهذا ك
بان لا انما دخلت بعد تركيب الوصف والموصوف
وصيرورتهما كالشيء الواحد وعلى هذا الجواب يصح ان

يقارنها تركب الفعل والفاعل ثم اذا دخلت نون التوكيد او ما في
قول الظاهر الفرق بانه لا تجامعها وما يشبهها فيما دخلت معه
صارت معه كالشيء الواحد كما قالوا في الفعل مع فاعله فسماع التركيب
بالتركيب ولا كذلك نون التوكيد بالنسبة لما دخلت عليه تامل
من التفرقة بين المباشرة وغيرها اي بالنسبة لنون التوكيد
اما فوه الاثبات فلا تكون الا مباشرة ولذلك لم يقيدها الناظم
الى البناء مطلقا اي سواء باشرت او لا واقتضى هذا البناء الفتح
حتى في المسند للواو الجماعة وياء المخاطبة او على الضم في الواو وكسر
في الثاني لمناسبة الواو والياء او على ما تقدم عرضه من ظهورهم ما
ذكر لم ار في ذلك نقلا ما عرض فيه اي السكون اي السكون الذي
عرض فيه وقوله من الشبه بالماضي اي لاجل هاذ كون مقتضيا
ويحتمل ان تكون ما واقعة على الشبة فتكون الجار والمجرور بيانا
لما للبناء بتسهيل هذه فتوقف وليس من قصر الممدود للضرورة
كما قال بعضهم افاده الرضي في قوله الظاهر هنا قال البعض لان
الهمزة المسهلة موجودة فيثبت لها مجتمل الوزن تامل
الذي به اشار به لرد اعتراض صاحب التقريح على الناظم
حيث قال وقوله للعلم اي ابن هشام والحروف كلها مبنية
احسن من قول صاحبه الا التثنية وكل حرف فمستحق للبناء معللا
لذلك بانه لا يلزم من الاستحقاق استيفاء المستحق ووجه

الرد

الرد انه الذي للبناء للوجود الحضور عما اي البناء الحاصل له الحرف فانه
اشار اليه الشارح بالوصف المذكور فيكون كلام المتن من قبيل الف
احدها ان كل حرف مبني الثاني انه بناؤه بطريق الاستحقاق
والاصالة لانه لا يستوعب اي لا يعتريه ولا يتوارد عليه وهو
المعاني بيانا لما هو مدعم عليه ما يحتاج الى الاعراب قال البهوتي
الظاهر ان يقول ما يحتاج فيه اذ المعاني لا تحتاج وانما المحتاج
الدوال الا ان يقال تحتاج في تمييز بعضها عن بعض والاصل
في المبني ان يسكنا الاصل بمعنى الراجح او الاولى او المستصحب
ابتداء او ان يسكنا في قاربن هو مصدر رجح اي الاصل في المبني
تسكينه وقول الشارح السكون اشار به الى ان الناظم اطلق
الملزوم واراد اللازم فكونه علامة البناء ولانه وصف الكلمة
السكون لا التسكين اذ هو فعل الفاعل ولانه يشعر بازالة حركة
موجودة حتمة اي ولان الاصل في الاعراب الحركة فالمناسب
ان يكون الاصل فيه ضده وهو البناء السكون والمبني تنتقل الى
لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي فيكونون مركبا
وعنه اشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لانه على المبني هو اي
على ما يعبر المذكور اذ كبنا الامر على الحذف وبنا اسهلا والمساوية
على الحرف وذو الضم نحو حيث فان قلت من اين يعلم ان الناظم
اتى بها هنا للعلم مع ان فيها معنى العموم قلت لانه اين تدعى فيها

الفتح واحس مبنيان فيها الكسر فلم يبق الا الضم فتكون هنا لا
له وفيها لغات اخر الفتح والكسر مع الالف والواو والياء والضم
مع الالف والواو وحيث بالسكون بجملة اللغات عشر وما
ادق قول بعضهم تبجوز حيثيا لانا حليل له خصائص تنبئ عن اصله
الاحس كانه مثل حيث كنت ودونك لوامها كامس
والساكن كم اقول ما الطف قول الناظم والساكن كم عن غير اتيان
بكاف ونحوها لاحتماله التمثيل والاشارة الى كثرة الساكن لكونه
الاصل لا الفعل ولا يرد عليه رعيش لبنائها مع الحذف
ورد بعضهم الدار لبنائها مع السكون تقديرا والعمدة للاجتماع
وضم والبناء مع فتح مقدر والضم لحما سبنة لنقلها وتنقل
الفعل اصالا ولا فلان العلم انما يجعل بامعال المضلتين صيا
الواصلتين الى طرف الشفة والكسر انما يجعل بامعال المضلتا لوا
الحاذيتين الى اسفل بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم واما
الثاني فلان الفتح مع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل هو الفاعل
مخصوص مع الخلاف عطا بفتة وعلى الفاعل التي لما وطلبه الرفوع
بطريق الاصالة بخلاف اسم الفاعل فانه دلالة التزامية وطلبه عارضان
بواسطة حمله على الفعل وبنى امس عند الحجازيين اي بسبب
حمسة ان يراد به هنا وانا لا يضاف ولا يدخل عليه ال ولا يكسر
ولا ينون فانه قد ينون شاعرا وصرف اجماعا كما اذا استعمل ظرفا

واما

واما بنو تميم فبعضهم يعربه اعرابا ما لا ينصرف مطلقا للعلمية
والعدل عن الامس والكثير منهم يحكي ذلك بحالة الرفع ويبنيه
على الكسر وغيرها لتضمنه معنى حرف التعريف اي اللام وهذا
يشكل بما سيتي من انه ليس المراد بالتضمن انه في محل ما يوجد فيه
كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل كما بينا انه خلف عن
حرف معناه اي ادي به معنى حقه ان يودي بالحرف فكان
مقتضى عدم تاتي ذلك هنا ان يقول بقول المبرد انه بني
لشبه الحرف في الافتقار اذ هو مفتقر الى الوصف الذي توصف به
مجرى الحرف الذي لا يرد الا مع معنى في فيها قول ابو حذر من كلام
الشنواني انه قابل لتضمنه معنى الحرف يقول الى الكلام حيث
قال والفرق بين العدل والتضمن انه العدل يجوز معه اظهار
ما يخالف المتضمن ولعدم تكونه خلاف الظاهر نظرا لمقتضى ما صور
عليه البهوتي وبيكم للتشبيه الوضعي اي مع مجرد هذه بسبب التشابه
وقوله او لتضمنه الخ اي مع هذه به وهذا بني من الافعال
غير ظاهر بالنسبة للفعل المضارع لما تقدم لك من انه لما استحقت
الاعراب بسبب التشابهة السابقة استحق ان يسال عنه اذا سكن
كما يدل عليه قول الشارح سابقا ومع التابعة على السكون جملا
على الماضي للتفعل بها اي بنون النسوة وقدم ايضاح ذلك
خمسة زاد بعضهم سادسا وهو قوة الطلب المحركة نحو بيت

وكيت كذا بيتا ذه عن الحديث لان ذه تا التانيث تطلب عن تركيبها
قبلها وهي اولي به وسابقا وهو الفرق بين اذ اين كان المؤكدة
واما الشرطيتين وخصت الاولى بالحركة لمزيد دخولها على الاسمية
التقا الساكنين اي دفع التقائهما وهو على حذف مضاف وقد
بينهما كسابقا على دفع المضافة بينهما وبين قولهم في غير
البيا ولا تخلصا هي ستون اين اوعرضة لان يبتدا بها قال
البهوتي بهذا عين ما قبله فالاولى استقاطه وجعل الاسباب
اربعة كما في كلام غيرهم كابي البقا وهذا كوه غير ظاهر بل بهما
سببا ان متغايران وان امكن اجتماعهما في محل واحد كما في الجر
يلك على بهذا ان بعض المتمرات كتا التاعل لا يصح ان يعال كيب
تركيبه كونه عرضة لان يبتدا به كما هو ظاهر تامل اولها
اصل في التمكن بهذا ينافي ما سيتي من ان غايته تنوين التمكين
الدلالة على تمكن الاسم في بابه الاسمية حيث لم يشبه الحرف
فيبني وقولهم ان للمبني لا يتمكن ولا امكن فائدة يدل على ان المبني
لا يتمكن فيه فالظاهر ان يقال يدل بهذا او كونها لها حالة اعرابية
او كونها متمكنة في بعض الاحوال فانهم لم يمثلوا له الا بما يبني
تارة ويعرب اخرى افاده الشنواني وقول بعض اربابه الحق بني
وقوله او كونها متمكنة فيه نظر بهذا هو بين قوله اولها اصل
في التمكن فلا اعتراض عليه فتامل عن قوله في بعض الاحوال او هو بين

يحال ان المراد بالاصل الحالي لها حالة تمكن لكن يرد عليه ان الا
على الثاني فتصور تامل كاولا اي اذا حذف ما يضاف اليه
وبني عليه معناه نحو ابدا بدا من اول يا لعمر نحو معناه ايم ايمن
لعمر هن ينتظر قال الشنواني وفيه نظر لان حركة بهذه ليست
حركة بنا وان كان المنادى مبنيا على الضم والفرق بين الحرفين
اي كالمستثنى والمستثنا من اجله في المثال المذكور وقوله
باداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمبنيين اي مدلولا عليها
باداة واحدة ولا يصح ان يكون ظرفا لقولهم متعلقا بالفرق لان
الفرق انما هو باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة كما هو ظاهر
نحو يا زيد بالضم وبفتح لام المستثنى فرقا بينها وبين لام
المستثنا منه واورد عليه ان الفرق يحصل بالعكس واجيب
بان المستثنا به هنا هو المنادى لا الضمير ولام الجر ضمير
او يقال المستثنا به المطلوب بهذه النصر والفتح فتحت لاصالة
الفتحة بخلاف المستثنا من اجله فان المطلوب بكسر ولزمه
كسرت لامه واما اتباع نحو كيف ان قيل لم عدل الشارح لقوله
بكيف ولعل الحكمة بان بين هذا منهما اتحاد واختلاف اما الاول
بينه وبين الاول يا ساكنة وذلك حاجز غير حصين اجيب
بان الاسباب قد تتعدد اي فلا مانع كيف وان يجعل هنا لا
لكل منهما ووجه الخصوص ان بهذا ان لما كانت تعليلية ناسب

انه يمثل بها لطلب الخفة بخلاف كان كيف فانها خفيفة فناسب
ان يمثل بها لارتفاع افاده المغربي خانها في الفعل بقطر نها
به الاسم اي في كون صورتهما واحدة وان لم يعمل العمل الخاص
به هو دخوله والاشعار بالتاء بتحو انت كان وحمها شعار
الكسر والتاء بتحو انا ذكر فيناس ذلك بحيا تا الفاعل اذا كانت
لمونث اي كون الكسر بالنظر للحمها بناسب للمونث تامله

وهشابهة الغايات اي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل
وبعد كبنيت بذلك لجبر ورتها بعد حذف المضاف اليه غاية
به التعلق وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجودها وعوض
عن المضاف اليه وهو التنوين نحو يا زيد ذكروا في باب
المنادى انه انما بني للفرد العلم والنكرة المقصودة بحركة لا
بانه البناء اصلي وكانت بحاصورة الرفع للفرق بينه وبين
المنادى المضاف في بعض لغاته اذ لو كان البناء الكسر لحصل
الالتباس به عند حذف يا به اكتفا بالكسرة عنها وبالفتح
لحصل الالتباس به عند حذف الف الكتفا بالفتحة عنها افاده
البهوتي ولا تنافي لما سبق لكن هو ان الاسباب قد تفقد ولا في
انها ذكر سبب لكون البناء الضم لا الاصل البناء ايضا فلا ينافي
ما ذكروه في باب المنادى هي ان علة بنائه وقوعه موقع الكاف
الاسمية للمشابهة لفظا وهي الكاف الخطاب الحرفية كونه مثلها

افرادا

افرادا وتعريفا وذلك لانه يزيد بمنزلة ادعوك وبهذه الكاف
كما ان ذلك لمعنا وهي قالوا انما قلنا ذلك لانه الاسم لا يبنى
لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني قد يقال
بهذا يوجب الاستغناء عن الضمير وذلك معلوم وجوابه ان
كان ادعوك وكان ذلك متماثلان في الصورة والمعنى فكانهما
متحدان فليس احدهما بمستغنى عن الاخر افاده البهوتي من
جهة ان لا تكون الفتحة حالة الاعراب بهذا هو ما يرد عليه لان
المحفوظ في الاول جهة كونه متمكنا اي معربا بان حالة تطرأ النظر
عن كونه الفتحة تا بتنزله حالة الاعراب اولا والمحفوظ في الثاني
كون الفتحة ليست له حالة الاعراب وبينهما بون بعيد فتم
قول السيرافي الآتي بمعنى القبيل الاول لا فرق بينهما الا بالاجمال
والبيان كما لا يخفى وبذلك تعلم رد هما وقع به بعض الحواشي
اذا وقفت عليه وهي بهذا حيث اي مما حرك بالفتح لمشابهة
الغايات ولما كانت بشبهها بالغايات ليس هي الجهات السابقة
احتاج الشارح الى بيان وجه الشبه بقوله فانه انما هو تنا
الخ وكون نهاية الكلمة لا الواو نه تطرفها اي هنا سبب الواو في
كون ذلك يكون علامة رفع واو كون الواو نشأ عن الفتحة عند
اشباعها كما تقدم ونظيرها مما حاصله ان نحن ضمير الجماعة
الحاضرين ونحوا ضمير الجماعة الغائبين فهما تطرفا كانا فلما نوا

ايء ظهر من قوله والاصل في البناء ان يسكنا وهو ذو اوقع وذوا
كسر وهم وم فكانه الاولى التعبير بالنقرير بيه ان التقا
البنا الخ قال السمنه وفي التقا البنا والتقا الاعراب ايهما
واحدة في الصورة لكن الفرق بينهما من وجهين الاول ان التقا
البنا لا تتغير باختلاف العوامل والتقا الاعراب يعرض لها التغيير
الثاني انهم اصطلحوا على تسمية الحركة في الاعراب رفعا وفي البنا
ضما ومثل ذلك في الفتح والخفض والكسر والجزم والسكون
فلا يطلق لقب من القابي الاعراب في موضع لقب من القابي البنا
ولا العكس فحصل الفرق بينهما في التسمية والتغيير واورد عليما
ذكروه ان حق القابي ان يطلق كل منهما على البنية ومع المثلث
للمساواة بينهما كما يقال الضم الفتح والبنا الضم وذلك ممتنع لا
لان حمل الشيء على ما يباينه والثاني حمل الاخص على الاعم كذلك
لان في التغيير بالانواع ولا شك ان بينه الامور انواع واخذ تحت
البنا وهو جنس لها ومثل ذلك يقال في القابي الاعراب واجيب
بانه في كلامهم حصفا محذوف اي القابي انواع البنا والقابي
انواع الاعراب واورد عليه انه يشكل على القول بان البناء هو
فان اللزوم ليس منوعا على الضم واخواته واجيب بان اللزوم
هنا لزوم ضم الخ وقدم القابي البنا لان الاصل في البنا السكون
وهو عدم الحركة والاصل في الاعراب الحركة وهو امر وجودي

نحن يا حركة التقا الساكنين اختاروا الحركة لتناسبها في بعض
وهو الواو وكون علة الضم ما ذكر هو مذهب بعض النحاة وقال
الفرا وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي بانوي الحركة كما
وهو الضمة وقال الزجاج نحن حركناه ومن علامة اجتماع الواو
والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للرفع حركناه
بالشبيه بالرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها استعملت
بشيء وهو الاخبار عن المثنى وقال بعضهم الاصل نحن بضم
الحا وسكون النون نقلت حركة الحا الى النون فسكنت الحا
وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها قال بعضهم الظاهر ان التحرك
لالتقا الساكنين وكون الحركة خصوص الضم لمجانسة الواو وكما
قالوا في ابنون نحو اخشوا القوم اي حاصله انه كلا من
اخشوا وقل فعل امر مع ذا علة اخره ساكن وربما تظير تا وقد
همزوا خر قل عند وصله بغير واو نحو اسا عا الثالث ها التعل به
به لا نقلا لان الهمزة بهمزة وصل فلما ارادوا تحريك واو اخشوا
عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للمشبه على نظيره
نظرا الى تنزيل الفاعل هن ذا علة منزلة الجزا افاده المتوفي اورد
على كلام الشارح ان ضمة واو اخشوا ضمة هنا كبنة ومن قبل
اشباع وكلاهما هيئي على سكون مقدر وكلامنا في اسباب
حركات البنا فكان الاولى استفاط به الاخير وقد بان بذلك

والعدم سابق على الوجود واورد عليه ان هذا لا يقتضي تقدم
المضاف للمتقدم وهو اللزوم الا ان يقال هو معنى لزوم السكون
عدم تحركه فيرجع الى ما مر وهي تعامل بقي شيء اخر وهو ان النفي
لا يتناول الالف في نحو يا زيدان وان النفي لا يتناول الياء في نحو
الرجلين وان السكون لا يتناول الحذف في نحو اغزُ واخشَ وادعُ وا
عما انها بنا فكيف يصح حصر انواعه في الاربعة المذكورة وليس
لاحد ان يقول المراد انواعه الاصلية الى الاصالة والفرعية
لا تتعقل في الانواع افاده البهوتي ويمكن ان يقال المراد انواع
البناء باعتبار ما هو الاصل فيه على انا لا نسلم عدم تعقل ما
ذكر في الانواع مطلقا تامل انما الجزم ليس باعراب اي لان
الاعراب اثر يجلبه العامل او تغيير مخصوص يحصل بسبب وجود
العامل ولا يتاتى ذلك في الجزم لكونه من قبيل الاعدام ورد با
محل ذلك في الاعدام المطلقة اما المقيدة فلا مانع من تاتي ذلك
فيها تامل والاسم قد خص بالجر الباء داخلة على المنفي
وهو عربي جيد فلا حاجة الى ما ادعاه بعضهم من القلب
للا ختلاف في قوله وان تضمن معنى ليس فكما ربما وهو للمبالغة
في دعوى اختصاص الجر بالاسم حتى كان الاسم مقصور عليه
وكما في قوله ومهما همزة ارجاوه كان لون ارضه سمايه
لان عامله اي عامل الجر وهو احرف اصالة لا يستقل الافتقار

الى

الى ما يتعلق به يفعل بالنصب بان همزة وجوبا بعد الفا
الواقعة في جواب النفي وقوله عوض عليه اي عن الجزية الاسم
وهو الجزية الفعل لو كان عوضا في الاسم بخلاف الرفع والنصب
اي لقوة عاملهما بالاستقلال بالجعل وعدم تعلقه بعامل اخر
فتقبل رافع الاسم وناصبه ان يزعم عاملها مشاركة المضارع
في حكمها بخلاف الجر لما علمت من عدم استقلال عامله بافتقاره
الى عامل اخر يتعلق به ولذلك اذا حذف الجار نصب مدخوله
واذا عطف على المجرور رجاز نصب المعطوف فضعف عن قوته
عوض عليه اي الجزم اشار به الى ان الناظم اطلق المصدر المنسبك
وهو الانجزام واراد لازمه لانه المستقبل في اصطلاحهم
لكونه فيه كالعوض من الجر اي جر لما فاته من المشاركة
فيه ليجعل للاعم الاسم والفعل ثلاثة اوجه من الاعراب
ان قيل يلزم اختصاص الاشرف بالمرجوح وهو الجر لعدم
استقلال عامله اجيب بانه راجحية وهو كونه بنونيا
فتفادا وعلى تسليم اختصاص الجزم بالافعال بان الجزم
قد يكون بادوات النفي والدعاء بقي الاحداث لا الزمان وفي
شارح الشذور والمحوج لهم يدخل الجزم في الاسماء قيل لان
المنون منها امن جزم التقا ساكنان الحرف الجزوم والتنوين
بتحرك الساكن الاول فينوب به وجود الجزم لا عدمه وعلم المنون

محمول عليه وقال ابو حيان الصواب في ذلك ما قرره بعض
اصحابنا ان التعويض لامتناع اجتماع الفعل والحرف في الاسم
والحرف انما يستلزم ذلك في الماضي وما اخترعوه من اشباهه ذلك
من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك غير ممنوع
لانه الى تسلسل السؤال اذ هو من شيء الا ويقال فيه لم كان ذلك
وانما يسأل عما لا يجب قياسا فامتناع والذي يجب قياسا سلمنا
حتفض المضارع اذا اضيف اليه اسما نحو يومئذ يوم ينفع الصا
دقين
صدقهم وجزم الاسماء التي لا تتصرف لشبهها الفعل وعلة
امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل
لا الفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو جذفت
الحركة ايضا نحو حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف حرفين
من جهة واحدة افاده البهوتي فنقلا عن بعض الهوامش وفيه
ان ذلك ليس من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات
بل المقصود به ابداء حكم عقلية بعد الوقوع يظهر بها مناسبة
كل لما اختص به وعدم مناسبة للاخر ليتركن النفس اليه
وتطمئن لان ثبوت تلك الاحكام ولا مانع من ذلك عقلا كما هو
هو ظاهر تأمل فارف بضم اي رفعا قصورا بضم لان حذ به
ان الاعراب لفظي وانصبا فتحا وجر كسرا فتحا وكسرا عنهم بان
هما الفرقة الاعتبارية اي وقت فتح وكسر وهذا احسن من
تغبرها

نغبرها ستر الخافض وهي جملها حالين مؤولين باسم الفاعل
لانه التعب بنزع الخافض وهي النصر وحالا مقصورا ان على
السماع لا اضافة بين جملهما الاشياء اعرابا لا كما يوهمه
لا كما اقتضاه قوله اجملي اعرابا لانه جار على المذهبين والخلاف
انما يظهر في العمدة واخواتها فعلا انه لفظي هي نفس الاعراب
وعلا انه معنوي علامات لاعرابا كما يوهمه فارفع بضم الخ
ولا يخفى انه ينتفي ان الكلام بان الاعراب لفظي يسوغ له ان يقول
وعلامة رفعه كذا مع ان المشهور انها عبارة عن يقول انه لفظي
ومن قال بانه لفظي يقول ورفعه كذا وعلامات اعرابا لم حيث
الخصوص نظر فيه البهوتي بانا لا نسلم انها من هذه الحيثية
علامات اعراب بل انواع له والانواع ليست علامات الاجناس
اذ الانسان مثلا من حيث خصوصه نوع للحيوان وليس علامة
عليه واجاب بانه المراد انه علامة لوجوده لان الحقائق
وجود الكلي الطبيعي بمعنى وجود افراده بمعنى كون وجود الافراد
علامة لوجود الجنس ايجاد الكلي نفسه لا وجوده خارجا
لان في ضمن افراده ورده السيد والمحققون بوجوه منها انه يلزم
عليه تعدد الكلي الطبيعي لتعدد افراده وهو باطل ولا يصح ان يدعي
ان هذا تعدد محال والمحال لا يتعدد بعدها لجواز ان يكون
للشيء الواحد محالا كثيرة لانه يرده اتحاد الاثر ولا يمكن حلول الشيء

في محال متعددة في آن واحد تامل ودفع شيخ الاسلام المنافاة
بوجه اخر حيث قال العلامة هي الحركات والسكنات المبنية
وة والعلامة الحركات والسكنات الاعرابية فقد اتحدا في الخارج
بمعنى ان العلامة وصاحبها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا
اي من حيث المجيء لمقتضى العامل او المقتضاه وهو كلام ظاهر
لانه يقتضي ان الضمة مثلا حال الاعراب هي حركات البنا
ولا معنى له لانها انما جيء بها لمقتضى العامل ويلزم عليه ان
لا وجود لحركات الاعراب في اللفظ اصلا على هذا القول وبهذا
تامل من الاعراب بالحركات والسكون بيانا ما وقوله
مما سيأتي بيانا لغير فرع عما ذكر قال البرقي يرد عليه اشكال
في نفسه لا معنى لان يراد من كلام المصنف الا ان يقال انه يرد
له سابقا عليه وهو بعيد جدا فتدبر وكان وجه اشكاله
في نفسه اقتضاؤه فرعية كل من الامور الاتية عن كل مما ذكر
فيقتضي فرعية الالف عن الكسرة مثلا ومثل هذا الايراد على
كلام الناظم مما يظهر بادنى تامل نحو جاء اخوين من المقص
وهو كثير شائع في مثل ذلك لانا احد ما الهمزة بعد حذف
بكسرة اذا اجتمعا في كلمتين واتصفا في الحركة فقد يعطيهم با
لنقص وهو لغة قليلة ترجم للمنع ومن يقول النوما وكسر لميم
اسم لاي قبيلة من قبائل العرب ثم بيت وبعده

الحذو

الحذو اي القيا كل من حذاء يحذوه حذوا بمعنى يتبعه وا
مرفوع بالابتدا خبره في الظرف قبله او مجرور بدلا من اسم الا شارة
اي واجر على هذا الحذو او بهو منصوب بفعل محذوف
يا حذه اي احذ المنبي وعربية من الاعراب بالحروف وبين جمع
السلامة واحترز بذلك عن جمع التكسير فانه اعرابه بالحركات
يا الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه اي لان الاصل في
المعرب بالفروع ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره
بالياء ليعاكس الفرع الاصل اي بيانا بينا عن الحركات الثلاث
يتبين كونه مفعولا لمحذوف يا انه مفعول مطلق اي تتبع
هذه الحروف بيانا بينا عن الحركات او يا انه ظرف اعتباري اي تتبع
ما ذكر بالحروف في الثلاث وقتا بينا ولا يصح كونه مفعولا
المذكور لما سيأتي لانتفاء لعدم صحة انفراد احدهما بالعمل
فيه نظر المتعلق وهو مفعولا يحتمل عدم اشتراط اجتماع عوامل
يا مفعول واحد عاملي الاسما خفض بالمضاف ونعت وقرة لعدم
اتفاق البصريين في الحركة وقد تنازعه الافعال الثلاثة قبله
الاخر واهمل ما في ما قبله ضمير وحذف لكونه فضلة ولا يحتمل
كونه المفعول الاول او الثاني لوجوب ابراز الضمير حينئذ كما
سيأتي قبيل الخاتمة انه صحيحا انا مفعول لمحذوف وفي بعض الحواشي
لانا لا يليها الا الفعل ظاهرا او مقدرا وكاشر الضمير كونه للفاعل

في محال معقودة في اناء واحد تامل وقد يرجح الاسلام للمخالفة
بوجه اخر حيث قال العلامة بين الحركات والسكنات الحذائية
وذا العلامة الحركات والسكنات الاعرابية فقد اتحدا في الخارج
يعني ان العلامة وصاحبها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا
اي من حيث المجيء لمقتضى العامل او المقتضاه وهو كلام ظاهر
لانه يقتضي ان الضمة مثلا حال الاعراب هي حركات البنا
ولا معنى له لانها انما جيء بها لمقتضى العامل ويلزم عليه ان
لا وجود لحركات الاعراب في اللفظ اصلا على هذا القول وهو باطل
فتامل من الاعراب بالحركات والسكون بيانا لما وقوله
مما سيأتي بيانا لغير فرغ مما ذكره قال البرجوي ويرجع اشكاله
في نفسه لانه يعني انه بيان ما ذكره الآن يقال انه بيان
لما سبق عليه وهو بعيد جدا فتدبر وكان وجه اشكاله
في نفسه اقتضاؤه فرعية كل من الامور الاتية عن كل مما ذكر
فيقتضي فرعية الالف عن الكسرة مثلا ومثل هذا الايراد على
كلام الناظم كما يظهر له في تامل نحو جاء اخو بني تميم المنتصر
وهو كثير شائع في مثل ذلك لان احد الجزءين لا تحذف
بكثرة اذا اجتمعا في كلمتين واتفقا في الحركة نحو لم يعلم يا
المنتصر وقرئ اوجع الله قليلة ان جر اللبن ومن يفخ الثومة وكسر الميم
اسم لابي قبيلة من قبائل العرب نسبوا بها لبيت وعنها

الحذو

الحذو اي القياس من حذاه يحذوه حذوا بمعنى بتبعه وهو
مرفوع بالابتداء اجزم في الطرف بعده او مجرورا بدلا من اسم الا شارة
اي واجر على هذا الحذو او هو منصوب بفعل محذوف
يحاذيه اي احذ المثنى وعلى بينه من الاعراب بالحروف وهو جمع
السلامة واحترز بذلك عن جمع التكسير فانه اعرابه بالحركات
يحال الاصل في الاعراب بالنوع من كل وجه اي لانا الاصل في
العرب بالنوع ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره
بالياء ليناسب الفرع الاصل اي نيابة عن الحركات الثلاث
بشرط كونه ممنوعا للحذف يحاذيه انه معمول لمحذوف اي تنوب
هذه الاحرف نيابة عن الحركات او يحاذيه ظرف لاعتبار اي الاعراب
ما ذكر بالحروف الثلاث وثنة نيابة ولا يصح كونه معمولا
للمذكور لما سيأتي التنازع لعدم صحة اعمال احدهما بالجملي
فيه نظر المتعلق به معمولا يجوز عنها لامتناع اجتماع عوامل
يحا معمول واحد عاما من الاسماء اصف بالنقص وقرئ لعدم
اتفاق الهمزتين في الحركة وقد تنازعه الافعال الثلاثة المتممة
الاخر واهمزنا في صاقبله همزتين وحذفناه لكونه فاصلة ولا يجوز
كون المعمول الاول او الثاني في الوجوه الاربعة الجارية فيما بعدها
سيأتي به التنازع ان صحة ابانا منعوتا لمحذوف وفي بلسم المذكور
لانا لا يليها الفعل ظاهرا او مقدرا واشترط هم كونه للفاعل

غير الكثير الا كلى او الصفة فتقدر على حد الحكم الجاهلية يقولون
لا ذو الموصولة الطائية لا يقال كيف احتقر عنها مع انها
مبنية وكلامه في المعربات لانا نقول الكلام مع المبتدي الذي
لا يفرق بين المعرب والمبني فاذا سمع لفظ ذو او توهم انها
المبنية افاده الشنواني وقال الشاوي انما احتقر عنها ذوا
الموصولة لان لها حالة اعرابية اذ فيها وجهان الاعراب والبنا
وذلك كقول امنظور بن سحيم لعقعسي فحسبي من ذوا
عندهم ما كفانيا من قصيدة قالها في امرأته حين حلقت
شعرها ورفعته الى الوالي فجلده واعتقله فدفع جبته وحلق
لحيته واطلقه واولها

ذهبت الى الشيطان اخطب بثنة فما دخلها من شقوتي في جمالها
فانفذ بي منها حمار وجبتي جزاه الله عني جبتي وحمارها
وليست بهاج في العز عاد بل امرئ عجاد بهم ابكى وابكى لوابها
وعرضي ابقى بعد ما ادخرته ذخيرة ونطفي اطويه كغرد ايها
فما كرام موسرون عذرتهم واما لئام فادخرنا حيائنا
واما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذوا عندهم ما كفانيا

والفم حيث الميم مفتوحا بانا يوهم ان الاصل الميم وليس كذلك
بل الاصل فوه كما سيأتي فكان الاولى ان يقول وفوا ذا ابدل
من واوه ميم واستعمل حيث في الرضا وهو رأي ابي الحسن

والجمهور

والجمهور على انها ظرف مكان قال ابن قاسم قوله يهمها لازم
فيجوز انه استعملها في المكان اي الاعتباري وهو التركيب والمعنى
في تركيب فاء فثم فيه الميم وبين اباذ واباذا الجناس الناقص
كقوله طل في وطل ذ النجم فيك كلاهما ساء وساهر واذا الهموم
ان كلامه لا يستقيم لوجهين احدهما ان هذه اللفظة بينها
لا وجود لها عند مفارقة الميم بل الموجود لفظة اخرى
فهو فرض محال والاخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظ
الفم نفسه والمحكوم عليه بالاعراب المذكور لفظة اخرى وهي
المتفاقبة عليها الواو والالف والياء فالمحكوم عليه شيء لم يثبت
الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه واجاب الشوبري
بانا نمنع ما يدل عليه المسبب وهو اعم مما يكون مع معوض
يكون بدونها اعرب بالحركات الظاهرة كان الاولى استغراق
الظاهرة ليشمل لغة القصر وفتح عشر لغات ايهم لم يتصل
عنه الميم واوصلها بعضهم الى عشر بن قال لان التضعيف يأتي
في كل من لغة نقصه وقصره وهو متوقف على نقل عن العرب
قال البهوتي ثم رأيته في شرح الشذور لشيخ الاسلام وفتح
ايا اعرابه بالحركات المقدرة على الالف في الاحوال الثلاثة كمعي
ونقصه اي اعرابه بالحركات الظاهرة قال دم في شرح التسهيل
وهي اضعف اللغات وابواه وحم كذا كر مبتدا وخبر وسوم

الابتداء بالنكرة شهرتها افاده بعضهم ولا حاجة اليه لان
المراد بالمذكور ما لفظها الاسمنارها وفي معارف والجم اقارب
الزوج وقد يطلق على اقارب الزوجة وبهن فيه احذف
الجر اي كذلك فهو من عطف الجمل عما سما الاجناس
الاولى حذف اسما لانها ذكرت كناية عن الاجناس نفسها
قال الجوهري الهن كناية وهنساه شيء تقول ما هذا هنك
اي شيئك عما سيتقبح ذكره اي فرجا وعرج الافعال القبيحة
ولهذا كني بها عن كونه ليس منيين الاعراب بالحروف هكذا
بل انما يثبت له ذلك في حالة وقال ابن الفرخ وجعلوا
قرين ذو النساء وبهما لزوم الاضافة والاعراب بالحروف
الا اذ ذوا لا تضاف الا الى المتكلم وفوا تضاف اليها فلهذا انحط
عن درجة ذو واخر عنه من نثر بعز الجاهلية الا قال
الموضح نه شواهد بن الناظم يعني اسمتناة مفتوحة فنون
مهملة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وبهو الذي
يقول يا للفلان ليجرح الفاعل القتالة الباطل فاعضوه
بهنة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة مجمة
اي قولوا له عض على ابن ابيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان
ينعك فاها حتى فلا تجيبك ولا تكنوا اي تذكروا كناية المذكور وبها

الهن بل اذكروا صريح الاسم الذكر وبهو الابر بفتح الهمزة
وسكون الباء وكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون
والشاهد في قوله بهن ابيك اذا استجلد صنقوصا افاده في
التفريج وبهو مجوج اي فقام عليه احجة بما ذكر بابه
الخذني عدي لم عدي بهو ابن حاتم الطائي كان من الصحابة
اسلم بهو واخته وبهي القائلة مخاطبة لافضل الخلق
عليه افضل الصلاة والسلام خذ العفو وامر بالعرف وكما امرت
واعرض عن الجاهلين ولن في الكلام جمع الانام تستحسن
من ذوي الجاهلين والشاهد في البيت جر الاب الاول بالكسرة
ونصب الثاني بالفتحة وبهو مقتبس من المثل السابر
من اشبه اباه فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما
فلم ابوه حيث وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل
الصواب فما ظلم امه حيث لم تزن بدليل مجي الولد على
مشابهة ابيه لكن بعيد تذكير الضمير العايد الى الموتث
المعلوم من المقام وقدرها فرد بهنا واني بصيغة الجمع
فيما بعد استغرابا يجوز ان الام من الاناث الاكثر عوده الى جمع
الكثرة وبهن الى جمع القلة هي نقصهن اشهر فعيدات
النقص شهير وبهو كذلك ولا ينافيه قوله وفي ابوتنا لبيه
بعيد لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة الكثر واشهر

هي استفالها مقصورة بعيدات النقص فيهن كثير وهو صناف
لتفريح للقصر بندرته فيها وقد يعال ندرته بالنسبة للقصر
والاتمام وذلك لا ينافي كثرته في نفسه ومن القصر قوله
انا ابا ها الخ الشاهد فيه من وجهين الاول انه استعمل الاب
مقصورا وهو المراد ههنا الثاني انه استعمل المثنى بالالف في حالة
النصب فقال عاينتاها وكان القياس ان يقول عاينتيها اي اوه
العيني وذكر الشنواني ان الالف فيه للاطلاق لا علامة تثنية
اذ المجد له غاية واحدة وقد يلتزم باعتبار المبدا والغاية
ليصح ما ذكروه من كونه شاهدا على استعمال المثنى بالالف حالة
النصب قال البهوتي وبهذا يقتضي ان الضمير ان الضمير يعاينانها
للمجد وفيه ان المجد مذكر والضمير مونث وقد يقال ثانيث
الضمير باعتبار كونه صفة والشاهد في الاب الشالث واما
الاول والثاني فيحتملان النصب بالالف على المشهور والنصب
بالفتحة مقدرة على الالف على لغة القصر ذكره اخاكم لا يطل
اخاكم مبتدا جزم ما قبله وقد استعمله بالالف على لغة القصر
لا بالواو واول من قاله عمرو بن العاصي لما عزم على معاوية
ليخرجن الى مبارزة على كرم الله وجهه فلما التقيا قال له
عمرو ذكره اخاكم لا يطل فاعرض عنه الامام وصار ذلك مثلا
يضرب به لكل من يجهل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله

ابو احسن حين قال له خاله وقد بلغه انا ناسا من اشجع
في غار بسر يثرب وهم قاتلوا اخوة ابي حسن بهلك في غار
فيه طبا اها نا نصيب هنها وانطلقا به حتى اقاما على فم
الغار ثم دفعه وقال ارض يا ابا حسن فقال بعضهم انما ابا
حسن لبطل فقال ذكره اخاكم لا يطل ومن استعمال الاخر
منصورا قوله
اخاكم الذي ان تدعه لملمة يجبك لما تبغي وكيفك من يبغي
ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف والذي تقديره اي
الزم اخاكم فلا يتعين كونه دليلا للقصر وان في بعض الفتين
زاد في الهمع ثالثة وهي تشديد النون كقوله
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وبعض حاذفي بين لبزخي
وهو اضعف اللغات واندرها واخوا باسكان الخ
وضعه قول رجل من طي
ما المرا اخوك ان تلفه وزرا عند الكريهة اصواتا على النون
وفي جم جموا كغز والغز بفتح الغين وسكون الزا
وبالواو والقصد والتشبيه ويطلق على فدح من خشب وعلى
مبلغة الكلب وبفتح الغين وسكون الزا وبالمهملة
والجيم وقد تعجم كما في القاموس وزيها تعمل
بالتحريك فاصلها ذوي بدليل قولهم في التثنية ذوا تا اي

لان الالف منقلبة عن ياء نظرا للغالب من ان معتل اللام بالياء
اكثر من معتلها بالواو حذفت الياء نظرا لها وللتخفيف وبقيت
الواو حرف الاعراب وانما قيل الاصل ما ذكر اخذا من قولهم في
الاتي انها هعربة بحركات مقدرة على تلك الاحرف ثم الزم الا
اسم الجنس والاتباع تقول في الرفع هذا ذو مال بواو
مضمومة للرفع وذا مضمومة للاتباع استثقلت الضمة
على الواو المضموم ما قبلها فسكنت كما في يخش تغزو وفي النصب
رأيت ذا مال بفتح الذال والواو لتقدير ما تقدم فحركت الواو وفتح
ما قبلها قلبت الفا وفي الجر مررت بذي مال بكسرهما حذفت
كسرة الواو لثقلها بواسطة كسر ما قبلها ثم قلبت بالسكون
بعد كسرة اه وزنها فعل بالاسكان اي مع فتح الفا قال
لان الحركة زيادة فلا تقدم عليها الا بثبت واجيب عن
حجة من بان الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني لا ترد عينه
الى سكونها اي فالمنتقى لقلب اللام الخ موجود هن
بابه قوة اي هن بابها عينه ولامه واوية الاصل خاصله
ذو بالتشديد حذفت الواو الثانية لما تقدم وهنت الازالة
لمنا سبة الواو واصله قوه اي بدليل قولهم في الجمع اقواء
وفي التصغير قويه وحذفت منه الها اعتباطا ثم اذا لم
يضف يعوض من فايه هيم كما سياتي لانها من مخرجها

واتوهم

واقوهم هنها مع الحركة واذا اضيف جاز التعويض وتركه
الاكثر واذا لم يعوض يلزم الاتباع كما في اخوانه ورد
بسماع قصرها اي الموجب لفتح العين والالم يوجد محقق
لقلب اللام الفا ٥ يجمعها افعال اي حيث قالوا ابا
واحما وفعل الصحيح العين لا يجمع على افعال بل على فعل قال
الناظم لفعل اسما صح عينا افعل قال الشاوي ليس في هذا
رد على الفراء بالنظر الى ابواح لانه هذهبه ان صلحا نه على
وزن فعل بالاسكان وفاوه همزة يجوز جمعه على افعال
وافعل واها بالنظر الى الجمع فالرد فيه ظاهر لانه فايه ليست
همزة فيه يستند اي لا بما ذكره الشارح لما علمت من رده
كما يفيده تقديم المحمول وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلا
اخذه الشارح من كون اللام في الاعراب بالنايب والمقام
صارف عن رجوع اسم الاشارة الى اقرب مذكور وهو
القصر والمثال شاهد صدق على ذلك انه يعترض اورد
عليه انه بهذا الاشتراط في ذو وتحصيل الحاصل لانها ملازمة
للاضافة واجيب بان الشرط يتعرف الها وهو محتاج اليه
وهو ما عدا ذو وبدلالة العقل ولا يرد لا ابالك لانه
مضاف الى الضمير واللام مقحمة على ما هو مذهب الجمهور واورد
عليه انه لو كان مضافا للضمير لكان معربا ووجب الرفع

وتكرارا كما سيأتي في بابه لا المنافية للجنس واجيب بان
الغرض من هذا الفصل انه بقصد الاضافة كما اضافة فلا يستلزم
توكد الرفع والتكرار تكونه في صورة النكرة والجزء عند رأي موجود
ويكون الغرض حاذكر انوع ايراد الا ابالي بالاعراب بالحرف مع اضافته
لليا لا لليا معطوف على متعلق يضعف المحذوف والتقدير
انه يضعف لسايرلا سيما مظهرها ومضمرها لا لليا والعالم
يقيد اليا بيا المتكلم لانه الاضافة لا تكون الا اليها لكون
يا المخاطبة مختصة بالفعل مع حاريش عليه لكم اشار به الى
دفع اعتراض على الناظم في سكوته عن الشرطين المذكورين
وحاصل الدفع انه اكتفى عن التصريح بهما لكونهما مذكورين
كذلك وزاد بعضهم على ما ذكر انه لا تكون منسوبا اليها ورد بانه
يغني عنه شرط الاضافة اذ العامل حال عن المضاف لا عن
المضاف اليه لعدم شرطه واعملا مصدرا عملا يعتلي اعتلاء تقرع
للضرورة ومعناه الوقعة والشرف على انواع غير اليا اي انواع
المضاف اليه المغايرة لليا فانها تكون منقوصة معربة بالحر
الظاهرة يرد عليه ان فانها معربة بالحرف مع انه غير مضاف
في قول الحجاج
خالط من سلمى حيا شم وذا صميما حرفوما عتار الرقعة
والاسما الا ربعة من اسما الحمة ويجاب بان ذلك شاذ فلا

يرد نقضا وقال ابن مالك حذف المضاف اليه في المعطوف
عليه وبقي بثوت لعلة فيكون كالمذكور اي حيا شيبها
وذابها وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه هو هو لا يلحقه
التنوين اي لاجل القافية او لنية الاضافة فحذف اي التنوين
وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة
فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد بخلاف ما لو قلنا
بالحوت التنوين له فانه كانت تحذف الالف لاجله فتصير
الكلمة على حرف واحد فيؤدي الى الاجحاف بجميع ظنا وفي
العرف قيل كالحوت لا يربه شيء يلزمه اي يتعلمه وظنا ما
جز بجميع منع من الصرف للوصفية والالف والنون والجملة
بعده في محل نصب على الحال خلوف من الصايم اي تغير رائحته
ومعنى اطيبيته عند الله ثناؤه عليه ورضاه ولا يختص
بيوم القيامة كما قاله الخطابي والبغوي وبن الصلاح وذهب
الشيخ عز الدين ابن عبد السلام الى اختصاصه به بتقييده
بيوم القيامة في رواية مسلم واجيب بان ذكر يوم القيامة
لكونه محل الجزاكما افاده ع شيء مما مر نقلا عن ابن ابي شريف
وكلها تقضان لليا الخ اي مع جواز رد ما حذف منها
وقلبه باوادغامه في اليا وانما تقضان لاسم جنس اي
نكرة لا معرفة ومن الثاني واسه ذو العقل العظيم وانما

اختصت بذلك لانه سبب وضعها التوصل بها الى الوصف
باسما الاجناس ولا يناقضه قول الناكهي وصل ذو مال
للاضافة الى اسم جنس ذ وللاضافة الى علم حوانا اسمه ذو بكة
او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم او جملة نحو اذ هب بذي
تسلم لانه مراده المثلية في جواز العطف به لكونه وارد في
القرآن
وان كان الاول والثالث شاذين تامل ظاهر احترز
به عن الضمير العايد لاسم الجنس فانه يعامل معاملة ولا
فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا غير صفة المراد بها ما خذ
من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما لم نقف عليها لان
الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف باسما الاجناس
واذا كانت المضافة اليه وصفا لم يحتج اليها وبهذا القيد لا يرد
عليه اخراج الصفة لانها اسما اجناس نقول بعض اربابنا الحواشي
والظاهر ان التقييد بغير صفة غير سديد او مجموعة جمع
سلامة اي لمذكر او لمونث فان جمعت جمع سلامة لمذكر اعربت
بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا ولم يجمع من هذا الجمع الا الاعلام
والاخ والحم وان جمعت بالالف والتاء فما يريد من لا يعقل
اعربت اعرابا الجمع بالالف والتاء افاده سم قال البهوتي
وما ذكره من سماع جمع الحم بهذا الجمع تبعا لابن هشام
مخالف فيه قول القاموس وكونه قيل لزوجة حمو ذلم يمنع من لا اعلم

انه

انه سمع وقال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يا باه اهـ
وقد يجاب عن ابن هشام بانه حجة ومن حفظ حجة على من
لم يحفظ لكن اقتصاره على هذه الثلاثة يخالف حكاية يونس
سماع بنون وذوون وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفين
قال ابو حيان وهو نهاية الغرابة اهـ قال في شرح التسهيل
وهذا اسهل المذاهب الخ وابيه فيه بان الاعراب انما جي به ليبيا
مقتضي العامل والحروف الظاهرة واضية بالدلالة المطلوبة
فلا معنى للغايها وجعل امر هذه مختلفا فيه دليلا قال
الناكهاني ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة
اذا صح له كما جعلوه في الميثلي والمجموع من نفسها وهو على
التثنية والجمع ثم انقلبت الواو والفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وهذا اولى لم يرد عليه ان حركة هذه الفا عارضة
فلا تقتضي موجبا لقلب الواو المتحركة الفا واجيب بان
حركة الياء في الاصل غير عارضة والحكم بذهابها والا تيان
بحركة اخرى للاتباع فرضي تقدير بها وجمع جريان الباب
على سنن واحد وعلى تسليم عروضها يقال لما كانت عوضا
عن حركة اصلية اعطيت اصلها حكمها وذكر في التسهيل
ان هذه المذاهب امور اي لان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات
ظاهرة او مقدرة فاذا لم تكن التقدير مع وجود النظير مع بقاء

عنه وقد امكن في هذه الاسماء افاده الوصابي قيل ويمكن
تثنية كلاهما مبنيا عليه بان يجعل الباء في قوله وارفع بواو الصاحبة
لا للاستعانة قال بعض المتأخرين قلت ما يأبى ذلك قوله وغيرها
ذكر بنوه بخوجا لها وانه ذكر هذا الباب في عداد ابواب
النيابة لا فيما فدر اعرابه افاده البهوتي من جملة ثمرة
هذا المذهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
والحروف اشباع وعليه المازني والزجاج ورد بان الاشباع
انما يكون للضرورة وانه يلزم بقاؤه وذهب هارون حرف
واحد الرابع كالثالث والحركات منقولة من الحروف
ورد بان شرط النقل الوقف وسكون المنقول اليه وصحته
وصحة المنقول عنه وبانه يلزم عليه جعل الاعراب في غير
الاخر مع وجوده الخامس كذلك ولا نقل بل هي الحركات
التي كانت قبل وثبتت الواو في الرفع لاجل الضمة وقلبت
الفا لاجل الفتحة وياء لاجل الكسرة ورد بان هذه الحروف
ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد بين فساده
وان كانت لاما فانه يلزم جعل الاعراب في البنى مع وجود اللام
السادس انها معربة بالحركات والحروف مما ورد بانه
لا نظير له السابع انها معربة بالتقدير والانقلاب حالة النصب
والجر وبعدم ذلك حالة الرفع ورد بان عامل الرفع لا يكون

موثرا

موثرا او بان العدم لا يكون علة للثاني من اقسام ذكر وذا عاد
هو بان بحركات مقدرة في الحروف والبقية معربة بالحروف
ورد بانه الغرق نظم التاسع انها معربة بحركات مقدرة
بثلاثة حروف العلة منع من ظهورها طلب حروف العلة لحركات
من جنسها العاشر انها الحروف دلائل اعرابه هكذا راتبه
وانظرها للرد به للفرق بينها وبين الواو الخ قلت يحصل الفرق
بالعكس قلت انما لم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع
لانها تشبه المثنى لانها ايا ولما فيه من الاشارة الى تقسيمها
على المثنى والمجموع بالسنة الحروف الثلاثة لاصالتها
بالافراد افاده البهوتي فلا استلزام لانها اخرا لا يظهر ذلك
ذا بين وذا وانه كذا قال بعضهم وقد يقال الذهن يستلزم من
له ذلك وذا يستلزم هما حبا بفتح الحا تاصل فيجوز ابي
بالتشديد كقول الشاعر

فلا وابي لا استكر حتى يبنى الوالد العب الحسينا

وحصه البعض بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال انه كان
جمع مسلاحة وعلى الجواز فالظاهر ان رفعها بالواو المقدرة لانقلابها
واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جمع المذكر السالم اذا
اضيف اليها جاء مسلمي بقي انه النمل اذا اضيف اليها ردت
واوه وقلبت يا فيقال يا نملي معربة بالحروف المقدرة رفعا

ونصبا والظاهر جرا ومعربة بحركات مقدرة في الظاهر الثاني
لا طلاقهم انها اذا اضيفت لياء متكلم بحركات مقدرة والثالث
الاعراب بالحروف لظهوره الالف حال النصب وكم
تقلب بالعدم المقتضي للقلب كما تقلب الف التثنية
في يحوز يد اي ويزن في الاشباه والنظائر بعد الالفين
بائة الف التثنية وجد فيها سبب واحد يقتضي قلبها
ياء وهو وقوعها موقع مكسور وعارضه الاخلال بالاعراب
وهناك سببان ما ذكر وانكسارها قبلها بالتقدير من
حيث ان الفا تكون ما قبلها لما وجد فيها فقوي سبب القلب
فلم يعتد بالعارض بالالف ارفع للمثنى سواء اضيف
الى ظاهر او مضمر او لم يضف وسواء كانت تثنية اسم علم
مذكر كالزيدين او مونث كالهندين او صفة كالمسلمين
والمسلمتين او جمع تكسير كالجمالين او اسم جمع كالركبين او اسم
جنس كالعشرين واشترط الاكثرون لكل ما يثنى ثمانية
شروط الاول الافراد فلا يثنى المثنى والمجموع على حده وجمع التكسير
الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
ذا وتا واللذان واللتان فوضع موضوعة للدلالة على
اثنين وليستا مثنيا حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين
وقد مر ادلته واما قولهم هذان وهتين فليست لزيادة

فيها المستثنية بالا فالحالية بتة بدليل حذف فرعها وصلة الثالث عدم
التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا تركيب
مزج على الاصح فما مر يدل على الثلاثة على الثلاثين مما سمي به من
الجمل ذا واو وتا واما المركب تركيب اضافة فيستغني بتثنية
المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم
بالغيا على الجديد بل يقصد تنكيره ثم يثنى ونذكر لا تثنى الكنايات
عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها تقبل التنكير لحاصل
اتفاق اللفظ واما نحو الابوين للاب والام فمن باب التغليب
السادس اتفاق المعنى فلا يثنى الحقيقة والمجاز والمشترك
على الاصح خلافا لمن اجاز الاخير فلا يمتنع واما قولهم القلم
احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغني بتثنيته عن مفرده
فلا يثنى سوءان استغنا بتثنية عبر عنه واما قوله
فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا سواءين فاجعلني في حبها جلدا
فشاذ وان لا يستغني بالملحق بالمثنى عنه فلا يثنى اجمع وبجمعه
استغنا بكلا وكلتا فالثامن
واعن بكلتا في هنيء وكلا عن وزن فعلا ووزن افعلا
لشامل ان يكون له ثاني في الوجود فلا يثنى الشمس والارض
والقمر واما قولهم الزمان للشمس والقمر فمن باب التغليب وزاد
بعضهم شرطين اخرين ان يكون له مادة فلا يثنى كل ولا الاسما

المختصة بالتثنية كاحدو مريب ودياروان لا يشبه الفعل فلا
يثنى افعل من ورده بعض المتاخرين بان الشرط الاول
معلوم من اتفاق المعنى فهو مغنى عنه وان المانع في الشرط
الثاني عارض منشا من التركيب فلا يعتد به اذ هو في
ذاته يصح ان يثنى نيابة عن الضمة انما ثابت عنها
لانها اخصر لكن للاعراب بتغيرها والرفع اسبق انواعه
جعلت علامة عليه نيابة عن الاصل وهو الضمة
والمثنى اسم اي اصطلاحا واصالحمة اسم لفظ المعطوف
من تثنية العود اذا عطفته نابة عن اثنين اي دليلها
وضمنا ولا دلالة للفعل في التثنية على الزمان لانه للماضي
حيث وقع لانه للتعاريف يراد به الاستمرار فلا يرد ما سيجيء
به من المثنى اتفاقا في الوزن والحروف اي صوا تفاقا
في المعنى ليخرج المشترك بالنسبة لمعنيين مختلفين كعينه
للجارية والباصرة واخمسة والمجاري وضع بن مالك الجواز
معللا ذلك بان الاصل في التثنية واجمع العطف وهو في
المتفقين والمختلفين جايز بالاتفاق والعدول عنه
اختصارا فاذا اجازه احدهما فليجز له الاخر قياسا
وبعضهم بنى المسئلة على الخلاف في استعمال المشترك في معنيين
بزيادة اغنائها عن العاطف والمعطوف ابا بالواو خاصة

وهو اصل مرفوض لانه يلتبس الاثنين وبمرة كقوله كانا بين فكها
والفك او لقصد تكثير كقوله لو عد قبر وقبر كانا اكرم
ميتا او تفصيلا كمهر نجار رجل طويل ورجل قصير او حقور
كقولنا لحجاج ان اسمه محمد ومحمد يموم وارادة محمد ابني
ومحمد اخي وقد يكونان للتكثير بدون عطف نحو صافا
ودكادكا واورد عليه اللغاني انه صادق بالتصغير لانه ايضا
قايمان وبالتثنية والتثنين اذ هي حقيقة عن انت وانت
ورجل ورجل وامراة وامراة واجيب عن الاول بان المراد
بقوله اسم للمعرب بقرينة المقام اذ الكلام في المعربات
وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر العطف والمعطوف
عن لفظه لا عن معناه فاسم نابة عن اثنين لا بهذا اظاهر
ان مجموع الموصوف والوصف جنس بقيد التثنية والاولى
والاحسن ان يحمل اسم جنس نابة عن اثنين فصلا اول
مخرجا نحو رجلان اي عاشان فانه يدل على اكثر من اثنين
ونحو صوان فانه يدل على اكثر وليس هذا رجع البصر
كرتين لان دلالة على الكثرة ليس بالوضع كما هو ظاهر
فتسقط ما في الحواشي عن المرين في عمر وعمر اذ قلت
عمرو اخفض من عمر سيتكون عينه فلم لم يراع ان التغليب
قلت لتقرن الثاني بدلالة على الاشرة كما قيل به في قوله تعليم

افضل الصلاة والسلام اللهم انشر الاسلام باحد العمرين وقيل
انما غلب عمر احد مفي الشريف للاشارة بطريق الكشف
المنوي الى انه سبقت له السعادة الازلية وبالثاني
نحو العمرين زيد بكر وعمر فقد ذهب خارج بالاول
للاختلاف في الوزن ايضا فلا حاجة لاخراجه بالتقيد
الثاني وبالثالث كلا وكلتا الخ اي كما خرج به نحو
شفع وزوج لان التثنية الزيادة المذكورة يصدق بصورتين
صالا زيادة فيها عن كزوج وشفع وفيها زيادة لا تفيد
كالتعيين والتثنيين في كلتا رجليها سلامي واحدة
تمامه كلتاهما مقرونة بزيادة السلامي بضم السين وتخفيف
اللام وفتح الميم واحدة السلاميات وهي العظام التي
تكون بين كل مفصلين من مفاصل اصابع اليد او الرجل
وكلا بهذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى عما خرج
بقيود التعريف واقتصر على المشهور منه واصل كلا كلو
قلبت الواو الفا واصل كلتا كلوا قلبت الواو تاء والالف للتا
ولزم ان لام الكلمة وهي الالف المنقلبة عن الواو في الاولى
والف التانيث في الثانية تقلب اعرابها افاده البهوتي وقيل الالف
في الاولى والتاء في الثانية منقلبتان عن ياء وقيل التاء زيادة
للتانيث ورد بوقوعها حشوا وجود سكان غير الحروف الا

وقفت

وقفت حشوا في ثمرتان هنلا لدفع التباس المونث بالمذكر
واستدل على كون اصل الواو الاولى يا بتثنيها ما في التصغير
عند سيبويه اذا سميت بهما مضافا حار موكدة لانه
كلا مبني وصل بمضمر لا يكون الا مضافا اليه وقيل هو سنة
واحترز بها عن نحو المدينا كلاهما يا زيدانا وكلا فعل امر
من كال ورد بانه لا يقال كلا وانما يقال كيلا كبيعا وعلى
التنزيل وارخا العنان فكلا مضاف في اعرابه الاسمعا فكلا التفصيلية
لم تدخل حتى تخرج افاده الشاوي ثم قال وقال شيخنا
التواني احترز به عما اذا اتصلت بالمضمر غير مضافة اليه
كقولك زيد وعمر وهما وكلا الرجلين فانه الانصاف يشمل
القبلي والبعدي وهو غير مراد هنا كما يحيد عنه اي وارفع بالالف
كلا اشار به الى ما كانه معطوف المثنى وانه مضافا فحال
من نائبه فاعل وصل وانه متعلق مضافا محذوف لدلالة
الكلام عليه وكلتا كذلك يحتمل ان يكون مبتدا وجرا وان
يكون كلتا معطوف على كلا وكذلك حال وبعضهم يعربهما
اعراب المثنى لانهما في هذه الحالة ايضا اي حالة الاضافة الى
ظاهر وبها لغة كنانة وفيها دلالة على ضعف القول بانهما
في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلابهما
جرا ونصبا كانقلاب الغلامي فانه لو كان كذلك لم تقلب يا

مع الظاهر لغة فتثنى الحاقها بما تثنيهما به اقوى
وصنعة نعم الغنى الخ الشاهد في كلا فانه تاكيد لما
المجرور بالباء ولم يلحقه الباء اضافة للضمير فدراى انه
مجرور اعني انه للمقصور وعليه فيظهر كونه الف
عصي والف كلتا كالف حبلى ملازمان للاضافة اي
الى ما دل على اثنين نحو كلاهما وكلا الرجلين اوصاحبي
قوة ذلك نحو كلانا واصاقوله
انا لمختبر والشر هدا وكلا ذاك وجه وقبل فعلى التاويل
بالمذكور وسياتي بيانه ذلك في شرح قول الناظم
لمبهم اثنين صوروا بلا مفرق اضيف كلتا وكلا وقد
اجتمعا اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى كلاهما حين
جد الجري بينهما الخ الضمير للفرسين وجد الجري بينهما
من اجار المتلمس اي جد في الجري واختار لافادة المبا
في شدة الجري كما لا يخفى واقلقها وراى من زى الوكو
بن بوار بوا اذا انتفخ من عدو او فزع والشاهد فيه
حيث اعتبر اولا المعنى فثنى وفي رابي اللفظ فافرد
وبه جا القرآن ظاهره ان القرآن لم يجي باعتبار المعنى
وليس كذلك قال مقاتل كلتا الجنتين اتت اكلها فراعى اللفظ
ثم قال عن قابل وفجرنا خلالهما نهرا فراعى المعنى وتمكن

ان يقال مراد الشارح وبه جا القرآن نصا والضمير له خلافهما
يحتمل رجوعه للجنتين فلم يكن رجوعه لكلتا هنيئا وان
كان مرجوع الضمير المضاف اكثر من رجوعه للمضاف اليه
اسما من اسما الاستثنا اي هي الاسما الدالة بالوضع على
كونه المدلول اثنين ولما لم يكن هو مجازيا في المقصود عنه بقوله
وليسا ممتنعين حقيقة بل بان مطلقا اي سواء فردا
كقوله فتما حيين الوصية اثنان اي شهادة اثنين ليصح الاخبار
به عن شهادة بينكم او ركبا نحو فما تجرد منه اثنا عشر
عينا او اصنافا نحو ثمانية من الضان اثنين ومن المعز اثنين
ولا يقال اثنا كم لان
ضمير الاستثنا يفسره الاثنين فاضافة اثنين اليه اضافة الشي
الى نفسه وهو لا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نصا في عدد
مخصوص فاضافة اثنين اليه من اضافة الخاص الى العام
وبجلان كلا وكلتا فانهما ليسا بمثنيين حقيقة حتى يقال
ان ضمائر التثنية لانها تفيد انهما مفرد ومعناهما مثنى
فحصل الفرق بينهما وبين اثنين وتخلف الياء اي بان تكون
في موضعها وقائمة مقامها من حيث اعرابها والتنوع عنهما
العامل لا في النوع الخاص الذي يثبتانها وهو كونها علامة
للرفع في ليبك وعوضه خلفت الياء الالف فقد يراد الرفع
فقد يرد نحو ليبك فانه هنيئا منصوبا بالياء ولا يقال خلفتا

اليا الالف لانه لم يستقم رفعها واجوابه خلفتهما في التقدير
فان قلت بهذا استثنى فاليا هو فده قلت قد اشتد دعوته
فيا لبي اذا بهدوت لهم نعم بينهي اما يوجد شبيها بالمثنى
لانه لا يدل على اثنين بل على التكثير وكلام الناظم يشكل
بقول الشاعر

ان من صاد عقعقا المشوم كيف من صاد عقعقان ويوم

والجواب ان العرب قد ترفع الفاعل والمفعول هما المفهم
المعنى نص عليه صاحب البسيط واستشهد عليه هذا البيت
وعندي اجوده هذه وهو ان الاول جاء الفا قصر المثنى
فتبعه المعطوف عاطفا بها للفظ فهو على التوهم في هذه
الالفاظ جميعا يوهم ان لفظ جميعه في كلام الناظم توكيد حقيقي
موكده وهو ممنوع كما قال الشارح في خاتمة التوكيد لا يخالف
المؤكد ويقوم المؤكد مقامه على الاصح اي لان المؤكد من يد
للمتبوع بل واحد فمن يد للاستغراق فتنافيا واجاز الخليل
نحو مررت بزيد واما اخيه انفسهما وقدرهما صاحبا اي
انفسهما فيحتمل ان يكون الشارح مهنا جريا على هذا مذهب
الخليل ويحتمل ان يكون حال هو في لبيا ما مرجع الضمير تأمل
بعد فتح قد الف قيل انه حشو لا فايدة فيه قال في التسلت
وليس كذلك بل فيه فايدة انه احد اهما التنبيه على انه ما قبل

بالمثنى والملحق به مفتوح بخلاف اخي والملحق به فانه
مكسور الثانية قبل الفتح وهو انه لما كان ما قبل الياء
مع الالف لما ناسبتها ابقوه مع الياء على ما كان عليه وما
فيه قبل تحييها العدم ما يقتضي زواله فضب على
الخيار الاولى جعلها منصوبين على الظرفية الاعتبارية
اي وقت جرو نصب لانه مجيء المصدر حالا وان كان كثيرا
منصوبا على السماع كما كتبه لكن عزمة وقال ابن القزويني
مفعول لاجله اي ارادة نضب وجر فيكونون قليبا وبعضهم
نضبها بنزع الخافض وهو من دود لانه لا يتعدى الا بحرف
ان وان وكي لا يغر كما سيأتي من المجرور وفي ضمان المجرور
بفي هذكر فكما ان الظاهر مجرورا وهنصوبا الا ان يقال الثاني
المثنى هي المضاف اليه وسبب فتح ما قبل الياء انها بعد
فتحه الاشعار بانها خلف الالف اي هو ليلائم الياء بين
كسرتين لو كسرها قبل الياء مع كسر النون وذلك مستثقل جدا
وهي لزوم الالف اي هو الاعراب بحركات مقدرة ظاهرة
على النون اجراء مجرى المفرد حتى النيابة في هذا خلافا
لهما بالسماع المهملة اي عض وبين كما في القاموس
وجعل هنا ان هذا لسا حرانه لا دلالة فيه على ما ذكر
لاحتمال ان يكون اسم اله ضمير الشان وساحران جر المبتدا

محذوف اي لهما ساحران وجملة يريدان لهما ساحران جران
وان تكون ان بمعنى نعم كقول ابن عمران وراكبها حين قال
له اعرابي لمن انت فاقة حملتني اليك وعينه الحرف اي
للعلمية وزيادة الالف والنون كما شرحنا بذلك اسم
للستين للحذ بذينك المتواليتين لعدم المطير فيهما كما في القاموس
وبنيا تنازعه كل من الفعلين بعده واعمل الثاني لا الاولى
على قياس ما سبق بنيا بنى عن الكسرة والفتحة مبنى المحذوف
وجوبا اي فانبت اليا فيما ذكر بنيابته او اعربا بما ذكر بالياء
وقفا بنيابته اولاجل النيابة ولا يضر عمل المذكور فيه لتغايرهما
سبق لكن الاسما الستة قول بعض ارباب الحواشي اي
حال كونها نائبة عن الفتحة والكسرة غير سديد لوجهين
الاول لزوم كونه حالا للمذكور وهو غير صحيح لما علمت الثاني
انه ينافي حصره وتحييه حالا سابقا وقدم الجر لانه الاصل
والنصب محمول عليه سالما جمع الخ من اضافة الصفة للموصوف
او الاضافة على معنى من وشرطها موجود والاحتراز بالسالم
عن المكسر وهو ما تغير فيه بناء واحده باحد كتة عمرو زيادة
فقط كعمر وصفوان او نقص فقط كثمة وثم او بدل شكل
فقط كاسد واسد او بالنقاط كعلام وغلمان او باثنين منها
كرجل ورجال ورسول ورسل ولا فرق في التغيرين الظاهر كما

مثل

مثل والمقدر كذلك وشمل فاقة بانواعه مرويا بالحركات
الظاهرة وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في بابه وسيجيء
ان هذا الجمع جمع المذكر السالم اي باعتبار معناه لا لفظه
فلا يرد نحو بنين وحبلى لمذكرين فانهما يقاربانهما
في بنوة وحبلون ولم يجده اكتفا بحد المثنى لانه يعلم
منه بالمقايسة وحده الفاكهي بما ذكر على اكثر من اثنين
مع سلامة بناء مفرده وشروط شروط المثنى ومعنى باقي
لسلامة بناء واحده اي الا لاعلال فلا يرد نحو الاعلون
وقاضون لان كلا منهما علة للثالث او لمحذوف اي
انما كان على حد المثنى وطريقه لما ذكر ما كان كذلك
اي مشخصيا لان العلم الجنسي يستغني باسم الاجناس
افاده المنوفي قال ابن الفرج ودخل له فوقه على ما كان عليه
على التوكيد نحو اجمع فانه يقال اجمعون واشترطت العلمية
لان هذا الجمع غير العلمية الزاية لاجله فانه قيل اذا ثنى العلم
او جمع زال العلمي العلمية عنه لان تثنيته وجمعه يقتضيان
ذلك اذ العلم دال على الوحدة كما يوخذ من حده والتثنية
والجمع يدلان على التعدد وبهما فشا فيهما ذا وحينئذ فلا
حاجة لذكر الاشتراط واجيب بانه ما ذكر من العلمية شرط
لقد قدام على الحكم وزوال العلمية شرط لثبوت ذلك الحكم

بالفعل قال الدماميني وقد عن لي ان انظم ذلك نثرا فقلت

اما علما الهند لازال فضلكم ... هذا الدهر صادام يعلو بعزة سعده
الم يكم شخص غريب لتحسنوا ... بارشاده عند السؤال لقصده
فيسارها امر بشر صفة وجوده ... حكم فلم تفق النجاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا ... صفتم ثبوت الحكم لا بجحده
وهذا المرجو في الغرابة غاية ... فهل من جواب تنعمون برده

وجوابها قد تقدم وقد نظمه بعضهم ممتثلا المدح فيه الاشارة الى الجواب ايضا فقال

امام الفقه ابد بت من غزر الحجا ... سؤالا جعلت الفضل درة عقده
وفي جمعه اي السبق فزت ناصبا ... له علما يهدي الى سبل رشده
وزدت بما في الفكر وحقة ما التقت ... صبا ديه اذ بانت لاحكام حده
والغرة في جمع السلامة ما حكت ... اشعة هيني الشمس الذاكية
اذ شرطوا في جمعها علمية ... لتجري فاقدام لدى روم طرده
وفقدانها شرط التثنية فاكم ... جوابا بوجهيه يري عند قصده
فلا زلت في اوج المعارف رافيا ... مع الشرف الاسني صفازل سعده

وفيه الماز بي العلم بكونه ... عن معدول فانه هيئة تثنية
عمر وجمعه بفتحها وكسرا وقالوا قول جاني رجلان كلاهما عمر وكلهم عمر قال ابو حيان ولا اعلم احدا وقفه لمذكور اي في المعنى لا في اللفظ فلو سميت رجلا زينب

وسعدي

وسعدي قلت زينب وسعدى كما انك اذا سميت بزيد هندا مونثا جمعته بالالف والتا وقلت زيدات عاقل لا يرد عليه جمع اسماء الله وصفاته لانه مختص بالسماع لكونها توقيفية وخص اولو العقل بجمع التصحيح لانهم اشرف من غيرهم والصفة اشرف من التكسير قارنة التعميل وكون العقل لبعض هنثى او مجموع كان وكذا التذكير مع اتحاد المادة اي لاجل اختلفا فلا يقال رجلان في رجل وامراة خالية من تا التانيث فيد بها لان المونث بالالف كحبلى وحمراء يجمعان مذكرهما بهذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال حبلون وحمراوون قالا بو حيان فلو سميت رجلا بزينب او سلمى او اسماء جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمسميانها الان اي لا باعتبار اللفظ قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات في اعطى حكم المونث اعتبارا باللفظ وقيل انه المورد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء اعطا به حكم المذكر اعتبارا بمعناه ولاي شيء قيل زينب فلم يزد التا نه التصغير تنزيلا للحرف الزايد منزلة التا التانيث ولم يقل زنيب منقولا الى المذكر من زينبا نه تنزيلا له

فرها

صرفية فلحقه واجاب الفرج بان المراعي عندهم اولا وبالذات
انما هو المعنى فتثنين مراعاته اذا لم يوجد مانع منها
والا روعي اللفظ فني باب العدد ليس يستكثر هما يمنع من
مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وقالوا ثلاثة طلحات بالتا
وفي جمع المذكر السالم وجدها يمنع من مراعاة المعنى في طلحة
وهو تاء التانيث فلم يقولوا طلحون وراعوا اللفظ لجمعه
جمع المونث السالم ليلا يفوتهم المعنيان افاده البهوتي
ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين الاولى حذفهما لانهما
شرطان لمطلق الجمع صحيحا ومكسرا وكاضافتي مزيدا جمع
السلامة بخصوصه ولذلك حذفهما المرادي معللا بما ذكر
واجازهم بعضهم اي مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا
وعي الجواز في المختوم بويه فيقال تلحق العلامة باخره فيقال
سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول وتحذف في الثاني
فيقال سيبون او الاسنادي كبرق نحرهم اي لمع عنقه ومثل
جمع التثنية فاذا اريد الدلالة على اكثر من اثنين ما سبق به
اضيف اليه ذو او اضافة المسمى الى الاسم كذا نقله وكذا
يقال في المركب المزجي وسكت عن المركب الاضافي اذا جعل علما
وحكمه ان يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقال في غلام
زيد علما غلاموا زيد وغلامي وعند الكوفيين اجازة جمعهما

صافيتا رغلاموا الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما
فيهما او الاعراب بحرفين كالزيدين او الزيدين ايجاز حذف
كل منهما اعرابه قبل الشهرة لاستلزامهما اجتماع اعرابين في
كلمة واحدة فاذا اعرب باحركات جاز جمعهما لانتفاء المحذور
بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة احرف خالية
من تا التانيث اي الموضوعة له واذا استعملت في غيره ليجمع
اخراج علامة فانه تاء للتاكيد لما لحقه لا للتانيث
ليست من باب امنوا فعلا بالاضافة لاني علابسته اي افعل
هذكر فعلا وعشلها بونه وما ذكره يجني قول صاحب
التوضيح قاعلة للتا او تذرع التفضيل وانما اعتبر في الصفة
قبول التا لان قبولها يدل على شبه الفعل وانما يجمع بهذا
الجمع ما اشبه الفعل الحاقا به في لحوق واو لاخره اذا وصف
به هذكر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف بنيه وهو نوع
التنكير فاشبه الفعل كضوربوجمع الاول بجمعي فاعل
والثاني بجمعي مفعول فان جعلا علمين لمذكر جمعا بهذا الجمع
اجاز الكوفيون ان يجمع نحو طلحة الخ اي بهما بينا التا من
اعلام المذكر فيقال طلحون بحذف التا والتاء لواجاز ذلك
بالسماع والقياس اما السماع فقولهم في غلامة لرجل المشهور
وربعة للرجل المعتدل علامون وربعون واما القياس فعلى

ما ورد من جمعه جمع تكسير قالوا في عقبه اعقاب وورد بان
عاسمع شاذ وجمع التكسير يعقب تانيثه التا المحذوفة
وجمع السلامة لا تانيث فيه فلا يجمع القياس لوجود الفارق
على ان جمع التكسير لم يرد منه اصلا ما ذكر فلا يتاتى عليه
يستثنى مما فيه التا الخ ولا يا فيه ما سيأتي من انه ما ذكر
ملحق بالجمع لانه ما بها فيما اذا جعل علما وما سيأتي
في علم العلم وبينهما فرق لا يخفى لكن سيأتي عن الشرح ان محل
جواز جمعه مثنى اذا كان علما والا كان جمعه شاذا وقد يقال
ما سيأتي فيما شذ فيه سالكا ما يعرم به الشارح فكلام الشرح
هو المعتمد ذكر فتامل قال فهل يكون جمعه هذا الجمع اي على
مذهب الجمهور وخالف المبرد فقال لا يكون فيه لان الاعداد
لا يكون عدودا بيوم هتام الصفة التي هي اسم فاعل
بالوصف في المعنى فقولنا رجيل همناه رجل حقير او غير
ذلك مما ينتقيه المقام هنا الذي يرمونها ما طر شاربه
الخ ما نابت واذا نابت وطر بالفتح اي نبت بطر غرا وكمر
مرورا وبتا الطر بالضم ايضا بهذا المعنى ويعبر في قطر وصفه
طر البنات والعانسون جمع عانس وهو الذي بلغ واوان الزواج
ولم يتزوج والمرد جمع امرد وهو من لم يبلغ اوان الاباتة ليس
مكررا مع قوله ما اطر شاربه لان المراد هم بلوغه اوان الاباتة

فلا

فلا يحتاج في دفع التكرار لجعل ما بمعنى حين وبعشرون
الخ هذا شروع في ذكر ما الحق بالجمع وهو اربعة انواع
اسما جموع كعشرون واولو او جموع لم تستوف الشروط
كاهلين وعالمين وجموع جعلت اعلاما كبلبين وجموع
تكسير كارضين وسنين والمراد بيان عشرين الجاري
على سننه وطريقته من اسماء الاعداد المركبة بالواو والياء
والنون وكلها في التنزيل قال تعالى ان يكن منكم عشرون
صابرون ووعدنا موسى ثلاثين ليلة فتم ميقات ربه
اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام
ستين مسكينا زيدها بعضهم ذراعا في جلد ويهم ثمانون
جلدة اذ هذا الحي له تسع وتسعون نجلة فهذا اسما جموع
لانها لا واحد لها من لفظها ولا من معناها الحق خبر
المبتدا قال المرزوقي وكان حقه ان يقول الحقا بالتثنية
ولكنه افرد على ارادة ما ذكر والا لزم عجيء انطلق الى
وذلك لان المفرد على تقدير جميعة ما ذكر ثلاثة وعشرة
واقلها يصدق عليه الجمع ثلاثة وهو باطل الى اللازم
المذكور وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم وهو كونه
جمعا فاهل ليس بعلم ولا صفة اي بل هو اسم جنس
جامد واورد عليه قولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب

صح ثلاثة او ثلاث عشرة

بان الكلام في الاهل بمعنى ذي القرابة بمعنى المستحق للتعظيم
لانه اسم جمع اي لذوي وقيل جمع له على غير لفظه قال تعالى نحن
اولو قوة ونكولا نوا اولى قرتى الى قوم اولي باس شديد
قال السندوبي ولتسابقه بالواو اي بجود الخمر لما بستم الغين
رفعا والفرق بينه وبين الى الجارة اي في الرقم نصا وجرا
اما ان لا يكون جمعا لغالم بل يكون اسم جمع له او يكون
جمعا له اي غير مستوف للشروط بدليل ما بعده والمراد عدم
اتصاف الغلمان عاريا بصاحب الكشاف قال العالم اسم لذوي
العلم من الملايكة والثقلين وانما جمع ليشمل لا جنس ما
سمي به او اتصاف الغلمان وغيرهم عاريا اي الحس وعليه
جرى الشارح ولذا قال باعتبار تغليب من يعقل وهو جنسه
مساولمفرده والمحذور انما هو كون المفرد اوسع دلالة
من الجمع ولا ينافيه قول الشارح ويجب ان يكون اجمع اهم
من هو ده لانه ناظر الى الغالب فهو جمع لغير علم ولا صفة
وسوغ اجمعية المذكور ما فيه من معنى الوصفية وهي
الدلالة على معنى واتما هو اسم لا على الجنة فيه
ان الاية تدل على انه اسم للكتاب المرقوم الا ان يقدر مضاف
اي محل كتابا مرقوما من قوله انا كنا ياتب الابرار لفي عليين
وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه كل ما يختلة

الملايكة

الملايكة وعلى الثقلين وقيل جمع ثم اختلف في معناه فقيل
هو اسم مكان وعليه فوجه جمعه غير مستوف للشروط لغوانه
شرف المحل وقيل هو اسم ملك فيكون جمعا حقيقة وقيد
فيقدر مضاف في الاية اي لفي حفظ عليين اي ملايكة يقيم
كل واحد منهم على وارضونه مبتدا خبره شذ اي من باب
سنين لعدم استيفاء ضابطه لانه لا حذف ولا تعويض
فيه وليس ارضونه معطوفا على ما قبله وجملة شذ
حال لا تقتضيه ان مهمة اللقطة من المحققات وليست
داخلة تحت ضابط وليس كذلك لما علمت افاده سين
والظاهر ان افادة ما ذكر من احد الامرين دون الاخر
تحكم قال ثم ان مهمة المحققات لا شذوذ فيها كما لا شذوذ
في المحققات للشيخ وجمع السلامتي شذ جمع محذوف ايما
شذوذ شرح المهمة المهم ما ملخصه ان عالمين وارضين
مستويان في الشذوذ وان ارضين وسنين اشد منهما افاده
السندوبي ثم قال وبقي من المحقق بحق المذكر وليس جمعا
حاجز اسمه تعالى به عن نفسه تعظيما نحو قفي لما يريبوا
ونحن اولو بنون وكنا به عالمين افاده الناظم في شرح
الجمة بفتح الواو وتسكن لغة اجلوه ضرورة كقوله
لقد ضمنت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر

وانما فتحت الراء في الجمع تشبيها له بحفنة او بجمع على ارضاة
ولم يقع في الشعر بل مجموعا بل ورد في حديث من غصب
قيد شبر من ارض صوته من سبع ارضين يوم القيامة
افاده السندي في جمع ارض بسكونها وجمع ارض هذا
الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستظام كالبيت
فيا سا ايه لا استثنا الا ورد منصوب بما التمييز والشاة
فيا سا هاخرج ممن القواعد واستثنا الا صائل وموضعه
وان دخل تحت ضابط بدليل اربعتهن بدليل يا عبادي
ان ارضي واسعة كذلك ايها كارضين في كونه شذوذيا سا
فما ذكره بعد بيان لوجه الشبه ولم تكسر اي تكسيرا
يقرب جمعه بالحركات وانما اشترط انتفا التكسير لانه
اذا كسر ردت لاصالة الحذوفة والحاصل بما جمعه بالواو
والنون او الياء والنون جرحذفت لامه وشرط بعضهم شرطا
اخر وهو ان لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون ليخرج نحو
برهنة فان مذكره وبرهن جمع به فلو جمع به لوجب
التباس المونث بالمذكر اطرد فيه اي جمعه اي كثر وشاع
استثنا لا فلا ينافي قوله انفا شذوذيا سا سيواو كونه
الظاهر اد او للتخيير لان كلا منهما له دليل يقتضي كونه
الاصل وليس للشذوذ العارض من الجمع او من مجي الفعل على

ما ذكر

ما ذكر لا قتضا به ان الاصل في الواو احدهما وشذوذ احد
الجمعين والفعلين لا يجعل الفعلين وانما حذفوا لام الكلمة
وعوضوا عنها التاكرابهة تعاقب حركات الاعراب على الواو
لاعتلالها وعلى الياء لخفتها لقولهم في الجمع سنوات
وسنهات او وعليه ان يبنى دور التوقف الجمع على المغزى من
جهة الزعيمة وقد توقف الحكم باصالة ذلك الحرف فالمدار
على اصالته في الجمع واجيب بان توقف الزعيمة على ما ذكر
توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف توقف علم
فلم تتحد جهة التوقف وفي الفعل سانيت وسانست
ايا والفعل المسند الى المتكلم او الخاطب يرد الاشيا الى اصولها
كالجمع قال الشافعي واذا رددت اليك الفعل صادفت
منهلا واصل سانيت الى اخره جوابا عما يقال ما ذكرته
من الفعل يرد على ان الاصل فيها الواو فاجاب بان الياء
في الفعل منقلبة عن واو فمع الاسناد للا واصل عضو
ويرد لجمعه على عضوات يقال عضية وعضوة الاول
بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشدد العليت
واوه بالجمع وزنها سفرجلة ثلاثة احرف وح فقوله فعضية
مصدر الفعل الاول وعضوة الثاني عضوا بفتح الاول وسكون
الثاني وقوله اي فرقة تفسير لما عاما يلزم من الحكم

لا يهم فريقا اقاويله فيه اي القرآن علة لقوله جعلوا
القرآن متفرقا فبعضهم قال ساير الاوليين و بعضهم
قال شعر و بعضهم قال سحر و قد يقال بهذا الدليل لا يثبت
المدعى لانه انما يدل على كون الاقوال هذه فقط لا على كون
القرآن هذه الاقاويل لجواز ان يعالج المراد بتنويعه تنويع الاقاويل
على ما شاء فتامل او عضه و يبدله تضعيفا على عضيهة
اعوذ بربي من النافثات في عقد العاضهة العضه للنا
فثات جمع نافثة من النفث و هو الصاق المس فيقال
نفث في العقدة عند الرقي اي يعقد فيها بصاق يسيرا
و العضه مبالغة العاضه بمعنى الساحر و هي الفرقة
من الناس و الفرق المتحلقة لان كل فرقة تغريب
الى غير من تغريه الاخرى عزين و الذي في الصحاح ان اصله
عزي فلامه يا و اصل ثبة ثبو قال في الصحاح و لم يتغه
جمع ثبة في التقليل الا بالالف و التاء نحو قرية و شبهات
و هي الجماعة اي الاوساط الحوض لانها اليست مما تحتى
فيه على الصحيح لانها محذوفة اللام من ثاب يثوب
اذا رجع و قيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى
الاول لا تجمع بالواو و النون و على الثاني تجمع بهما
و شذ اثوب بكسر الهمزة و حذف الالف لا يقال فيه شذوذ

اخر

اخر و هو كونه مذكرا على اضمار ذلك في محذوف اللام لتكون
عوضا عن لامه المحذوفة اما عالم يحذف منه شيء فتكسيره
و عدم تكسيره سيان و اخرون جمع اخرة اي يجب الا
صل و اصالة في الحال حرة كما في الصحاح قال و اخرون بكسر
الهمزة و حكى يونس فتحها و فتح الخاء المهملة و تشديد
الراء جمع حرة بفتح الراء ارض ذات حجارة سود كانها احرقت
بالنار و اصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري و كانها
جمع احرة و اورده بناء باعتبار ذلك الاصل صار جمع سلامة
و قد مثلوا به لجموع التكسير الملحقة بجمع الصحة و اجيب بان
ذلك الاصل ترك و صار شيئا اخر و الاوزون بكسر
الهمزة و فتح الواو و فيه و في مفرده و لاتي غوغة و غية
اي غير عليين و اصلهما وغد و وزنة بكسر اولهما و سكون
ثانيهما استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها
ثم حذفت الواو و عوض منها الهاء فانه كانا عليين لذكر جمعا
بهذا الجمع فيقال عدون و زنون كما تقدم التنبيه عليه
و هي الغضة ظاهرة مطلقا و قيدها الطيبي بالدراهم
المغشوشة و هي التربة اي المساوية السن قال في القاموس
الترية التربة و الجمع لداة و لدون و التصغير وليدان و وليدون
لا لداتان كما غلط فيه بعض العرب اي شذ و اخرجه على

الفيا كن ولا في نحو يدودم اصلها يدي ودمي بسكون
عينيهما وشذ ابون واخون اي وبهون لانها لم
يعوض عن لامها شيء ولا في نحو اسم واخت اصلا ود
سمو عن السمو وهو العلو والثاني اخو بمعنى الهمزة
وسكون الخا وشذ بنون في جمع ابن قال في التقريع
وقياسه جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته
ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تقريبية
اه الى حذف الهمزة اه قال البهوتي اي لانا ابنا اصله
بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل
واجمع يرد الاشياء الى اصولها فلما جمع رجعت الواو وذهبت
الهمزة وحذفت الواو والمحذوف لعلة لا تثبت فلم تثبت
الهمزة واما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن بها كرها
يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح وهو خفيف وقد
حذفت لا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض
اه وفيه ما تقدم في اخوين ابراد وجوابا فلا عود ولا
اعادة ولا في نحو شاة وشفة اصل الاول شوه بسكون
الواو كعضة فلما تحركت الواو الها لزم انقلابها فقلبت
الفا ثم حذفت لامها وهي الها وعوض عنها التانيث
اي قصد تعويضها واصل الثاني شفهة حذفت اللام وهي

الها وعوض منها ها التانيث عما شيء وشفاه اي با
الها فيهما واصل شيء شوء فقلبت الواو يا لوقوعها
بعد كسرة في جمع قلبة قال في المقرع بكسر القاف الجبهة
وفتح الموحدة طرف السيف او السهم واصلها قلبو لتوالي
ضمتين اه اصفر يا الكلبتة وقال في القاموس القلبة كشيء
حد السيف او سنانه او نحوه مما يستعمل وهو انثى
قلبة يجوز فيها الضم والكسر كسرة فاوا في جمع اي
لم يكن صحيح العين فيبقى عما الفتح حروف في حرفة وقد
بينا ان الكلام في المفرد وحروف ما شذ قياسا واستعمالا
افاده البهوتي عما الا فتح راجع للاخير من قوله كسرة فاوه
في جمع وقوله لم يغيرها اجمع بدليل قوله وحكى ما حاصل
ما ذكره ان هذا باب سنة ان كان صفتو حالفا او مسورها
جاز في فاجمعه الكسر والضم والكسر افصح وهما ان منه
مضموما جاز في فاجمعه عما حدسوا لكن رايته في حاشية
البهوتي نقلا عن شارح المنهج ما نصه الكسر اكثر نحو هاذين
جهاية وقضيته ان ماية من باب سنة وبه صرح في المغنا
واظن بهن لاعه المعوض عنها الها واوا ويا وعلى حين
تقدير ذا الباب اي باب سنة هل حال هن ذا او سنة كحلوف
اي ورود اهل ورود حين عما التونه اي صونة وغر

هنونة ولا استغنى الاضافة دعاني من نجد فانع دعائي
امر وهمناه اتركاني وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين
على عادتهم والرواية في سيبويه باثبات النون ولم يستغن
للاضافة فعلم ان نصبه بالفتحة لا بالياء والا لقال مسعيه
بحذف النون للاضافة وههنا لغة بني عامر وارهم يعربون
المثنى اللام بحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف الحركات
ولانة النون فاهتم بمقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب
موجودا لكان الاعراب فيه فكذا اذا قام مقامه
في احدى الروايتين والرواية الاخرى يسبني يوسف
بسكون الياء مخففة ولا يجوز تشديدها كما لا يخفى اي
مجيء الجمع مثل حين الاولى ان يقول اي الورود لانه المجيء
لم يتقدم له ذكر صريح ولا ضمني بخلاف الورود فانه يدل على
حد اعدلوا هو اقرب للتقوى يطرد في جمع المذكر السالم
لكم هذا ضمير جمع المذكر يقتضي ركاكة في التعبير فكانه
قال ويجيء جمع المذكر السالم مثل حين يطرد في جمع المذكر السالم
فكانة الظاهر ترجيع الضمير للاعراب بالحركات مع انها
المعلوم مما سبق وهذا ظاهر انه لم يرد بمجيء الجمع في مرجع
الضمير مجيء جمع كثرة وبابه والا وهو الظاهر لان ركاكة
ربما تجيء عربدكن الخ العربدكن الشديد ولذا سميت الناقة

عربدسا والاسد ايضا والدلاز تفتح الطاء المهملة الحالة
الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة
وهي التي تتخذ من الادم والخشب والثياب ونحوها
وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في هذا بيت الخنساء
وهو من ضاربي الرقاب حيث اثبت النون ولم يحذفها
للاضافة فعلم انه معرب بالحركات وقد جاوزت حد
الاربعين فعلم ان المدار على الحذف واثباتها مبني على ولا ابغي
وهذا استشهد الشراحين لم تولد حال اي حلول وهو مسندا
جزء ما قبله ويجوز رفعه بالظرف للاعتماد وقوله ولا ابغي
اي لا يحتملني من وفي بمعنى وفاية والشاهد في الاربعين
حيث كسر بإضافة حد اليه تنبيه بأن الاولى قال
البرهوتي نقلا عن ح ش كان حقه ان يقدم هذا التنبيه
على جعل الاعراب تارة بالحركات وتارة بالحروف ولم يجعل
دائما بالحركات ودائما بالحروف ثم يرد عليه لم خص
بعض المعربات بالاعراب بالحركات وبعضها بالاعراب بالحروف
من حيث اما رفع المثنى الخ بكسر النون مع اي الجمهور
من اختصاصها بالجمل وبنقيضها اي الكسائي من عدم
الاختصاص او عاملها هو معمول لها في قاويل مقدرا محذوفا
والخبر محذوف اي من حيث ذلك موجود لزم ان يكون

للفرع من فقد الاصل قال بعضهم فيه نظر من وجهين الاول
انا لا نسلم ان التثنية والجمع فرعان لكل مفرد بل فرعان
لمفرد تلك التثنية والجمع واذا كان كذلك لا تلزم المزية
ح الثاني انه لو كان سبب اعرابهما بالحروف مجرد التثنية
لوجب ان يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك فتامل
واجيب عن الاول بانه يلزم عليه المزية بان هاذكر حكمة
فلا يلزم انفرادها ولانها كانت في احديهما لجعل اعرابهما
بالحروف لان جوابنا لا يقتضيا بالفا اخف عربا اي
من الحروف اي الاعراب بهما مع الحركة والظاهر المراد ه
الحركة الظاهرة وان اعرابه بالحروف فقط اخف من اعرابه
بهما وبالحركات الظاهرة معا وبزيادة ما في بعض النسخ لان
الحروف بغير حركة اخف منها مع الحركة كذا قال بعضهم وفيه
ان المسبور عنه انما هو الاعراب بالحروف دون الحركات
لا دون الحركات والحروف معا فلعل المراد اخف منها اي
مع الاعراب بالحركة لان الاعراب بالحركات الظاهرة مع وجود
تلك الاحرف فيه ثقل تامل فلان حروف الاعراب اما في
الاسما لا سطقا والالف والنون في الافعال الخمسة من حروف
الاعراب فلا يصح الحصر ثلثة تثنية الواو والالف والياء
والاعراب بستة ابواب رفع ونصب وجر المثنى وعلامة

في الجمع

في الجمع وتحوراته يذكر اي حين كل معنى او مجموع امتنع سوا
كان مع الالف والواو او اليا لكونها صلوا لها في التثنية
والجمع اي والكثرة دورانها في الكلام وهي اولى بالتخفيف والتي كانت
اكثر استعمالها الاولى في العلم او غيرهم والمحكوم بالبنية لان
كلا منها فصلة اي اعراب فصلة والمراد لانه كلا من محلها اذ
الفصلة هي الجر والمنصوب لا الجر والنصب وعرجيت
المخرج حيثية تعليل وجيء عن عطف علة على علة لان بينهما
تناسبا في المخرج لان الجيم ظهر لانها الحركة ما بعدة
الحرف في المخرج فانه لانه اخرجه حلقيا كالهمزة لحركة مطلقا
كذلك وقس عليه فتامل بحركات مقدرة على الاحرف
رده الناظم بلزوم ظهور النصب في اليا الخمسة ويلزم ضمتين
المنصوب بالالف لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها واجيب اولا
حيا عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم
واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا فتحمل وعن
الثاني بان الالف من قبلها تقصر الفرق بينها المثنى وغرم ولذلك
لاحظه من يلزم المثنى الالف وهو بها الاخفش الى انهما
معربان بحركات مقدرة على ما قبل الاحرف وردة الناظم
بانه تلك الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت لمعنى كالف
التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب لو كان

للفرع من يتبعها الاصل قال بعضهم فيه نظر من وجهين الاول
انا لا نسلم ان التثنية والجمع فرعان لكل مفرد بل في كل
لمفرد تلك التثنية والجمع واذا كان كذلك لا تلزم المزية
ح الثاني انه لو كان سبب اعرابهما بالحروف مجرد المزية
لوجب ان يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك تامل
واجيب عن الاول بانه يلزم عليه المزية بانه ما ذكر حقيقة
فلا يلزم اطرادها ولانها كانت في اخرهما فجعل اعرابهما
بالحروف لان جوابا لما لا يقتضي بالفا اخف منها اي
من الحروف اي الاعراب بها مع الحركة والظاهر ان مراده
الحركة الظاهرة وان اعرابه بالحروف فقط اخف من اعرابه
بها وبالحركات الظاهرة معا ويدل له ما في بعض النسخ لان
الحروف بغير حركة اخف منها مع الحركة كذا قاله بعضهم وفيه
انه المسبوق عنه انما هو الاعراب بالحروف دون الحركات
لا دون الحركات والحروف معا فلعل المراد اخف منها اي
مع الاعراب بالحركة لانه الاعراب بالحركات الظاهرة مع وجود
تلك الاحرف فيه تعمل تامل فلانه حروف الاعراب اي في
الاسما لا مطلقا والا فالنون في الافعال الخمسة من حروف
الاعراب فلا يصح الحصر ثلاثة هي الواو والالف واليا
والاعراب بستة اي برفع ونصب وجر في المثنى وعشرة

في الجمع

في الجمع في نحو رايت زيدا كما ايد من كل معنى او نحو اضيف سوا
كان مع الالف او الواو او اليا كونها هذه لولا بها على التثنية
ح ايد والكسرة دورانها في اللام وفي ما او في ما التخفيف وانما كانت
اكثر لشمولها الاول في العلم او غيره والمذكر والمونث لان
كلا منها فضلة اي باعراب فضلة والمراد لانه كلا من محلها اذ
الفضلة هي المجرور والمنصوب لا المجرور والنصب ومن حيث
المخرج حشية بقليل وفي من عطف علة على علة لولا ما بينهما
تناسب في المخرج لان الفتح اخر ظاهر الما حركة تابعة
لحرفه في المخرج فانه كان اخر فحلقيا كالهمزة فحركته حلقية
كذلك ونفس حاذكه تتامل بحركاته مقدرة على الاحرف
رده الناظم بلزوم ظهور النصب في اليا فتحته ويلزم تحتية
المنصوب بالالف لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها واجابه ابو
حيان عن الاول بانه لما حمل النصب على الجر جعلوا الحكم
واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن
الثاني بانه الحامل من قبلها تقدير الفرق بين المثنى وغيره ولذلك
لاحظه من يلزم المثنى الالف وذهب الاخفش الى انهما
معربان بحركات مقدرة على ما قبل الاحرف ورده الناظم
بانه تلك الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت تتميما كالف
الثمانية فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبانه الاعراب لو كان

هقدرا فيما قبلها ثم يجيء الى تقييد وذهب الزجاج الى انهما
هبنيان لمقدمهما واو العطف خمسة عشر و يبطله اعراب
هسلمات ورجالا اتفاقا مع وجود ما ذكر فيهما فالفتح
يحتمل ان تكون الفارقة لفظا بين اللفظ وان تكون في جواب
شرط مقدر اي واما نون مجموع وما به التحق فافتح كما قيل به
في قوله تعالى وربك فكبر والاول اظهر واولى لانه فاء الجزاء لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها قاله البرجبي ونون يحتمل رفعه على انها
هبتدا ولا يضر اقتران الخبر بالفاء لانها زايدة ولا كونه اخبر
طلبيا ولا عدم ذكر الرابط لانه يجوز حذفه وليس محتما
بالجر ورفع خلافا لظاهر كلام ابن الناظم او مجرورا لفتح نونه وان
قرنه بالفا التي تجيء من عمل هدخولها فيما قبلها لانها زايدة اه
سم من تثقل اجي اي لاجل تقتله شن تثقيلية وفرق بينه
وبين نون المثنى اي هبالغة في الفرق والا فالفرق حاصل
بحركة ما قبل الياء ولا يضر تخلف ذلك في نحو المصطفين لحصول
الفرق بينه بحذف النون في الجمع وقلبها ياء في المثنى وقام بكسر
نطقا اي صح الياء اذ لم يحفظ ذلك بعد الواو ويبعد ان يجوز
لافراطه في الثقل لغة جرم بذلك لشرح الكافية وحكاه
في شرح التسهيل وقال ابن الناظم انه ضرورة وينبغي ان يقيد الوقوع
عرفنا جعفرا الخ جعفر وبنوا ابيه اولا تغلب ابن يربوع

والزعانف

والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو الغمر واراد بهم
الادعياء الذين ليسوا اصلهم واحدا وقيل هم الغرفة عشر لغة
زعانف الادنيم اي اطل الله واخزهن جمع اخز بفتح الخاء المعجمة
هنايز وقد جاوزنه حد الاربعين تقدم الكلام عليه ولا
تنافي بين ما هنا وما تقدم من كون الكسر اعرابا لان هذه
الامور يكفي فيها الاحتمال كما صرحوا به وهو اثنان واثنتان
الخ كان الاولى ان يقول كاثنين الخ لانه بقية للمحترزات التي
فيها النون كذلك بعكس ذا لك النون قيل بهذا الاعتبار
عما العكس للنوبي ولا المنطقي لان المراد انه هذا القسم من
كسر فيه اكثر ممن فتح والاول من فتح فيه اكثر من كسر وقال
ونون ما ثنى وما به التحق فاكسر وقل من يفتحه نطف
لسلم من ذكر افاده البرجبي فانتبه لذكر اي للفرق
بين النونين عما حوذين الخ تثنية احوذي وهو الخفيف
في المشي حذفه وقيل الراعي المشهور بالرعاية اخا فظلما
ولي وارد بها حتى قطاة يسنها بالخفة وهي استعملت
للقطاة وقوله فما بي الالمحة اي مسافة رديتها الا لمحة
لمحة اعرف منها الجيد الخ قبله اذا لسلمي عندنا ديوانا
اجر لنا فلان عن فلانا كانت محوذا عمرة زعانا
وهي تزيي سيئا احسانا الخر والجيد بكسر الجيم الغنق

وهخز بن بفتح الميم وكسر الخاء وجوز ضمها وفتحها واما مكس
الميم وفتح الخاء فلم يوجد في كتب اللغة وظبيانا اسم رجل
وليس تثنية ظبي يا ابنتا ارقبي الغذاة الخ بعده ضمن بعض
برعوثة اسنان والخموش جولتا بطنانة ارقبي اي اسرعن
والغذاة بكسر الغين وبالذال المعجمة جمع قذة للسهم وهو
البرعوث وقال الخليل جمع قذة والخوشي السهوض يقال
للواحد والاكثر سيمين بزلك لانه يخمش الجلد عوضا لما
فاتها الخ بهذا ذهب سيبويه لان حروف المد عنده حروف
اعراب لا تقبل الحركة فاتى بالنون لهوبها عوضا عن الحركات
والتنوين الذي كان للمفرد يستحقها والحركة وان قدر بها
بمعنى اصحابه تكنها كالمعدم لعدم ظهورها ومراده بالتنوين
ما يشمل الظاهر والمقدر فيما لا ينصرف واورد عليه ان
حروف العلة قائمة مقام الحركة فيتم جمع بين عوضين في
وهو لا يجوز واجيب بان الحروف عوض عما فات من الاعراب
بالحركات والنون عوض عنصر وعن التنوين هما وحذفت
مع الاضافة الخ حاصله انه قارة يرجح جانب التنوين بها
عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين عوضها
وتارة يرجح جانب التنوين بها عن الحركة فتثبت مع الكما تثبت
الحركة عوضا ولم يكتس بان يغلب مع الاضافة جانب

الحركة

الحركة ومع الجانب التنوين للزوم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالنون وهو ممتنع بغير الاضرورة الا ترى
الى قول الناظم فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او
ظرفا اجز ولم يعب فصل بيمين فتى نحوجاني رجلا يريد جاني
عن التنوين فقط وفي نحوجاني الرجلا ندعوض عن الحركة
فقط كما انها في جاني رجلا ندعوض عنهما وهو
الاصل وفي رجلا ندوقفا ليست عوضا عن شيء لعدم وجود
حالة الوقف في المفرد وفي نحو جاني يدا ندولا رجلين عوض
عن حركة البناء وذهب الرضي الى ان نون المثنى والجمع
عوض عن التنوين في الواحد لانه كلاهما دال على تمام الكلمة
لكن الفرق في الواحد بينهما ان الذي يجامع افادته لهذا
المعنى ينقسم الى اقسام كما تقدم بخلاف النون وانما سقط
التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف
مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التذكير وذلك
قبيح لا يخفى والنون لا تكون للتذكير اصلا فلزلك ثبتا معها
وما ذهب اليه سيبويه احق لان حرف العلة نائب عن الحركة
تامل لدفع توهم الاضافة في نحو الخ وحمل على الاثنين
فيه على ما فيه التوهم يجري اليه به على معنى واحد وبهذا
مختار الناظم ودفع توهم الافراد اورد عليه انه لو

اعتبر في ذلك سؤم لاستلفت اضافة جمع المنقوص نصب
وجرا كرأيت قاضيك ومررت بقاضيك واجيب بالفرق
بانه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوصف بالمضاف
لعود النون ونحوه ولا كذلك ما نحن فيه بما ذكر التقدير في نحو
جاني بهذان هيثي بما انه هيثي وتقدم ان الواجع خلافه الا
ان يقال اراد بالمثنى بهذا ونحوه بما اثبت مطلقا فيشمل ما
الحق به كالملحق في نحو المضيفين الخ تقدم لك ان بهذا التخفف
لا يفيد حصول الفرق بحذف الالف في الجمع وقلبها ياء في التثنية
كما سيأتي له بانه تثنية المقصور والممدود وحينما يقال انه
اذا كان الفرق بحركة النون المتخلف المذكور ورد عليه حال
اضافة المضيفين لسقوط النون التي حصل بحركتها الفرق
وكان يكفي ان يقال لم يكتف بما ذكر هنا لقلة في الفرق
والاولى اكثر ينتفي ان هذا بنية كثير صانه لا وجود له الا في
موضع واحد وهو ما لا يعرف ونحن كثرته باعتبار افراده
فتدبر وهذا بنا بالنقض للضرورة وبالتلفيق وحذف منه
للوصل بنية الوقف صايغ وصائل صايغة وهو بهذا المعنى
واحد افاده البهوتي قد جمعا اي تحققت جمعيته بما ذكر
فهو وصف للجمع فشمله ما يقال الذي جمعه بالحد وقاري والمفرد
وهو لا يرد بهذا الاعراب وقدم التابع الالف للضرورة النظم

وبهذا

وبهذا الجمع هيئس في خمسة امور الاول ما فيه تا التانيث
مطلقا الثاني ما فيه الف التانيث كذلك الثالث مصغر مذكر
ما لا يعقل كريهم الرابع صوت لاعلة حذف فيه كزينب الخامس
وصف غير العاقل كايام معدودات ونظمها الشاطبي فقال
وقسه في ذي التا وذي ذكري وذي ... مصغر ومحقرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا سلم للشافعي
ويستثنى من الاول اربعة اسماء لا تجمع بهذا الجمع وان كان
فيها التا وهي امراة واهنة وشاة وسنة استغنا بتكسيرها
عن تصحيحها ومن الثاني فعلا الفعل وفعلى فعلا لم يجمع مذكرها
بالواو والنون لم يجمع صوتهما بالالف والتا وافاد الناظم
ان ما عدا الخمسة مقصور على السماع وهو كذلك خلافا
لابن عصفور القايل بانه هذ كرها لا يعقل انما تكسر الفرد
يجمع بالالف والتا قياسا نحو حاماة وسراداقا وان
كسرته استغني به ورد عليه بانه التصحيح فيها قليل والواجب
المجزوم الى اوسع البابين افاده الشاطبي اي صحاحا جمعا
الخ اشار بهذا التفسير الى دفع ورود نحو ابياة وقضاة والى
ان الباء للسببية وان في الكلام مضافا محذوفا وبهما
يكونان سببا في الجمعية اذ الكلام من بدئين قال البهوتي وفي

كلامه شبه تناقض فانه قوله اولا بسبب ينتفي كونها لبيا
للسببية وقوله ثانيا بناءها بستة ينتفي كونها لملابسة الا
ان يدعي ان قوله هنا بستة ليس بيانا لمعنى الباء بل بيان للمتعلق
وفيه ان ظاهر كلامه انه لغو متعلق فيجب لا يحذف ويمكن ان
يقال مراده المتعلق للمعنوي وهو الواقع مستقر متعلق
بمحذوف يحال من الضمير في بجمع اي جامعا حالة كونه
ملتبسا بالفتح ثانيا وبقي المتعلق يحاله ويكون قوله
هنا بستة ليس بيانا لمعنى الباء بل بيانا لجهة السببية كما يرمز
اليه قول الشارح اي كانت لما دخل الخ بكسر الجر في النصب
سكنت عن الرفع لانه داخل في الكلية السابقة في قوله فارفع
بضم واصبا الجر فاذكره وان كانا كالرفع فيما ذكر ليس في
ان النصب محمول عليه ولذا فرعه عما صنعوا به الجار
بعيني جميعا اي حال كون ما مجتمعين فان هذا الحكم فسقط
اعتراض ابن هشام بانه بهذا التغيير فاسد لان الجر والنصب
لا يمكن اجتماعهما الا ان نوتن لنا وسلمنا افادة ما ذكره
ذلك العلامة كانه مجاز اقرينة استحالة اجتماع حالتي
الجر والنصب معا فزيادة المجموع اذ لا موجب لثبوتها
اذ لا سبب موجب من الاسباب المارة اي محوز عما يأتي التنبيه
عليه لانه باب الاضافة ولا يصح اعتبار تضمن معنى حرف العطف

لما

لما سلف لك ولانه لوضع ذلك لبقي حال الرفع والجر ايضا
اه لا فرق تأمل ليجري على سنن اصله الخ اي على طريقة
ولانه لو جعل النصب عما الجر فيه لزم من بناء الفرع على اصله
ولم تحمل تلك المزية كما تحملت مزية كون جمع المؤنث
السالم معربا بالحركات لانه تحملها ثم اعرض ويعود فيه
النقل الناشئ من اجتماع الحركة والحرف ولا عرض هنا هنا
تأمل معللا اي سواء كان محذوف اللام او لا وبتمام
فيما حذفت لاجله لعل وجهه انه لما شابه المفرد حيث لم
يجر عما صيغ لوجه عوض معاملة المفرد او ما يلزم عليه
من الاجحاف بالكلمة حيث يجتمع عليها تغييران اذا نصبت
بالكسرة ولعل الاول اوجه افادة المنوفي قاله في الشرح وانما
نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها بهمله التاء التي
تبدل في الوقف هاء او جرا لما فاته من حذف لاصالة
اعرب بنحو سنين بالحروف جرا لما فاته من حذف لاصالة
وعند قوم بعض العرب سمعت لغاتهم اي بفتح التا
ورايت بناتهم كذلك حكاه ابن سيدة كقوله
فلما جلاها بالايام تحيرت بتاتا عليها وانها واكتئبها
والايام الدخان وبتاتا اي جماعة متفرقة منصوب على
الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى

فاعرفه واثبته والضمير المونثة للفعلة باخاء المهملة والراد بها ان
حالها حين يوخذ عسلها اذ هو لها فقرح والطاء جمع لطة
واصلها لطوا ولكن حذفت لامها وعوض عنها الهاء وزعم ابو
علي انها همزة ردت لامه وقلبت الفا وردبان التاء عوض عن
المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه الا ما يقل نحو
اقامة المحض انتهى للتعويض عن اللام لا نها حاء تانيثة
لم يجر جمع المونث السالم الخ قد يقال ان عبر به نظرا الى انه
اشهر نة من بين تلك الانواء صار علما بالغلبة على صاحبه والله
و تامن يدين ويقض ذلك بتغيير ربهم بالمفعول الذي لم يسم
فاعله فانه اشتهر بجاريهم بالنيابة عن الفاعل فلا يطلق ما
ذكروه من نيابة المفعول الثاني من باب ظن حالة ما نيابة الاول
كما سياتي خويبانة ياخوات انما رددت اللام في جمع اخت
حيث قالوا اخوات ولم ترد في جمع بنت بل قالوا بنات حملا
للمونث على المذكر المومنين وبوضحه ان ابنا اصله بنو
حذفت لامه حذفا لازما وعوض عنها الهمزة ولم يردوها
حيث قالوا ابنا حملا عليه في عدم الرد واخ اصله اخو حذفت
لامه حذفا غير لازم ليبنى بغير تعويض فردوه في الجمع حيث
قالوا اخوه فجلوا المونث عليه وقالوا اخوات لا دخل لما
يه الدلالة في الجميع اي لان الدلالة تعم ما ذكر تبه بالصيغة وبما

خارجان

خارجان بقوله جمع بالف وتا لان معناه اكثر من جمعتين
بينهما كذا اولات يجوز تنوينه نظرا الى الاصل وعدم تنو
نظرا الى ان المراد به لفظه فهو معرفة ممنوع من الصرف للعلمية
والتانيث اللفظي و نظر الى حكايتها من غير تنوين استغنى بها
قال البهوتي وفي حكايتها من غير تنوين استغنى بها
مضافة لا واحد له من لفظه اي بل من معناه وبهوات
فهي في المونث تغيروا ونوا في المذكر قال الشنوري الا ان اولو
تمتنس بالعاقلين بجلان اولات واصله اولوا بضم الهمزة
وفتح اللام قلبت الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتا
المزيدتين فوزنها فعلات واذا كن اولات حمل اولات جركان
وهو منصوب بالكسرة واسم غير النسوة وهو النون المدغمة
بالنون واصل كن كون فحول النقل الى باب فعل بضم العين استثقلت
الضمة عليها الواو فنقلت منها الى ما قبلها فجد سبب حركة ثم
حذفت الواو لالتقاء الساكنين والذي اسمعه ترجمن اي
اسمعهن هو اذا كان جمعا او اسمعها فلا يرد ان جمع يجيء
غير واذ رعاة لم يكن غير اسم ثم صار اسما ثم افرد بان
يكون المذكور انثى كما مر به ابن عقيل به شرح التسهيل فقال
كهندات علم رجل او امراة ونقل فيه سم واعتمده هانئ الطارم
في شرح التوضيح من ان فيه صفة اعرف اختصاصها اذا

سمي به هو منه قال البرهوتي اقول اعتماده ذلك استناد
لقول الشارح في شرح التوضيح للعلمية والتانيث وقد
يقال لا مستند له في ذلك جواز حمل التانيث على الاعم من
الممنوع واللفظي فقط ايضا ايكما قيل في اولات ونحوه
ويحتمل كما قيل فيه يعرب هذا الاعراب فيكون هنيها على الاعرابين
الاخرين والثاني اولى لافادته ما ذكر قيل اي قبيلة
قياسا لانه انما يتكلم في الاصول القياسية وكم يحذف
التنوين لانه تنوين مقابلة وهو يجامع من الصرف
ومن الورود من يمنعه التنوين الخ اي لانه وان كان للمقابلة
مشبها لتنوين الصرف في الصورة وبه يوجه ترك التنوين
في الوجه الثالث وبعضهم يعلله بالتخفيف فيهما ويجره
وينصبه بالكسرة وتكون الكسرة في حالة الجر نائبة عن الفتحة
لانه غير منصرف عندهم للعلمية والتانيث تنوير تها
من اذرعات الخ اي تطرقه بقلبي لا بعيني الى ناحية الغرب شرقي
واذرعات حديثة بدمشق وقوله وايهنا بيثرب جملة حالية
ويثرب هي طيبة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها
من العمالقة وهو يثرب بن عبيد وورد في اطلاق هذا
الاسم عليها الاذن من صادة التثريب وهو الحرج واما قوله
تعالى يا اهل يثرب لا مقام لكم فانه حكى ذلك قبلهن وقوله

ادبي وايها يحتمل ان يكون بدلا من يثرب ويقل جر صفة
ايها وهو نظير حال ويحتمل ان يكون مبتدا خبره ما بعده والجملة
حال من الضمير في تنويرتها جاز عند الكوفيين لانه
اخف لوجود الفاصل فيه وورود السماع به فلا وجه لطعن
قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى الخ وكذا تقدم حكم اعراب
ما جمع بالف وتا اذا سمي به وظاهره ان اعراب الجمع مع احد
المثنى اذا سمي به لم يتقدم حكمه وليس كذلك لتقدمه
في قول الناظم وعليونة الالف يقال مراده لم يتقدم بسابق
وجه بل المتقدم وجه واحد وهو اعرابه قبل التسمية
ان تكون كسلمين الخ هو ما سيل من جلود ابل الشام
والاعراب بالحركات الثلاث على النون هنونة ايها ما لم تكن
مجيبا كونين وعليين فانه كان مجيبا عن التنوين واعرب
اعرابها لا يصرف كمشرفين فانه بيتا للناظم في قوله
وعشر حين تذكره ذا الباب محمولا على الصرف وعدا على التشبيه
بجمع المؤنث بسلمين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين
الياء والنون انه يجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وهو مجمع عليه وفيه
ست لغات فتح العين والراء وهي فصحاها وهم العين وسكون
الراء وعربانة بالضم والاسكان ايضا وابو العالمين بالراء مع
الثلاثة واضافة العين واسكانة الراء في لحن العوام